مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في اسرائيل
מרכז מוסאוא לזכויות האזרחים הערביים בישראל
Mossawa Center The Advocacy Center For Arab Citizens In Israel

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الاحتياجات الميزانياتية للمواطنين العرب من ميزانية الدولة لعام 2020

أمير طُعمة
منسق المرافعة البرلمانية والقانونية

مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center

الاحتياجيات الميزانياتية للمواطنين العرب من ميزانية الدولة لعام 2020

أمير طعمة

منسق المرافعة البرلمانية والقانونية

פרסום זה נעשה בשיתוף פעולה עם:

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

The views expressed in this publication are not necessarily those of the Friedrich-Ebert-Stiftung.

The commercial use of media published by FES without written permission by FES is strictly forbidden.

הדעות המובעות בפרסום זה אינן משקפות בהכרח את דעותיה של קרן פרידריך אברט.

שימוש מסחרי בפרסומים של קרן פרידריך אברט ללא אישור בכתב של הקרן אסור בהחלט.

الآراء الواردة في هذا الكتيب لا تعكس بالضرورة مواقف مؤسّسة فريدريخ إيبرت.

يمنع بتاتًا أي استخدام تجاري لمنشورات مؤسّسة فريدريخ إيبرت دون إذن خطيّ.

מסמך זה פורסם כחלק מפרויקט זכויות שנתמך גם על ידי:

European Union

فهرس

مقدمة.....6

ميزانية الدولة.....8

قرارات حكومية مخصصة.....11

قرار الحكومة 2937.....12

قرار الحكومة 1480.....14

قرار الحكومة 959.....16

قرار الحكومة 922.....18

الاحتياجات الميزانياتية للنساء العربيات من ميزانية الدولة والسلطات المحلية.....22

وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي.....24

وزارة الاقتصاد والصناعة وقسم العمل في وزارة العمل، الرّفاه والخدمات الاجتماعية.....37

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية.....46

وزارة البناء والإسكان.....51

وزارة الداخلية والسلطات المحلية.....66

وزارة العلوم، الثقافة والرياضة.....70

وزار المواصلات والأمان على الطرق.....73

وزارة الصحة.....76

وزارة الزراعة والتطوير القروي.....80

وزارة العدل.....82

مكتب رئيس الحكومة ووزارة المساواة الاجتماعية.....83

وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل.....85

وزارة الأمن الداخلي 86

وزارة السياحة.....88

السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي والمرافق المائية.....89

المصادر.....90

الملحقات.....93

مقدمة

تعتبر ميزانية الدولة الاداة الموثوقة والاهم التي تعكس سياسات الدولة وسلم اولوياتها ومخططاتها لمدة سنة أو اكثر. فسياسات الدولة تنفذ فعليا من خلال ميزانيتها، حيث يتقرر كيف واين وبأي شكل تستثمر اموال الضرائب. تكمن اهمية الميزانية في حيثيات المصادقة عليها، المرتبطة بموافقة الكنيست التي تعمل بدورها على التأكد والتحقق من طريقة عمل الحكومة، اضافة الى حرصها على صندوق الدولة وتطوير اقتصادها.

خلال عملية المسح وتحليل الميزانيات المخصصة للسكان العرب من ميزانية عام 2019، والذي قمنا به في تشرين أول 2018, مع اهمال امكانية اجراء منظومتي انتخابات في سنة واحدة (نيسان وأيلول 2019). اشارت المعطيات الى الوضع السياسي الخطر الذي يسود الدولة منذ حل الكنيست في كانون أول 2018، الأمر الذي خلف أثرا كبيرا في عمل الوزارت، وعلى مجريات تخصيص الميزانيات وبالتالي على تنفيذ القرارات الحكومية، التي شملت تكاليف اقامة منظومة انتخابات والذي يصل الى 800 مليون شيكل، والتي تعتبر خسائر أو ثمن مباشر اضافة الى الخسائر غير المباشرة والتي تقدر بأكثر من 2ميليارد شيكل نتيجة تعطيل حركة العمل والسوق.

في سنة ميزانياتية عادية، تعد وزارة المالية اقتراح ميزانية للسنة التي تليها، يام تقديم الاقتراح خلال شهر اب لموافقة الحكومة بعد ذلك يتم تحويل الاقتراح للكنيست للمصادقة على الميزانية حتى شهر كانون أول من نفس العام ، كي يتم اقرارها قبل بداية السنة الميزانياتية الجديدة. في عام 2019 وكنتيجة وجود حكومة انتقالية غالبية اشهر العام، لن يتم المصادقة على ميزانية 2020 كما هو متعارف عليه حتى كانون أول 2019 وانما ستؤجل المصادقة عليها الى عام 2020مما يعني أن الحكومة الجديدة في حال اقرت، ستعمل وفق الميزانية القديمة حتى آذار على أقل تقدير.

عند الحديث حول الميزانيات المخصصة للمواطنين العرب، يتضح أنه لم يطرأ تغير ملحوظ على حصص المواطنين العرب من الميزانية على مر السنين، رغم التغييرات العديدة التي مرت بها الميزانيات عامة، نذكر منها تقليص قانون التسويات والميزانية لسنتين وغيرها. تحليل ميزانيات السنوات الماضية يشير الى نقص في تخصيص الميزانيات للسكان العرب في الميزانيات بجمؤع بنودها. سواء من ناحية عدم تخصيص نسبة مماثلة لنسبتهم بين السكان اضافة الى عدم تخصيص ميزانيات تلبي احتياجاتهم. عملية مسح وتحليل الميزانيات المخصصة للعرب في كل عام يشير الى تمييز ممنهج نابع من اتراتيجية ورؤية الحكومة المتعاقبة اتجاه المواطنين العرب في اسرائيل.

منذ عام 1997 يقوم مركز مستواة لحقوق المواطنين العرب في اسرلئيل بتحليل ميزانية الدولة البحث وتعقب الميزانيات المخصصة للمواطنين العرب. اضافة الى العمل على المناصرة من خلال تحصيل ميزانيات أكبر، وذلك بالتعاون والشراكة مع الجمهور العربي وقياداته الاي تشمل: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العرب، أعضاء كنيست عرب، جمعيات المجتمع المدني، حركات مجتمعية، ناشطون مجتمعيون وغيرهم.

تمت كتابة هذا المستند لعرض الاحتياجات الميزانياتية للمجتمع العربي ومقارنتها مع الميزانيات التي تم تخصيصها ضمن اطار الميزانية العامة للدولة لعام 2019 في الوقت ذاته، يقوم مركز مساواة بدعم وتشجيع فكرة حق كل

مواطن في فهم ماهية الميزانية، ومعرفة كيفية قراءة النميزانية واستخلاص السياسات المستقبلية للحوكمة. كخطوة لتحقيق ذلك يشمل هذا المستند توضيحات لكل بند من بنود الميزانية.

المعلومات المطروحة في هذا المستند تعتمد على المعطيات كما وردت ونعرضها على الشكل التالي:

- رؤية معمقة تعتمد على نماذج اقتصادية للميزانيات المطلوبة لمعالجة القضايا الراهنة وللنهوض بالوضع الاقتصادي العربي من جهة، والعمل على تقليص الفجوات بين المجتمع العربي ونظيره اليهودي من جهة اخرى.
- قراءة وتحليل الميزانيات التي تمت المصادقة عليها في السنوات الأخيرة، مع التشديد على نقد النتائج والحصص التي تم تخصيصها للمجتمع العربي ومدى تأثيرها من جهة، ومن جهة أخرى فحص المخصصات كما تم تحديدها في القرارات مقابل مدى تنفيذها على أرض الواقع.

*من المهم التأكيد على أن هذا المستند يُرّكز على مبالغ الميزانية التي تقع ضمن المصروفات السنوية الصافية لميزانية الدولة بمبالغ "المليون شيكل"، إلا إن ذكر غير ذلك .

ميزانية الدولة

تقدر ميزانية الدولة المقرة لعام 2019، بنحو 479,604,627,000 شيكل. بنظرة عامة على بنود الميزانية في الوزارات المختلفة تظهر مؤشرات تدل على وجود زيادة على كافة المخصصات في الميزانية منذ الموافقة عليها 2017-2018 وذلك اثر النمو الاقتصادي في الدولة، لكن بالطبع الصورة تغيرت خلال العام بسبب عدم تليقين الاقتصادي وبسبب العجز في الميزانية.

حتى آب 2019، مجموع مصروفات الحكومة كانت حوالي 257.8مليارد شيكل وهو ما يقارب انفاق53% من الميزانية الأساسية المقرة.

بسبب سنة الانتخابات لم يتسن لوزارة المالية عرض اقتراح ميزانية 2020والتي من المتوقع ان يتم اقرارها في اذار 2020 (في حال قامت حكومة جديدة)، ما يعني ان الحكومة الحالية ستستمر بالعمل وفق ميزانية 2019 على أساس شهري، حيث ان الميزانية ستكون لكل شهر بحساب ميزانية السنة الماضية تقسيم 12 حتى اقرار الميزانية الجديدة.

العجز الميزانياتي

بسبب العجز في الميزانية والذي وصل الى الى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي ويعادل 28.7 ميليارد شيكيل حتى اب 2019 (مقابل 15.4 ميليارد شيكيل في 2018), أقرت الحكومة برنامج تقليصات سيستمر حتى عام 2022 على الأقل. وزير المالية موشي كحلون عرض برنامج خاص لتقليص ميزانية الدولة بدءا بميزانية السنة الحالية – 2019 وتم إقرار البرنامج بتاريخ 24.06.2019 (قرار حكومي رقم 4614).

برنامج التقليصات جاء عقب التزامات ميزانياتية كبيرة أخذتها الحكومة على عاتقها مثل استثمار مبلغ 22 ميليارد شيكيل لتمويل زيادة الأجور ومخصصات التقاعد لعاملي المؤسسة الأمنية.

بداية سيكون هناك تقليصات عرضية في جميع الوزارات بمبلغ 1.15 ميليارد شيكيل بدءا من عام 2019. وسيزداد مبلغ التقليص العرضي خلال السنوات 2020-2022 ليصل الى حوالي 3.1 ميليارد شيكيل. وذلك بهدف محاولة الالتزام بسد نسبة العجز من الناتج المحلي (2.9% ב-2019, 2.5% ב-2020, 2.25% ב-2021 ו-2% ב-2022).

الرسم التالي يعرض مجمل مبالغ التقليص العرضي من ميزانية بعض الوزارات لعام 2019:

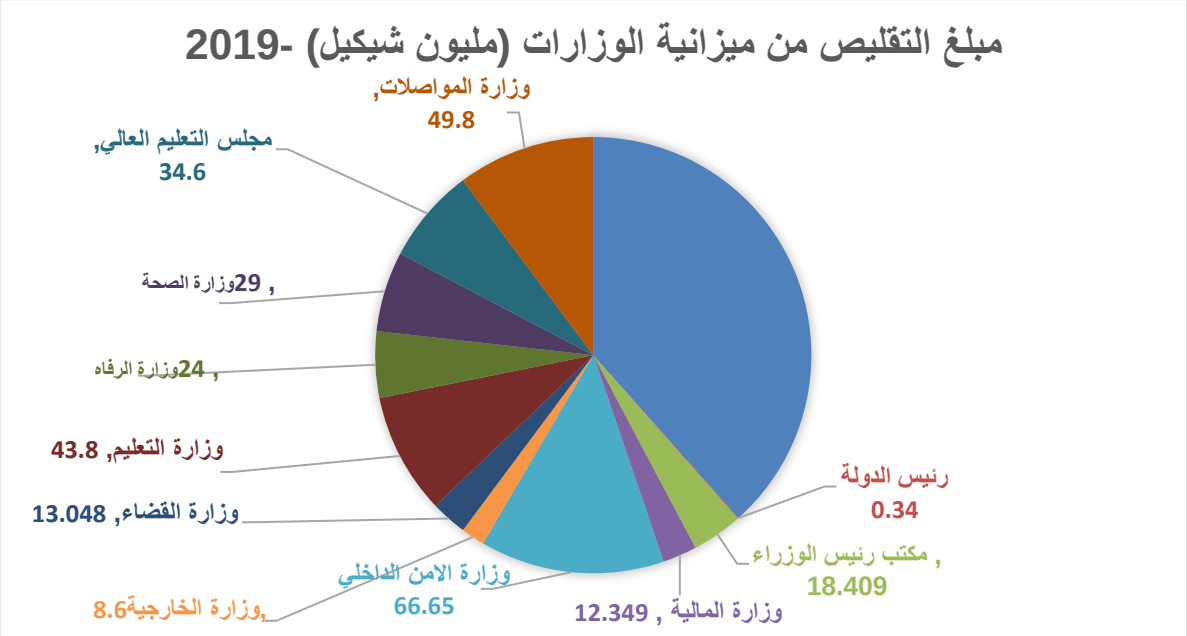

برنامج الميزانية متعددة السنوات 2020-2022

رغم ارجاء إقرار ميزانية 2020, وافقت وزارة المالية على برنامج الميزانية متعددة السنوات 2020-2022, التي يلتزم وزير المالية بحتلنتها وعرضها على الحكومة كل ستة أشهر بحسب القانون. البرنامج المحتلن الأخير عُرض في حزيران 2019 وشمل الخطوات العامة التي تسعى الحكومة لاتخاذها في السنوات القريبة بخصوص ميزانية الدولة والتطوير الاقتصادي. البرنامج متعدد السنوات يمكن أن يزودنا بمعلومات حول اقتراح الميزانية لعام 2020 والذي تتم صياغته في هذه الأيام في وزارة المالية.

مجموع نفقات الدولة المتوقع لعام 2020 , حوالي 421 مليارد شيكل.

الرسم التالي يوضح مجمل مبالغ نفقات الحكومة لعام 2020 بحسب المجالات:

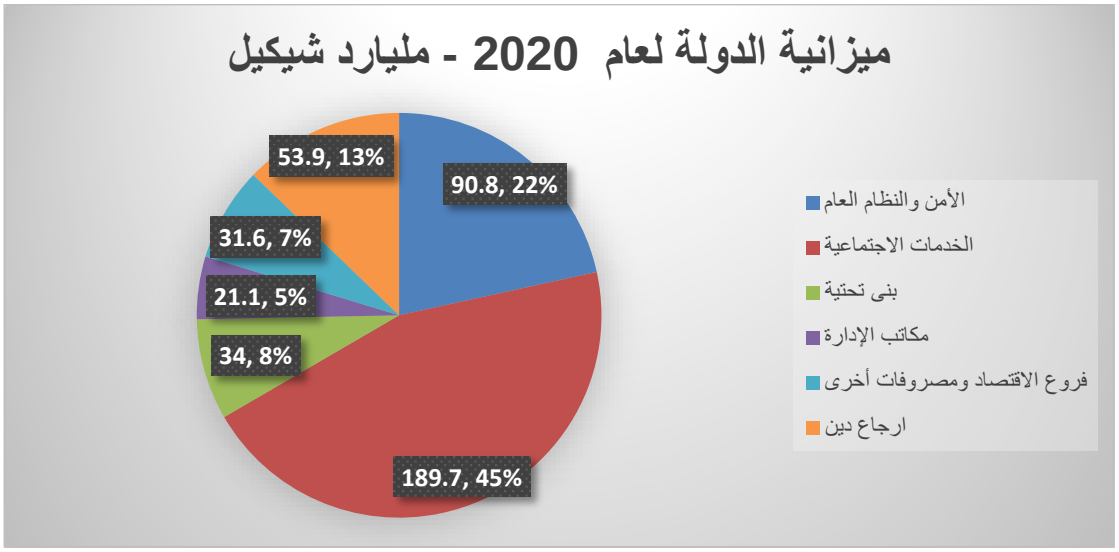

يحمل القرار الحكومي 922 منذ عدة سنوات لقب " القرار التاريخي" لكن من غير المتوقع أن يتم تنفيذه كاملا, خاصة مع عدم التزام الحكومة بالجدول الزمني لتنفيذه وأيضا بسبب التقليصات العرضية في الميزانيات. التقليصات تؤثر أيضا على تخصيص ميزانيات لبرامج أخرى يترقبها المجتمع العربي والتي كان من المتوقع تخصيص ميزانيات لها مثل: برنامج تجسير الفجوات التابع لوزارة الصحة والبرنامج المكمل للقرار 922 عدا عن البرامج العامة والتي ممكن ان تعود بالفائدة على المواطنون العرب مثل السعر للساكن.

20% من المواطنين في الدولة يعانون بشكل مستمر بسبب التمييز في الميزانيات الذي تتبعه الحكومات المتعاقبة منذ قيام الدولة, ونتيجة هذا التمييز تتواجد 50% من العائلات العربية تحت خط الفقر. الاستثمار الميزانياتي في المجتمع العربي من شأنه أن يكون مربحا للدولة وهو ما تشير اليه العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث تؤكد هذه المنظمات على ضرورة استثمار حكومة إسرائيل في المجتمع العربي للوصول للتطوير الاقتصادي.

قرارات حكومية مخصصة

اتخذت الحكومة منذ عام 2015 قرارات حكومية خاصة بالتطوير الاقتصادي في المجتمع العربي, يحاول مركز مساواة البحث عن البنود الميزانياتية الخاصة والتحقق من تنفيذها. قرارات الحكومة شملت جميع البلدات العربية فيما ذلك البلدات البدوية في النقب والشمال والبلدات الدرزية.

في ما يلي سنحاول إعطاء شرح عام عن القرارت الحكومية ذات الصلة, كما وسيتضمن المستند عناوين تتطرق بالأساس حول تخصيص الميزانيات المتعلقة بالقرار الحكومي 922. في المستقبل سنقوم بتجهيز واصدار مستند حول الميزانيات المخصصة بحسب القرار الحكومي 2397 المتعلق بالتطوير الاقتصادي في المجتمع العربي البدوي في النقب.

بسبب عدم وجود شفافية من قبل الوزارات لم نستطع الحصول على معلومات كافية عن الميزانيات التي تم تخصيصها للبلدات المختلفة بحسب القرارات الحكومية المقرة ونعرض لكم هنا المعطيات التي استطعنا تحصيلها حتى تاريخ نشر المستند (تشرين الثاني 2019).

قرار الحكومة رقم 2937

اقر هذا القرار الحكومي 2397 بتاريخ 12.2.2017 ويعُنى بالتطوير الاقتصادي الاجتماعي لدى المواطنين البدو في النقب 2017-2021. تخصص الخطة اكثر من 2.4 ميليارد شيكيل للبلدات العربية في النقب.

تفصيل المجالات والمبالغ في الجدول التالي:

الوزارة	المجال	المبلغ (مليون شيكيل)
وزارة التعليم	برنامج لمنع التسرب, رفع التحصيل, تحسين جودة التعليم, التعامل مع قضية العنف, تشجيع التعليم العالي	112
	بناء صفوف تعليمية	1,180
مجلس التعليم العالي	دمج الطلاب البدو في مؤسسات التعليم العالي	110
وزارة الزراعة والتنمية القروية (بما في ذلك سلطة تطوير واستيطان البدو في النقب)	مبادرات مشتركة في مجال التعليم اللامنهجي	20
	مساعدة في تطوير مشاريع على أراضي خاصة	3
	دعم لتطوير البنية التحتية للبناء والإسكان	77
	تطوير البنية التحتية الداعمة لترتيب التوطين (تسويق 25000 وحدة سكنية)	20
	تطوير المناطق الحرفية والتجارية القائمة	25
وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية	برنامج الوزارة للتعامل مع العنف والتعامل مع حالات الطوارئ وتطوير العمل المجتمعي	75
	تدريب هندسيين وهندسيات	7.5
وزارة الصحة	برنامج طب الطوارئ ، الوقاية من الحوادث المنزلية وزيادة السلامة	10
وزارة الامن الداخلي	برنامج تحسين الامن الشخصي	20
وزارة الاقتصاد والصناعة	أدوات مساعدة للأعمال الصغيرة والمتوسطة	23
	مواصلة عمل مراكز التوجيه المهني	80 (من ميزانية القرار الحكومي 922)
	برنامج تحسين استخدام اللغة العربية	5
	خطة لخلق نشاط اقتصادي إضافي للمصانع في المناطق الصناعية القائمة	30
	تشجيع تشغيل عمال بدو	40

خدمات التشغيل	تفعيل برنامج دوائر التشغيل لطالبي العمل وبرنامج عبرية لسوق العمل	10.75
وزارة البناء والإسكان	إقامة وترميم مباني عامة	95
وزارة المواصلات	تطوير بنى تحتية للشوارع	50 (بالإضافة لمبالغ من قرار 922)
وزارة الداخلية	برنامج تقوية السلطات المحلية	500
	سلة من الخدمات لمساعدة الأسر التي تنتقل إلى المجتمعات البدوية المعترف بها	30
	تعزيز رأس المال البشري والهيكل التنظيمي في السلطات المحلية	5
وزارة حماية البيئة	خدمات إزالة النفايات وتحسين نظام التخلص من النفايات	12.5
المجموع		**2,460.75**

يعد المجتمع العربي البدوي في النقب من بين المجتمعات الأكثر فقرا والأكثر حرمانا في الدولة، وذلك بسبب رفض الدولة الاعتراف بعشرات القرى البدوية التي وجدت هناك قبل قيام الدولة. من الجدير بالاشارة الى ان ، المبالغ المقدمة بموجب القرار الحكومي ليست كافية لسد الفجوات بين المواطنين العرب واليهود في النقب.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، تحاول الحكومة التوفير قدر الإمكان عند الاستثمار في المواطنين العرب: ينص البند رقم 5 من قرار الحكومة على تخصيص حصة نسبية للمواطنين العرب في النقب من المبالغ المخصصة في قرار 922 بما يتناسب مع نسبتهم بين المواطنين العرب وذلك بدون تخصيص أي ميزانيات إضافية لمعالجة مشاكل المجتمع النقباوي المحددة. هذه السياسة تواصل التمييز ضد المواطنين العرب في تخصيص الميزانيات، ورغم وجود قرار حكومي خاص ببدو النقب الا أننا لا نرى أي تحول إيجابي فعلي هنا.

من خلال جميع المنصات يوضح رؤساء السلطات العربية في النقب أنهم لا يتلقون معاملة متساوية من الدولة، خاصة عندما لا يتم منح الميزانيات المخصصة لهم بشكل مباشر انما من خلال "الهيئة لتطوير وتوطين البدو في النقب" التابعة لوزارة الزراعة تحت ادارة المدير المثير للجدل يائير معيان حيث تضع الهيئة عراقيل أمام السلطات المحلية العربية عندما يتعلق الأمور بالحصول على ميزانيات من الحكومة, بالمقابل تفضل الهيئة الانشغال في اخلاء السكان من منازلهم ومصادرة أراضيهم, ويتم تغطية نفقات هذه الاجراءات من الميزانيات المخصصة لهم.

قرار الحكومة رقم 1480

تم إقرار القرار الحكومي رقم 1480 بتاريخ 02.06.2016 وعنوانه " خطة حكومية للتعزيز والتطوير الاقتصادي الاجتماعي في البلدات البدوية في الشمال للسنوات 2016-2020" والذي يخصص 792 مليون شيكيل للبلدات العربية البدوية في الشمال.

تفصيل المجالات والمبالغ في الجدول التالي:

الوزارة	المجال	المبلغ (مليون شيكيل)
وزارة البناء والاسكان	تطوير مؤسسات عامة	40 (من خلال القرار 922)
	مشروع إعادة التأهيل الاجتماعي	10
	تطوير البنى التحتية القديمة	45
	إزالة حواجز التخطيط وتطوير البنى التحتية	6
	منحة " شارع مؤدي" (ראש שטח)	10
وزارة الداخلية	بناء وتجديد وصيانة المباني الدينية	20
	ميزانيات تطوير للبلدات	65
	تقوية السلطات المحلية	8
	الاستعداد لحالات الطوارئ	2.5
ادارة التخطيط	تعجيل الخوارط الهيكلية	10
	تعجيل الخوارط المفصلة	10
السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي والمرافق المائية	تحسين البنى التحتية للمياه والمجاري في البلدات	120
وزارة المواصلات	تطوير وتحديث البنية التحتية للنقل في البلدات	120
وزارة السياحة	مشاريع لتطوير البنية التحتية للسياحة العامة ومساعدة تسويق المهرجانات	9
وزارة تطوير الضواحي, النقب والجليل	تعزيز وترويج السياحة في البلدات	5.5
وزارة الصحة	بناء وتجديد البنية التحتية لمحطات صحة الأسرة	10
	برنامج لتعزيز نمط حياة صحي	
وزارة الاقتصاد	استمرارعمل مراكز التوجيه المهني	25

	تطوير المناطق الصناعية والحرفية واخلاء المناطق بين البيوت	35
	تشجيع, تعزيز وتطوير الاعمال الصغيرة والمتوسطة	6.5
وزارة التعليم	تنفيذ برنامج التعليم الرسمي وغير الرسمي	120
وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية	إقامة وترميم وتطوير مباني مؤسسة الرفاه	20
	تكثيف ملكات العمال الاجتماعيين	7
	استمرار برنامج "معفاريم" الذي يقدم خدمات في مجال التشغيل	2
	تكثيف خدمات الرفاه للأولاد, والشبيبة والشباب والعائلات	20
وزارة الامن الداخلي	برنامج تحسين الامن الشخصي	12
وزارة حماية البيئة	تعزيز الاهتمام بالقمامة والتدوير	10
	تكثيف الوعي لحماية البيئة	
وزارة المساواة الاجتماعية	برامج تعليم لا منهجي	30
	إنشاء مركز التراث البدوي	4
	تعزيز المشاركة الاجتماعية للشباب	10
المجموع		**792.5**

*البنود المعروضة لا تحوي البنود التي تقع تحت مسؤولية وزارة الامن.

كما ذكرنا, في القرار الحكومي رقم 2397 تم إدراج بنود في الميزانية تم إقرارها سابقا بموجب القرار الحكومي رقم 922 دون إضافة ميزانيات جديدة. كما وأن هناك العديد من الميزانيات المتعلقة بوزارة الدفاع والجيش (والتي لم يتم ذكرها هنا) ويتم استثمارها في السكان البدو في الشمال دون حاجة.

بشكل عام, يعاني المواطنون العرب القاطنون في البلدات العربية من الفقر المدقع والبنية التحتية المتداعية، بالمقابل تختار الحكومة الاستثمار في مجالات لا تعزز بالضرورة التطوير الاجتماعي الاقتصادي لهذه البلدات او لقاطنيها.

قرار الحكومة رقم 959

تم اصدار القرار الحكومي 959 بتاريخ 10.1.2016، بعنوان " خطة لتطوير وتعزيز البلدات الدرزية والشركسية في السنوات 2016-2019"، خصص القرار مبلغ 1.743 مليارد شيكيل للبلدات العربية الدرزية والشركسية.

تفصيل المجالات والمبالغ في الجدول التالي:

الوزارة	المجال	المبلغ (مليون شيكيل)
وزارة التعليم	برنامج لتكثيف برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي	180
	برنامج لتحسين البنى التحتية للمؤسسات التعليمية (بناؤ صفوف, ترميم وتحديث مدارس)	140
وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية	إقامة وترميم وتطوير مباني مؤسسة الرفاه	80
	تكثيف خدمات الرفاه في البلدات	50
وزارة البناء والاسكان	استمرار مشروع إعادة التأهيل الاجتماعي	16
	تطوير الحارات التاريخية	80
	تطوير مؤسسات عامة	71
	إزالة حواجز التخطيط وتطوير البنى التحتية	95
مكتب رئيس الحكومة	مواصلة تشغيل مراكز الشباب من خلال مركز ماعسيه: تمكين الشباب ، تنمية المهارات القيادية ، العمل التطوعي وغيرها	40
وزارة الامن الداخلي	توسيع برنامج "مدينة بلا عنف" في البلدات	22.5
وزارة الثقافة والرياضة	برنامج للأنشطة الثقافية والتراثية وتنمية المجتمع	30
	إنشاء مركز التراث الدرزي	30
وزارة الاقتصاد والصناعة	تطوير وتوسيع المناطق الصناعية القائمة وانشاء جديدة, دمج البلدات في مناطق الصناعية قائمة وإنشاء إدارات للمناطق	75
	تطوير المنطقة الصناعية المشتركة "نتيف هشياراة" ، "كابري 2000" أو غيرها من المناطق الصناعية	25
	تطوير البنية التحتية المرافقة للمناطق الصناعية	58
	تشجيع وتعزيز وتطوير المصالح الصغيرة والمتوسطة	10.5
	الاستمرار في تشغيل مراكز التوجيه المهني	40
وزارة السياحة	تطوير البنى التحتية للسياحة وغرف الضيافة وتدريب عاملين وتجهيز خطط شاملة	56

وزارة تطوير الضواحي, النقب والجليل	الاستمرار في تطوير برامج لترويج السياحة	5
	ميزانيات إضافية لمباني عامة	30
	وضع لافتات شوارع وترقيمها	15
	برامج تطوير للشبيبة والشباب	35.5
ادارة التخطيط	تعجيل الخوارط الهيكلية	10
	تعجيل الخوارط المفصلة على أراضي خاصة	50
	مستشار لبناء برامج تخطيط وبناء	6
وزارة الداخلية	تكثيف ميزانيات التطوير	120
	بناء وتجديد وصيانة المباني الدينية	80
وزارة الزراعة	خطة لتطوير الطرق الزراعية وترتيب الصرف الداخلي والمناطقي	15
	إقامة قنوات داخلية	35
	تعبيد وإصلاح الطرق الزراعية	15
وزارة البنى التحتية القومية, الطاقة والمياه	مشاريع لتنجيع استخدام الطاقة	6
وزارة المواصلات	تحسين وتطوير البنية التحتية للمواصلات	175
	نشاطات تثقيفية وتوعوية في مجال الحذر على الطرق	2.5
وزارة الصحة	بناء وتجديد البنية التحتية لمحطات صحة الأسرة	14.5
المجموع		**1,743.5**

*كما في حالة القرار الحكومي 1480, أيضا في القرار 959 يوجد ميزانيات مرنبطة بوزارة الأمن والجيش ولم يتم ذكرها في الجدول أعلاه.

قرار الحكومة 922

تم اصدار القرار الحكومي رقم 922 بتاريخ 30.12.2019 تحت عنوان "الخطة الحكومية من أجل التطوير الاقتصادي للأقليات 2016-2020", ولتنفيذ القرار تم تخصيص مبلغ 9.7 مليارد شيكيل على مدى 5 سنوات (رغم ان الحديث كان عن تخصيص حوالي 15 مليارد شيكيل).

في النظر الى مدى واقعية تنفيذ الميزانيات يتضح انه تم تنفيذ جزء صغير من الميزانيات في الفترة 2016-2019، وفيما يخص الجزء الأكبر، توجد صعوبة في تحديد بنود الميزانية ذات الصلة. يعود السبب الى الضبابية في المعلومات التي تقدمها الوزارات المختلفة كافية عن حالة تنفيذ الخطة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأرقام البنود (مثلما يحصل مع تنفيذ الخطط الأخرى)، كما ولا تعمل الوزارات على تحفيز تحويل الميزانيات للجهات المعنية, خاصة السلطات المحلية العربية ولا تساعد في التغلب على العوائق المختلفة التي تحول دون تحويل الميزانيات, وكل ذلك على الرغم من مرور ثلاث سنوات على بدء تنفيذ الخطة.

منذ كانون الأول 2016، وبمبادرة مركز مساواة, عُقدت عدة جلسات في لجنة الشفافية والعدالة في التوزيع التابعة للكنيست، حيث هدفت الجلسات الى تتبع تنفيذ القرار الحكومي 922 بمشاركة الوزارات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القرار. أظهرت المداولات التي دارت في اللجان الى وجود أساليب تمييزية تمارسها الوزارات في كل ما يتعلق بتمرير بها الميزانيات في الموعد المحدد، وفي حال مررت الميزانيات ، فيكون الحديث عن جزئية وليس ميزانيات كاملة. وجدت اللجان أن هناك صعوبة كبيرة في فهم وبيان كيفية تحويل الميزانيات, الأمر يعود الى عدم اظهار الصورة الكاملة من قبل ممثلي الوزارات .

في عام 2020 يجب حدوث تغير في العملية التي يتم بها تحويل الميزانيات إلى المواطنين العرب ويجب ملائمة التحويلات للمواعيد الزمنية للقرارات الحكومية, حتى لو كان الوضع الاقتصادي لا يسمح بذلك بسبب القرارات الاقتصادية غير المسؤولة التي اتخذتها الحكومة في 2018-2019 وأدت إلى عجز كبير في الميزانية.

من يبحث في القرار الحكومي يحاول فهم الفجوة بين 9.7 مليار شيكل و 15 مليار شيكل، وعندها يتساءل كيف تتخذ الحكومة قرارًا نفقاته غير دقيقة وغير واضحة. فحص معمق كشف أن وزارة التعليم ترفض تنفيذ قرار الحكومة بشأن تغيير طريقة إعداد موازنة تهدف الى ممارسة سياسة تفضيل مصحح بحق الطلاب العرب. يحصل الطالب اليهودي في جميع أنواع المدارس على مبالغ أعلى من الطالب العربي. وزارة التعليم التي ينبغي، كجزء من قرار الحكومة، أن تقوم بتحويل الميزانيات بشكل تفاضلي, ترفض القيام بذلك. المبلغ السنوي المفروض تحويله حوالي 1.4 مليار شيكل، ومن هنا تنبع الفجوة بين المبلغين (9.7 و 15 مليار). يجب على وزارة المالية والحكومة معالجة التمييز الممنهج لوزارة التعليم ضد الطالب العربي.

تم إصدار القرار الحكومي 922 في 30.12.2015 ، بعد الموافقة على ميزانية الدولة للفترة 2015-2016, نتيجة لذلك تعثرت معظم ميزانيات القرار في لجنة المالية بالكنيست. حتى الآن، لم يتم تحويل موارد لجميع البنود الميزانياتية بهدف تنفيذ القرار 922 في عام 2019, وأعلنت الوزارات أنها ستحول الأموال التي لم يتم استخدامها في السنوات المنصرمة إلى السنوات القادمة. هذه الاسلوب من المماطلة في تنفيذ القرارات الحكومية الخاصة

بالمجتمع العربي معروفة وسائدة منذ العام 2000 وتعتبر أداة لتعميق الفجوات. لذلك نطلب من الحكومة التأكد من عرض الوزارات لميزانية قرارات الحكومة للمجتمعات العربية في بنود ميزانية واضحة, وأن تقدم الوزارات تقارير ربع سنوية عن تنفيذ البنود. يجب على الحكومة تحمل المسؤولية وتنفيذ قراراتها وخططها وفقًا للجدول الزمني الذي وضعته لنفسها.

من المتوقع أن يكون عام 2020 هو العام الخامس والأخير لقرار الحكومة رقم 922. على الرغم من وجود شكوك حول ذلك، تحاول القيادة العربية أن توضح للوزارات أن الاستمرار في تخصيص الميزانيات لبنود القرارات التي لم يتم تخصيص ميزانيات لها حتى الان, هو أمر مفهوم ضمنا نظرا إلى التزام الحكومة بذلك من البداية. بالإضافة إلى ذلك، هناك فكرة لخطة جديدة مكملة للدعم المقدم بموجب القرار الحكومي 922.

في الآونة الاخيرة وبسبب الوضع الاقتصادي السيئ، يمتنع مسؤولو الوزارات عن الالتزام بالمساهمة بتعزيز قرار حكومي جديد، مع ذلك تتحمل الحكومة مسؤولية مواصلة دعم المجتمع العربي بجميع الاحوال.

في حزيران 2019، نشرت وزارة المساواة الاجتماعية (التي تشرف على تنفيذ القرار الحكومي 922 والقرارات الأخرى) تقريرًا جديدًا عن تطورات في عملية تنفيذ القرار. يشمل التقرير مسح من كل وزارة عن تنفيذ القرار وعن خطط أخرى ممكن أن تندرج في قرارات حكومية جديدة في المستقبل، مثل خطة الصحة وبرنامج الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

بحسب تقرير الوزارة, ميزانيات القرار الحكومي توزعت بالشكل الاتي:

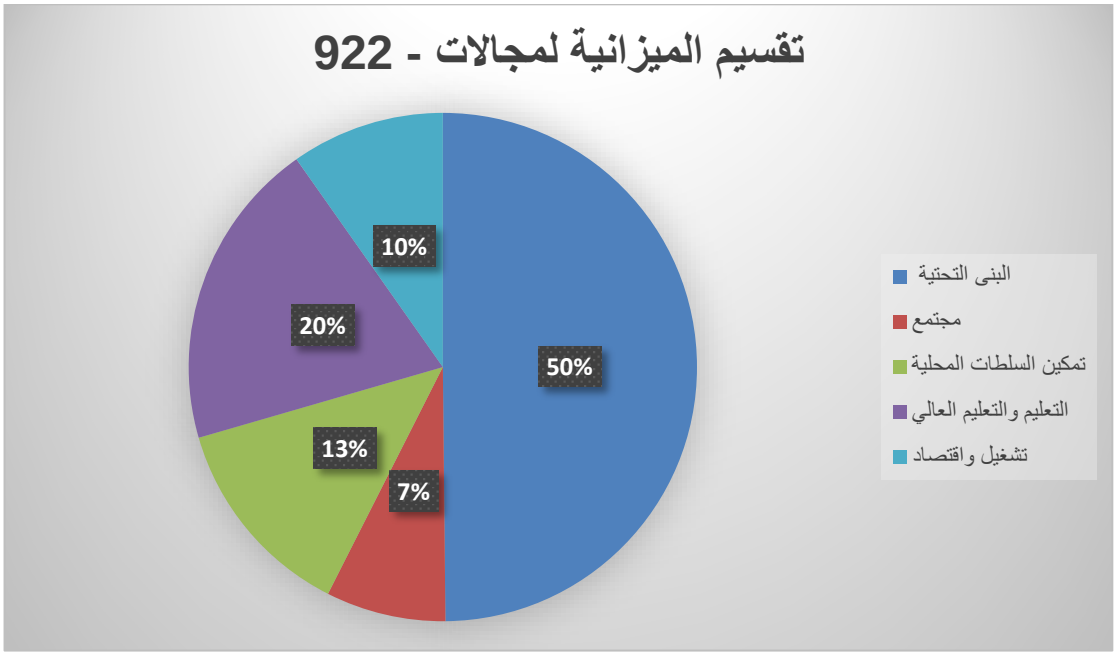

بحسب نفس التقرير, في الأعوام 2016-2018 فعليا تم تخصيص 7.874 مليارد شيكيل لتنفيذ القرار الحكومي, وقسم منه تم توزيعه كالتالي:

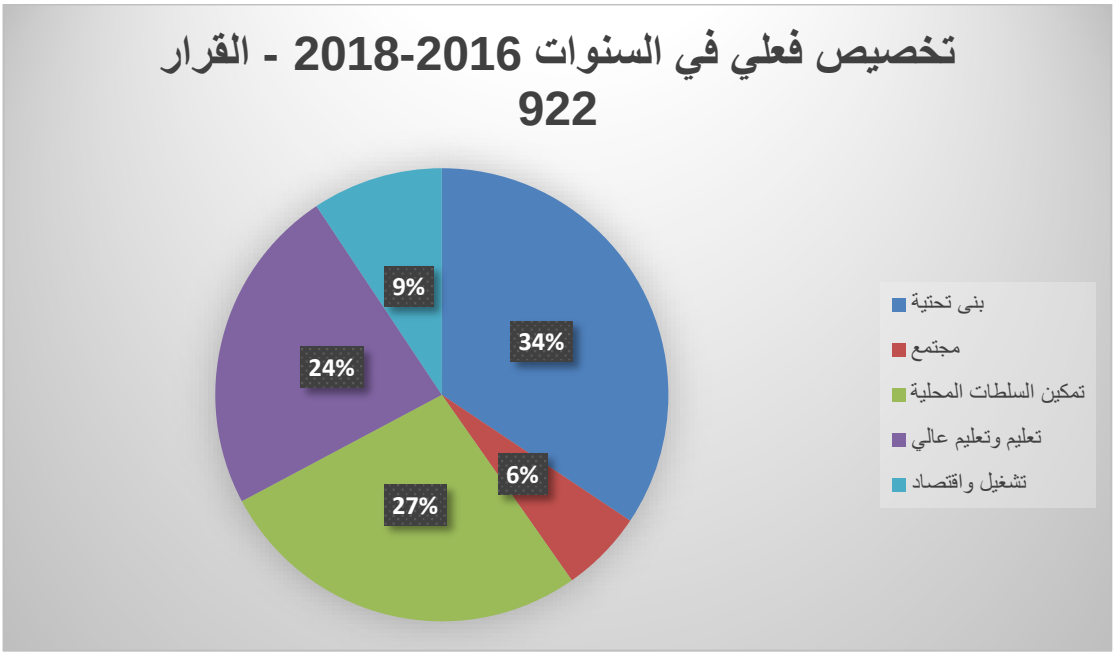

صعوبة تنفيذ الخطة

بالإضافة إلى الصعوبات والحواجز التي جاء ذكرها في هذا التقرير وتقارير سابقة نشرناها حول ميزانية الدولة وتنفيذ القرار الحكومي رقم 922 منذ عام 2016، تعترف وزارة المساواة الاجتماعية لأول مرة بوجود هذه الحواجز وتشير إليها في تقريرها الأخير وهي:

- ارجاء تنفيذ الموافقات سواءا من ناحية المسار الوزاري او من ناحية السلطة المحلية
- الميزانيات المخصصة لا تغطي نفقات المهام
- سوء التخطيط والتقدير غير الصحيح لمشاريع البنية التحتية
- نقص أراضي دولة
- صعوبات العمل مع الوزارات والمكاتب الحكومية والشركات المسؤولة والمقاولين و سلطات أخرى.

تؤثر هذه الصعوبات والحواجز على قدرة السلطات المحلية في استخدام الميزانيات التي تتلقاها من الوزارات، وعدا عن ذلك, نتيجة التمييز الذي استمر عشرات السنين نجد ان المنظومات العاملة في السلطات المحلية ليست بذات كفاءة وتعاني صعوبات في إدارة ميزانيات بحجم كبير كالتي تتلقاها من خلال القرار 922.

الجدول التالي يرتكز على تقرير وزارة المساواة الاجتماعية ويلخص نسبة تنفيذ الميزانيات المخصصة من قبل الوزارات للسلطات المحلية بحسب القرار 922:

السلطة المحلية	نسبة التنفيذ	السلطة المحلية	نسبة التنفيذ
جسر الزرقاء	57%	دبورية	55%
الطيبة	51%	نحف	48%
يافة الناصرة	42%	المزرعة	42%
كفر قرع	41%	فسوطة	41%
عيلبون	40%	كابول	39%
عين ماهل	38%	جت	37%
كفر قاسم	37%	البعنة	33%
ابو غوش	32%	طمرة	32%
فريديس	32%	باقة الغربية	31%
كفر برا	30%	طرعان	30%
اكسال	30%	عيلوط	27%
كوكب ابو الهيجا	26%	كفركنا	26%
الطيرة	24%	البسمة	24%
الناصرة	23%	بستان المرج	22%
شعب	22%	قلنسوة	22%
الرينة	22%	شفاعمرو	21%
المشهد	21%	الجش	21%
دير الاسد	21%	ام الفحم	19%
كفر مندا	19%	اعبلين	18%
معليا	17%	سخنين	17%
طلعة عارة	17%	عرابة	17%
جديدة المكر	16%	عرعرة	16%
مجد الكروم	11%	دير حنا	11%
كفر ياسيف	6%	زيمر	5%
جلجولية	4%		

الاحتياجات الميزانياتية للنساء العربيات من ميزانية الدولة والسلطات المحلية

من المهم العمل على قرار حكومي وخطة للمواطنين العرب عامة, كما ويتوجب على الدولة ان تأخذ في الحسبان احتياجات النساء العربيات بشكل خاص، وتخصيص ميزانيات لتعزيز مكانتهن في كل قرار تتخذه, خاصة مع وجود تمييز ممنهج ضدهن, هذا وان تخصيص الميزانيات للنساء يصب في مجال التطوير الاقتصادي العام في المجتمع العربي.

عند الحديث عن التجاوب مع مطالب واحتياجات النساء العربيات, نجد نقصا كبيرا في تخصيص الميزانيات التي تطرق لإشكاليات تعاني منها النساء العربيات بشكل خاص.

نحن نرى ان من حق المرأة ان تتلقى خدمات من الدولة بشكل متساوي مع باقي شرائح المجتمع, حتى لو اضطرت السلطات القطرية والمحلية أن تستثمر أموالا في ذلك أو أن تقود سياسة التفضيل المصحح لصالح النساء. وبناءً على ذلك كل ميزانية يجب أن تكون حساسة من الناحية الجندرية, واحدى الطرق لفحص ذلك هو عن طريق تحليل الميزانية من منظور جندري, وبكلمات أخرى فحص وترقب الفائدة المرجوة التي تعود على جمهور النساء من كل ميزانية يتم فحصها. على الدولة أن تعمل لسن قوانين ونظم لتحليل الميزانية جندرياً, وأن تضمن وصول المعلومات الى طواقم السلطات المحلية كي يتمكنوا من اتخاذ قرارات عادلة عند تخصيص أي ميزانية.

يجب تحديد ميزانيات خاصة بالنساء العربيات في جميع المجالات, وبالاساس في مجالات التشغيل والرفاه والصحة والمواصلات والرياضة.

وظيفة مستشارة تعزيز مكانة شؤون المرأة

عند الحديث عن استنفاذ ميزانيات تخص احتياجات النساء العربيات, يوجد دور كبير لمستشارات تعزيز مكانة شؤون المرأة في ذلك.

بحسب قانون السلطات المحلية (مستشارة مكانة شؤون المرأة) لعام 2000, يتحتم على كل سلطة محلية أن تقوم بتعين مستشارة لتعزيز مكانة المرأة في السلطة المحلية, التي يتحتم عليها العمل على "تعزيز مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين, تذليل التمييز ضد النساء ومنع العنف ضدهن " عن طريق الاجراءات التالية:

- ان يكن شريكات في وضع سياسات السلطة المحلية.
- مراقبة تنفيذ السياسات وضمان موارد لتنفيذها.
- متابعة الاحتياجات بهدف طلب ميزانيات وبناء خطط عمل, خاصة بعد استشارة لجنة النساء في البلدة والتي تقع مسؤولية اقامتها ضمن قائمة اعمال المستشارة.
- فحص مدى نجتعة وتأثير كل قرار صادر عن السلطة المحلية فيما يخص المساواة بين الجنسين
- جمع معلومات ومعطيات خاصة في مجالات العمل والاجور
- رفع الوعي العام من خلال التعليم والارشاد

يمنح هذا القانون القوة لصاحبة منصب مستشارة تعزيز مكانة شؤون المرأة, لكن فعليا التأثير ضئيل جدا خاصة وان القانون لا يمنح المستشارة استقلالية تامة, حيث انها تتبع لرئيس السلطة المحلية ولا تتمتع بميزانية مستقلة وكافية كي يتسنى لها العمل على التغيير الفعلي من خلال منصبها.

من هذا المنطلق على الدولة تخصيص ميزانيات لملكات كاملة لمستشارات تعزيز مكانة شؤون المرأة اللائي يعملن في الكثير من الاحيانبوظائف جزئية، بالإضافة الى وظيفتهن الاساسية في السلطة المحلية. أيضا يجب اعطاء المستشارات استقلالية في العمل من خلال صلاحيات واضحة وميزانية مستقلة كي يتسنى للمستشارات اداء مهامهن على أكمل وجه خاصة وانه في بعض الاحيان تتعرض المستشارات الى ضغوطات من رئيس السلطة المحلية بما يتعلق بالتحليل الجندري للميزانية مما يعيق عملها ويمنعها من التطرق الحقيقي لمشكلة التمييز في تخصيص الميزانيات.

وزارة التعليم ومجلس التعليم العالي (מל"ג)

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018	
ميزانية وزارة التعليم	60,456,672,000	المبلغ المخصص فعليا	1,158,000,000
ميزانية تطوير وزارة التعليم	1,361,689,000	النسبة المخصصة فعليا	62%
ميزانية مجلس التعليم العالي	11,506,233,000		
مجموع ميزانية وزارة التعليم ومجلس التعليم العالي	73,324,594,000		

تعتبر ميزانية وزارة التعليم ومجلس التعليم العالي، الميزانية الاجتماعية الأعلى في كتاب الميزانية العام لدولة إسرائيل. طرأت زيادة على الميزانية بشكل كبير خلال العقد الأخير وأوصت عدة أبحاث للحكومة بزيادة ميزانية التعليم بأكثر من ذلك لسد الفجوات بين الطلاب في الدولة, وبين دول OECD. حسب معطيات كتاب الميزانية فان ميزانية التعليم ازدادت بحوالي 30 مليارد شيكيل منذ عام 2009.

حسب خطة الميزانية متعددة السنوات للاعوام 2020-2022, فانه من المتوقع زيادة ميزانية وزارة التعليم بحوالي 0.2 مليارد شيكيل في عام 2020, بالأساس بسبب الازدياد الطبيعي بعدد الطلاب وبسبب تعزيز برامج قومية مثل القرار الحكومي رقم 1848 لبناء صفوف تعليمية.

مسح عام

المعطيات الأساسية لوزارة التعليم والتي نشرت في اب 2019 تشير الى ان عدد الطلاب في جهاز التعليم العربي يقارب ال- 545 الف طالب, وتشكل نسبتهم حوالي 24% من مجمل الطلاب في الدولة. 45% منهم في المرحلة الابتدائية, 19% في مرحلة الروضة و 35% في مرحلة ما فوق الابتدائي.

حسب تقرير مركز البحث والمعلومات التابع للكنيسيت والذي تم نشره في تموز 2018, نسبة التسرب بين التلاميذ العرب في الأجيال 14-17 أعلى بنسبة 4% من نسبة التسرب بين التلاميذ اليهود من نفس الشريحة.

من ناحية التحصيل العلمي, يبدو ان هناك تحسنا في التحصيلات العلمية للتلاميذ التابعين لمنظومة التعليم العربية على مر السنين, مع ذلك وبسبب ان تحصيل التلاميذ في التعليم العبري يتحسن أيضا فان الفجوة في التحصيل لا

زالت على حالها لصالح التعليم العبري. مع ذلك في تقرير وزارة التعليم الصادر في تموز 2019 برزت الثانوية الدرزية للعلوم والقيادة في يركا مع تحصيل بنسبة 100% لشهادة البجروت.

عند الحديث عن نسبة تحصيل البجروت في البلدات العربية, يمكن الاشارة الى ان للمستوى الاقتصادي الاجتماعي أكبر الاثر عليه. خاصة وان المستوى الاقتصادي الاجتماعي يؤثر على استثمار السلطة المحلية في التعليم. تقع بلدة كوكب ابو الهيجا في رأس قائمة البلدات المستحقة لشهادة البجروت بنسبة (96.3%), تليها حرفيش (93.7%) وبيت جن (92.6%). مع هذا تعد نسبة تحصيل البجروت العامة لدى الطلاب العرب أقل ب 20% من قرائنهم اليهود, ونتيجة لهذا تنهي نسبة مرتفعة من الطلاب العرب المرحلة الثانوية بدون شهادة بجروت.

ساعات تفاضلية

عند الحديث عن الميزانية المخصصة للساعات التعليمية للطلاب، فإن غالبية الطلاب العرب ينتمون للفئات الضعيفة والفئات الضعيفة-المتوسطة، في الوقت ذاته نرى غالبية الطلاب اليهود ينتمون للفئات القوية والفئات المتوسطة-القوية .هذا الوضع يعكس الوضع الاجتماعي-الاقتصادي المنخفض في البلدات العربية مقابل البلدات اليهودية وبناء عليه فان الفجوات بين المجتمعين تبقى قائمة ويتوجب على وزارة التربية والتعليم تخصيص الميزانيات لأجل الساعات التعليمية التفاضلية بهدف سد الفجوات بناء على مؤشرات التربية والتعليم.

رغم الحاجة, تشير معطيات وزارة التربية والتعليم الى وجود فجوة كبيرة في تخصيص ميزانيات لساعات تعليمية في المدارس، كما يظهر في البنود التالية:

- في التعليم الابتدائي, الطلاب العرب من خلفية اقتصادية-اجتماعية ضعيفة يتلقون مبلغ 18.3 الف شيكيل للطالب في السنة, 14% أقل من أقرانهم اليهود من ذات الخلفية والذين يتلقون مبلغ 21.1 الف شيكيل بالسنة بسبب الساعات التفاضلية.
- في المرحلة الإعدادية يتلقى الطالب العربي مبلغ 21.4 الف شيكيل في السنة, مقابل 27.5 الف في السنة للطالب اليهود من نفس الخلفية الاقتصادي الاجتماعية الضعيفة
- في المرحلة الثانوية تتعمق الفجوة أكثر فأكثر, في حين يتلقى الطالب اليهودي مبلغ 35.8 الف شيكيل في السنة, يتلقى الطالب العربي مبلغ 24.5 الف شيكيل (ما نسبته 65% أقل من طالب مدرسة دينية يهودية).

يمكن غلق الفجوة الكبيرة في الميزانية عن طريق انتهاج وزارة التعليم لسياسة ميزنة تفاضلية, بالإضافة لذلك, تقاريرال -OECD للسنوات 2018 ו-2019 تشدد انه على الدولة القيام بإصلاحات شاملة مع التشديد على منظومة التعليم العربية من أجل تجسير الفجوات الاقتصادية عامة والتعليمية خاصة.

حسب قرار الحكومة رقم 922 ، يتوجب على وزارة التربية والتعليم تخصيص مبلغ نحو 5.8 مليار شيكل لتمويل ساعات التعليم التفاضلية في جهاز التعليم العربي .أي تخصيص 1.16 مليار شيكل سنويا بدءا من العام

2016 حتى عام 2020. منذ تم اتخاذ القرار الحكومي وحتى اليوم فإن وزارة التربية والتعليم ترفض تخصيص الميزانية المذكورة التي تم اقرارها من قبل الوزارة نفسها كإضافة على قرار الحكومة. في ذات الوقت تصريحات مدير عام وزارة التعليم شموئيل أبوآب تناقض ما يحصل على ارض الواقع من ناحية تخصيص ميزانيات وسد فجوات: في عام 2018, صرح أبوآب ان الميزانية التي خصصت للساعات التفاضلية في السنوات 2016-2020 كانت 300 مليون شيكيل فقط (مقابل 5.8 مليارد بحسب القرار 922)

في الخطة متعددة السنوات للتطوير الاقتصادي في البلدات العربية والتي تمت بلورتها على يد قيادة المجتمع العربي, يشمل مركز مساواة, تم تحديد المبلغ السنوي الذي يتوجب تخصيصه للساعات التفاضلية على ان يكون 2.5 مليارد شيكيل لسد الفجوات التعليمية, أي ان المبلغ العام على مدى 5 سنوات هو 12.5 مليارد شيكيل وليس 5.8 مليارد شيكيل كما حددت وزارة التعليم.

في حزيران 2018, أعلن مجددا مدير عام وزارة التعليم أنه في السنة التعليمية 2018/2019 ستبدأ وزارة التعليم خطة تجريبية تخصص من خلالها ميزانيات تفاضلية في بعض البلدات العربية. وفعلا بدأت الوزارة بتنفيذ الخطة التجريبية في 100 مدرسة ثانوية وبتكلفة قدرها 500 مليون شيكيل على مدى 5 سنوات. في ذات الوقت وبحسب الخطة, وزارة التعليم ستقوم بعملية تقييم وستدرس خطواتها المستقبلية لتعزيز خطة الساعات التفاضلية, من جهة أخرى صرحت وزارة التعليم عن استثمار 960 مليون شيكيل في الساعات التفاضلية دون ذكر تفاصيل عن البلدات او المدارس.

وفق معطيات لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربي ومركز انجاز الصادرة في حزيران 2019, تم استثمار مبلغ 50 مليون شيكيل في مجال الساعات التفاضلية في السنة الدراسية 2019/2018.

فعليا, وزارة التعليم تعمل على المماطلة في تنفيذ خطة التعليم التفاضلي الكاملة، والتي أضيفت للقرار الحكومي 922 عند اتخاذه في نهاية 2015. حيث كان بوسع وزارة التعليم مباشرة عند اتخاذ القرار, اجراء مسح وتقدير لحجم الميزانية التفاضلية الناقصة لسد الفجوات واستغلال جميع الميزانيات التي تم إقرارها الا انها لم تفعل ذلك.

ميزانية النفقات الصافية لوزارة التعليم لا تحوي بند أو منظومة حول التعليم التفاضلي في التعليم العربي.على مر السنوات الماضية لم تفِ الحكومة بوعودها بتخصيص ميزانيات تفاضلية, وبذلك حكم وزراء التعليم نفتالي بينيت وخليفته رافي بيرتس على الطلاب العرب في الدولةان يتعلموا في شروط متدنية فقط بسبب كونهم عرباً.

بناء صفوف تعليمية

يشير تقرير الـ OECD الذي تم نشره في أيلول سبتمبر 2019, الى وجود اكتظاظ في الصفوف التعليمية في الدولة ويعتبر من الأعلى ضمن الدول الأعضاء في المنظمة منذ العام 2005. في المدارس الابتدائية، معدل عدد الطلاب هو27 ، في حين أن المعدل في الدول المتقدمة هو 21 طالبا في الصف. الأمر ذاته ينسحب على المرحلة الإعدادية، ففي حين يكون معدل الطلاب في إسرائيل في الصفوف الإعدادية هو 29 نجد المعدل في

دول الأعضاء 23 طالبا في الصف . لأجل ذلك يتوجب على الدولة الاستثمار في بناء صفوف تعليمية جديدة عامة وفي المجتمع العربي خاصة.

بسبب النقص في الصفوف التعليمية بمعدل 4500 صف تعليمي في المجتمع العربي (بحسب لجنة متابعة قضايا التعليم العربي)، فإن عدد الطلاب في الصفوف في البلدات العربية أعلى من المعدل في الدولة .هذا الحال يدل على الحاجة الملحة في بناء صفوف تعليمية في البلدات العربية بهدف سد الفجوات . إضافة إلى ذلك، يتوجب على الدولة التشجيع والمساهمة في إزالة الحواجز التخطيطية التي تعاني منها السلطات المحلية العربية أمام سلطات التخطيط، سلطة اراضي إسرائيل والصندوق القومي الاسرائيلي, مثل النقص في الأراضي الصالحة للبناء. وزارة التعليم نفسها ومن خلال تقاريرها للحكومة عن تنفيذ القرارات اعترفت أنه يجب حل هذه الحواجز لما تشكله من عائق كبير أمام استنفاذ الميزانيات.

قرار الحكومة رقم 922 يوجب الدولة fتقديم الموافقات لبناء صفوف تعليمية جديدة، ولكن في الوقت نفسه لم يقم القرار بتخصيص وارفاق مبلغ من الميزانية الذي يجب على الحكومة تخصيصه او اية الية عمل. بالمقابل, وزارة التعليم مستمرة بتنفيذ القرار الحكومي رقم 1848 الصادر في اب 2016, والذي بحسبه سيتم بناء 17000 صف تعليمي بين السنوات 2017-2021, من غير الواضح ان كان بناء الصفوف الجديدة في البلدات العربية يتم بموجب هذا القرار او سواه. بحسب خطة الميزانية متعددة السنوات, في السنوات 2020-2021 من المخطط سيكون هناك تخصيص ميزانية لبناء 6800 صف تعليمي بشكل عام وفقا للقرار الحكومي ولكن دون ذكر وتفصيل عدد البلدات التي سيتم تخصيص ميزانيات لها.

وفقا لتقرير مركز البحث والمعرفة التابع للكنيست، فإنه في عام 2016 تم بناء ما مجموعه 526 صفوف تعليمية في البلدات العربية مقابل 2171 صفوف تعليمية في البلدات اليهودية .في عام 2018 اعترفت وزارة التربية والتعليم بودجود حاجة إلى بناء 2416 صفوف تعليمية جديدة في البلدات العربية، هذا الرقم بالطبع لا يكفي لسد الفجوات بصورة شاملة.

الجدول الاتي يلخص بعض احتياجات البلدات للصفوف التعليمية:

البلدة	الحاجة – عدد الصفوف التعليمية
الناصرة	101
الطيبة	75
أم الفحم	60
شفاعمرو	60
طمرة	52
عرابة	48
عرعرة	45

قلنسوة	41
البسمة	39
القسوم	256
واحة الصحراء	213
رهط	206
عرعرة النقب	116
حورة	101
تل السبع	91
اللقية	76
كسيفة	42
البطوف	14
بير المكسور	13
عسفيا	22
المغار	21
يركا	18
بيت جن	16
دالية الكرمل	15
حرفيش	14
أبو سنان	10
مسعدة	10
مجدل شمس	9
جولس	8
المجموع	**1,792**

في نهاية الأمر، لا يظهر لنا بوضوح عدد الصفوف التعليمية التي تم بناؤها في عام 2019 ولكن من ناحية الميزانية :في عام 2019 تم تخصيص مبلغ وقدره 58.4 مليون في بند النفقات الصافية لبناء صفوف في بلدات عربية .(لوائح رقم 60021012/60021013).

في تموز 2019, قدم مركز مساواة لوزارة التربية والتعليم "طلب حرية معلومات" والذي يلزم وزارة المعارف بتقديم تقرير حول التزاماها في كل قضية بناء صفوف تعليمية او ترميم مباني تعليمية في البلدات العربية.

في الجدول التالي نعرض المعلومات التي وصلتنا من وزارة التربية والتعليم والتي تشمل كافة التزامات الوزارة للبلدات العربية في عام 2019:

صفوف تعليمية:

البلدة	عدد المشاريع	مبلغ التزام الوزارة
ام الفحم	1	7,407,156
ام بطين	1	4,750,080
السيد	1	5,126,128
البسمة	1	9,416,044
حورة	2	5,882,740
الطيبة	1	7,021,212
طمرة	1	1,860,016
يركا	1	6,361,688
كسيفة	4	22,149,604
كفر ياسيف	1	4,195,040
كفركنا	1	2,548,220
اللقية	1	6,951,940
الناصرة	2	12,011,152
عرعرة النقب	2	12,417,608
تل السبع	2	18,667,962

روضات اطفال:

البلدة	عدد المشاريع	عدد الصفوف	مبلغ التزام الوزارة
ام الفحم	3	15	11,707,575
رمانة	1	2	1,152,955
البسمة	2	3	2,263,515
جسر الزرقاء	1	2	1,561,010
دبورية	1	6	4,683,030

حورة	2	5	3,902,525
الطيبة	1	6	4,683,030
طمرة	1	2	1,561,010
كفر برا	1	1	780,505
اللقية	1	7	1,056,000
رهط	1	4	3,018,020
شقيب السلام	2	5	3,902,525

بحسب اقتراح الخطة متعددة السنوات التي تمت بلورتها على يد قيادة المجتمع العربي, يتوجب على الحكومة تخصيص ميزانيات لبناء صفوف تعليمية بمبلغ يصل الى 3 مليارد شيكيل على مدى 5 سنوات بهدف اغلاق الفجوات مقابل البلدات اليهودية.

تحسين جودة التعليم وتأهيل معلمين

وفق قرار الحكومة رقم 922 ، فإنه يتوجب على وزارة التربية والتعليم تحسين جودة التدريس في البلدات العربية بواسطة" رفع معدل القبول لمسارات للتدريس، تحسين تأهيلهم واستيعابهم في جهاز التعليم، والعمل على تحسين مستوى التدريس وثقافة التعليم في المدارس ."المبلغ الذي تم تخصيصه لهذا الأمر للسنوات الخمس المقبلة هو 315 مليون شيكل .

حسب تقرير مركز البحث والمعرفة التابع للكنيست، بالرغم من العدد الكبير للمدرسين الذين تم تأهيلهم في المجتمع العربي، لا يزال هناك انخفاض في عدد المؤهلين المنتسبين فعليا للتدريس بسبب النقص في نحو 4000 وظيفة تدريسية في جهاز التعليم العربي.

في ميزانية عام 2019 لم يرد أي بند او لائحة تخصص ميزانيات للمواطنين العرب في مجال تحسين جودة التعليم, ومن غير الواضح كيف تنوي وزارة التعليم تنفيذ هذا البند, مع هذا في حزيران 2019 نشرت وزارة التعليم انها استثمرت مبلغ 152.26 في استكمالات للمعلمين, التخصص, وتأهيل معلمين حتى عام 2018. في ذات الوقت نرى ان الوزارة تتجاهل وجود ظاهرة انسحاب المعلمين من مهنة التعليم بالإضافة الى صعوبة إيجاد معلمين ذوي كفاءة.

من واجب الدولة استيعاب المدرسين بواسطة زيادة الميزانيةفوق ما تم تخصيصه في إطار القرار الحكومي 922، بهدف تحقيق هذا الهدف . بالإضافة الى ذلك يتوجب على الدولة تأكيد وجود عدد كاف من المدرسين في الجنوب لسد احتياجات البلدات العربية في النقب.

تعليم لا منهجي

هناك تمييز صارخ في التعليم اللامنهجي وحركات الشبيبة في البلدات العربية .حسب قرار الحكومة رقم 922، فإنه يفترض تخصيص مبلغ وقدره 130 مليون شيكل سنويا لهذا الغرض .ومنذ بداية تطبيق الخطة

متعددة السنوات في عام 2016 لم يتم تخصيص الميزانيات بكاملها ولم يتم الإبلاغ بشكل شفاف عن موعد تخصيصها حتى الآن .

يتوجب على وزارة التربية والتعليم تنفيذ فعلي لخطة التعليم اللامنهجي في المجتمع العربي بواسطة برنامج تحديات الذي يتم تطبيقه منذ 3 سنوات، ولكن لا يوجد أي معطيات بما يخص الاستغلال التام للميزانية المخصصة وفق قرار الحكومة .وبالرغم منذ ذلك، علمنا أن جزءا من الميزانية التي تم تخصيصها لم يتم استثمارها لأسباب غير معلومة .لذلك هناك حاجة لنشر طلب عروض جديدة للسلطات المحلية العربية من أجل استغلال الميزانية وتقوية البنى التحتية مثل تزويد الأجهزة وصيانة مباني التعليم اللامنهجي.

ميزانية التعليم اللامنهجي للمجتمع العربي غير موجودة بتاتا في أساس الميزانية لعام 2019 في أي بند أواي لائحة, لذلك يوجد صعوبة تقنية في تتبع الميزانية بشكل عام، فإن الميزانيات التي تم تخصيصها تحت بند التعليم اللامنهجي العام في سنة 2019 نجدها في الجدول التالي:

اسم اللائحة	رمز اللائحة	صافي مبلغ المصروفات – ميزانية 2019 (بألوف الشيكلات)
شركة المراكز الجماهيرية	20460405	غير موجود
تحديات-نشاطات مع السلطات المحلية	20460417	غير موجود
دعم الحركات الشبابية	20460418	110,163
دعم المنظمات الشبابية	20460420	39,414
نشاطات لامنهجية في السلطات المحلية – مخصصات	20460422	غير موجود
تقليص الفجوات في الضواحي	20460446	غير موجود

جاء في قرار الحكومة رقم 922 أن وزارة التربية والتعليم ستقوم باجراء" إصلاحات في منظومات المخصصات و/أو في بناء مسارات جديدة وبرامج هادفة بدءا من العام 2016". ولكن حتى اليوم لم يتم إصلاح اللوائح لأجل تمرير الميزانيات لمنظمات الشبيبة في المجتمع العربي .ونتيجة لذلك، فإن الميزانية المخصصة لأجل خطة تحديات لصالح تنظيمات الشبيبة في المجتمع العربي لم يتم تمريرها بشكل كامل في السنوات 2016-2017.

الميزانية العامة لخطة تحديات منذ العام 2016 كانت 130 مليون شيكل تم تقسيمها وفق البنود التالية :

- الهيئة الإدارية - 11 مليون شيكل – حتى نهاية عام 2019
- إصلاحات لوائح إدارية ومشاريع قطرية - 31 مليون شيكل
- مراكز جماهيرية جديدة (شركة المراكز الجماهيرية - 18 مليون شيكل)
- السلطات المحلية (دورات وبرامج - 70 مليون شيكل)

ميزانية عام 2016 تم تنفيذها فعليا في عام2017 ، وميزانية عام 2017 تم تنفيذها فعليا حتى شهر أيلول سبتمبر 2018. ضمن إطار الميزانية، طالبت لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية من وزارة التربية والتعليم استغلال وتوظيف مبلغ 20 مليون شيكل من فائض رصيد السنوات الماضية.

منذ بدء تنفيذ الخطة، تم تفعيل ضغط سياسي وذلك لأجل تمرير الميزانيات المخصصة إلى مؤسسات تعليمية لامنهجية يهودية مقربة منهم والتي لا نشاط لها في البلدات العربية أو لها نشاط لا يكاد يذكر، وبدون أدنى معايير واضحة وشفافة .في عام 2017 قامت وزارة التربية والتعليم بنقل المسؤولية في تخطيط برامج كبرى للتعليم اللامنهجي من السلطات المحلية العربية إلى منظمة جوينت(تنظيم الصدقات اليهودي الأمريكي) وشركة المراكز الجماهيرية.

اعترض مركز مساواة ومنظمات التعليم العربي على هذا القرار بالادعاء أن هذه المنظمات ليست على دراية باحتياجات الطلاب العرب مثلما تعرفها السلطات المحلية العربية .أضف إلى ذلك، وجوب الاعتراف بالحاجة إلى نقل المسؤوليات إلى جهات مركبة من خبراء عرب يملكون المعرفة في كيفية مواجهة تركيبة المجتمع العربي، ومعرفة الصعوبات اللغوية والحاجات المطلوبة لجيل الشبيبة.

بسبب الإشكاليات الكثيرة بما يخص التعليم اللامنهجي خاصة عدم استغلال او انفاق الميزانيات, نطالب بالامور التالية:

- تشغيل شركات عربية لادارة المشروع قطريا بحيث توفر الشركات متابعين في السلطات المحلية, واليات فحص ورقابة وغيرها.
- شفافية كاملة بخصوص آلية تحويل الميزانيات ووصولها للأولاد والشبيبة العرب.
- تحويل الميزانيات للسلطات المحلية بدون أي تعقيدات بمعنى ادخال المبالغ الى أساس الميزانية القادمة
- إقامة حركة شباب عربية قطرية تستطيع الاستفادة من ميزانيات التعليم اللامنهجي (التي تذهب غالبيتها الى حركات شباب يهودية بالكاد متواجدة في البلدات العربية)
- رفع عدد المزودين العرب المعترف بهم في وزارة التربية والتعليم لتزويد خدمات تعليم لا منهجي.

خطة تعزيز تعليم البالغين البدو في النقب

تعتبر خطة تعزيز تعليم البالغين البدو في النقب خطة مهمة جدا، خاصة انها توفر تعليما أساسيا للرجال والنساء البدو في النقب، الذين اضطروا لترك مقاعد الدراسة لأسباب مختلفة, لكنهم اختارو العودة واتمام تعليمهم. المسؤول عن الخطة هم شبكة المراكز الجماهيرية, التي افتتحت في السنوات الماضية 27 صفا تعليميا في السنة, الذي ضم 540 رجل وامرأة عرب من النقب.

في تاريخ 12.08.2019 عمم أن وزارة التعليم تفحص الغاء تخصيص الميزانيات لخطة تعزيز تعليم البالغين البدو في النقب بدون ابداء أسباب حقيقية او منطقية. ادعت الوزارة انها تواجه صعوبة في إيجاد ميزانيات مناسبة لتفعيل الخطة في فترة ما بعد تموز 2020, رغم ان الحديث يدور عن ميزانية محدودة لا تتعدى 2.2 مليون شيكيل في وزارة حجم ميزانيتها يصل الى 60.5 مليارد شيكيل.

وعلى اثر القرار, أبرق مركز مساواة رسالة الى وزير التربية والتعليم رافي بيريتس وطالبه فيها بمعالجة وتقويم الاجحاف والظلم الذي حصل وذلك بإعادة تخصيص ميزانيات لخطة تعزيز تعليم البالغين البدو في النقب وأيضا طالب مركز مساواة برفع الميزانية بحيث يتم توفير فرصة التعليم لعدد أكبر من سكان النقب العرب.

في هذه السنة تم تفعيل تسعة صفوف فقط, وحصل ذلك بعد ضغط جماهيري على وزارة التعليم, من غير المنطقي أن تقرر وزارة التعليم الغاء خطة مهمة جدا لتعزيز التعليم, خاصة عندما تكون النتيجة النهائية هي إمكانية اكبر لإيجاد فرص عمل وبهذا تعزيز التطوير الاقتصادي لسكان النقب. عدم تخصيص ميزانيات مستقبلية لمجال التعليم ولمجالات اخرى يصب في ميدان التمييز الميزانياتي القائم والذي يعاني منه المواطنون العرب في النقب على مدار سنوات مما يضعفهم اكثر تعليميا واقتصاديا.

مجلس التعليم العالي (מל"ג)

التمييز الصارخ في جهاز التربية والتعليم أدى إلى مستويات منخفضة في نسبة الطلاب الجامعيين العرب في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية .بالإضافة إلى أن جميع المشكلات التي تواجه الطالب الجامعي العربي أدت في المحصلة لوجود 15 الف طالب عربي ختاروا إكمال تعليمهم العالي في جامعات ومؤسسات تعليمية في مناطق الضفة الغربية وخارج البلاد.

بحسب بحث معهد أهارون للسياسات الاقتصادية (المركز متعدد المجالات – هرتسليا) وقسم كبير الاقتصاديين في وزارة المالية والذي نشر في تموز 2019, خلال 10 سنوات ارتفع عدد الطلاب العرب في المؤسسات الاكاديمية في المناطق المحتلة بعشرة اضعاف, مثلا حوالي 55% من عدد الطلاب في الجامعة الامريكية في جنين هم عرب من مواطني إسرائيل (6215).

البحث أعلاه أكد أيضا ما ادعاه مركز مساواة على مدار سنوات حول التمييز ضد المواطنين العرب في منظومة التعليم وأيضا في شروط القبول للمؤسسات الاكاديمية مما يدفعهم لتحصيل التعليم العالي خارج حدود الدولة, سواء

في المناطق المحتلة او في بلاد أخرى. المواضيع الأكثر رواجا التي يسعى الطلاب للانتساب اليها هي الطب, والصيدلة, والتمريض والهندسة وغيرها.

سياسة التمييزفي القبول للتعليم في إسرائيل يمكن تلخيصه في حواجز صعبة يتعرض لها المتقدمون العرب دون اليهود والتي يكون لها اثر سلبي على مصير الطالب العربي، مثلا : نجد ان نسبة القبول بين المتقدمين العرب لدراسة المواضيع الصحية والطبية هي 36% بينما تصل الى 60% بين المتقدمين اليهود.

في السنوات الأخيرة قام مجلس التعليم العالي بتفعيل خطة متعددة السنوات لتشجيع دمج أوساط متخصصة في جهاز التعليم العالي في إسرائيل، بضمنها المجتمع العربي. الخطة العامة تنقسم إلى خطط أصغر منها موجهة إلى أوساط محددة: ميزانية دمج أوساط مجلس التعليم العالي لعام 2018 كانت 336.250 مليون شيكل وفي عام 2019 ستكون 366.250 مليون شيكل (لائحة رقم 21110113). حسب خطة العمل الأولية التابعة لمجلس التعليم العالي فإن المبلغ المخصص للمجتمع العربي في السنة الدراسية 2018/2019 هو 97.540 مليون شيكل.

من إنجازات الخطة متعددة السنوات, زيادة في نسبة الطلاب العرب في المؤسسات الاكاديمية في إسرائيل والتي يمكن رؤيتها من خلال الجدول الاتي والمعتمد على معطيات مجلس التعليم العالي:

	القيمة الابتدائية (2016)	**القيمة الحالية (حزيران 2019)**	**نسبة الارتفاع**
نسبة الطلاب العرب في اللقب الأول	15%	16.9%	+1.9%
نسبة الطلاب العرب في اللقب الثاني	11%	13.9%	+2.9%
نسبة الطلاب العرب في اللقب الثالث	6%	6.7%	+0.7%

في عام 2017 قام مركز مساواة وجمعية التوجيه الدراسي بتقديم وثيقة إلى مجلس التعليم العالي تلخص المشكلات التي يواجهها الطلاب الجامعيين وطلاب المرحلة الثانوية العرب في المؤسسات الأكاديمية، وتم عرض عدة حلول التي من شأنها أن تكون ضمن خطة مجلس التعليم العالي.

في عام 2015 تم نشر طلب عروض لأجل إنشاء مؤسسة أكاديمية في بلدة عربية، ولكن كانت هناك عدة خطوات محيرة وبعض التقصير من قبل مجلس التعليم العالي بهذا الصدد .في شهر تشرين الأول أكتوبر 2017 قرر مجلس التعليم العالي إتاحة افتتاح فرع للقرية الأكاديمية أونو في إحدى البلدات العربية . نفس الكلية التي قامت بالتمييز ضد الطلاب الجامعيين العرب إذ قامت بإرسالهم لتلقي التعليم في بناية منفرد ة عن مبنى التعليم الرئيسي للكلية، الأمر الذي لم يأخذ موافقة رسمية من مجلس التعليم العالي.

وإثر المماطلة والتأجيل في اختيار مشغلين للكلية التي يتم تمويلها عبر طلبات الدعم (קולות קוראים)، قام مركز مساواة بالاستئناف في محكمة العدل العليا في القضية ضد مجلس التعليم العالي (ملف رقم 8879/17).

في عام 2018 أقر مجلس التعليم العالي إقامة مؤسسة اكاديمية عربية برعاية كلية سخنين على اثر فوزها في مناقصة, لكن تم الغاء القرار بادعاء أن الكلية غير قادرة على إدارة مشروع بحجم مؤسسة اكاديمية لاسباب تقنية وإدارية. بكلمات أخرى, المماطلة في إقامة مؤسسة اكاديمية عربية مستمرة, نتيجة لذلك يستمر مركز مساواة في جهوده لاقامة مؤسسة اكاديمية عربية على ارض عربية, مؤسسة معترف بها، ويتم تخصيص ميزانيات جارية لها بالإضافة لتكلفة الإقامة المقدرة ب 60 مليون شيكيل.

التعليم العربي في المدن المختلطة

على النقيض من التعليم العربي في البلدات العربية والذي تتم ادارته على يد السلطة المحلية, التعليم العربي في المدن المختلطة يواجه إشكاليات معقدة خاصة مع ادارته من قبل البلديات, وعلى الرغم من وجود أعضاء بلدية عرب في جميع المدن المختلطة لكن تأثيرهم محدود مما يبقي المواطنين العرب تحت رحمة إدارة البلديات.

التعليم اللامنهجي والهوية

النقص في برامج حول الهوية العربية الفلسطينية مثل برنامج "جذور" الموجود في المدارس اليهودية يؤثر على شكل تحديد الهوية لدى الطلاب العرب في المدن المختلطة. المشكلة تتفاقم عندما نأخذ بالحسبان حقيقة عدم تخصيص ميزانيات للتعليم اللامنهجي للطلاب العرب في المدن المختلطة, برنامج "تحديات" والذي يتم تقديمه من خلال القرار الحكومي 922 لا يشمل الطلاب العرب في المدن المختلطة مما يبقيهم بدون برامج لا منهجية. يوجد حاجة لتعديل القرار الحكومي او لاتخاذ قرار حكومي جديد يوسع خدمات برنامج "تحديات" لتصل للطلاب العرب في المدن المختلطة.

ميزانية تفاضلية في التعليم

النقص في ميزانيات التعليم المخصصة للطلاب العرب في البلدات العربية يطال أيضا الطلاب العرب في المدن المختلطة, خاصة عندما يكون الحديث عن ميزانيات يتم تخصيصها بحسب العرق وهي سياسة تعززها وزارة التعليم. تخصيص ميزانيات تفاضلية من شأنه رفع مستوى التعليم في المدارس العربية في المدن ويقدم فرص تعليمية للطالب العربي مثل التي يتلقاها الطالب اليهودي, أيضا تخصيص ميزانيات تفاضلية سيوفر للطالب العربي إمكانية التعليم في مدرسة تعليم الفنون او المدرسة الديموقراطية عدا عن توفير تخصصات إضافية في المدارس الرسمية.

الاستثمار في المدارس ثنائية اللغة

عوائق كثيرة تقف امام المدارس ثنائية اللغة في المدن المختلطة خاصة نقص دعم البلديات لها والمتمثل بعدم تخصيص اراضٍ لاقامة هكذا مدارس وعدم تخصيص ميزانيات لدعمها

إقامة مدارس ورياض أطفال

عدد المواطنين العرب في المدن المختلطة بارتفاع مستمر, لذلك على البلديات اخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار خاصة عند بناء أحياء جديدة. يجب التشديد على عدم وجود مدارس عربية في المدن المختلطة مثل نوف هجليل (الناصرة العليا سابقا) والتي ترفض بلديتها حتى اليوم إقامة مدرسة رغم ان حوالي 25% من سكانها عرب.

وزارة الاقتصاد والصناعة وقسم الأشغال في وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018	
ميزانية قسم الأشغال في وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية (التشغيل)	3,792,215,000	**المبلغ المخصص فعليا**	461,000,000
ميزانيات دعم الجهاز المالي – وزارة الاقتصاد	2,442,740,000	**النسبة المخصصة فعليا**	68%
ميزانية تطوير الصناعة	178,419,000		
المجموع	**6,413,374,000**		

الميزانية العامة في مجال الصناعة والتشغيل تشمل أيضا ميزانية وزارة الاقتصاد والصناعة وميزانيات الدعم في مجالات المرافق الاقتصادية، وأيضا ميزانية تطوير الصناعة التي تتخصص في تطوير المناطق الصناعية، وأيضا ميزانية أذرع العمل والتشغيل في وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية.

التأهيل المهني

قرار الحكومة رقم 922 للتطوير الاقتصادي في البلدات العربية يتجاهل للغاية أهمية تنمية رأس المال البشري والقوى العاملة العربية، أي يتجاهل إمكانية مساهمة القوى العربية العاملة لصالح المرافق الاقتصادية ولاقتصاد الدولة بشكل عام .ايشكل لمجتمع العربي نحو 20% من مجموع السكان في الدولة، وهو يعتبر رافعة اقتصادية . بالإضافة لذلك, تقرير OECD لعام 2019 قدم توصية للدولة بتعزيز تشغيل فئات معينة مثل نساء عربيات كي لا تصل الدولة لحالة تراجع في النمو.

يتوجب على وزارة الاقتصاد تغيير منظومة تخصيص ميزانيات التأهيل المهني وملائمتها للقوى العاملة العربية، ولكن الوزارة لم تقم بذلك بتاتا حتى اليوم .وفي سجل أُسس الميزانية لمجال العمل 2019، شددت وزارة العمل على تطبيق خطة لأجل تفعيل وتوسعة جهاز التأهيل المهني بشكل عام .وعلى الوزارة التأكد من أن المعايير الجديدة ملائمة بشكل خاص أيضا للمجتمع العربي.

من ناحية ميزانياتية, في ميزانية الأعوام 2018 و 2019 لم يتم تخصيص ميزانيات من خلال بند "تأهيل مهني للمجتمع العربي" (بند رقم 36420125). لهذا ومن خلال الخطة الاقتصادية التي أعدها قيادى المجتمع العربي وبضمنهم مركز مساواة ، يطالب بتخصيص مبلغ 100 مليون شيكيل سنويا لموضوع التأهيل المهني.

دعم المصالح الصغيرة والمتوسطة

الميزانية المخصصة لهذا المجال في قرار الحكومة رقم 922 هي نحو 18 مليون شيكل سنويا حتى سنة 2020 . وفقا للخطة الأصلية، على وزارة الاقتصاد تخصيص نسبة لا تقل عن 17.5% لصالح المجتمع العربي بضمنها ميزانية أساسية لوحدة دعم المصالح الصغيرة والمتوسطة (معوف) في السنوات 2017-2018 , وبحيث يتم زيادة الميزانية تدريجيا إلى 20% في السنوات 2018-2020. وحسب سجل الميزانية لا يظهر بوضوح مدى التزام الوزارة بتخصيص هذه الميزانيات، بسبب عدم وجود بند محدد للمجتمع العربي. بحسب تقارير وزارة الاقتصاد الصادرة في حزيران 2019, استثمرت الوزارة حوالي 38.4 مليون شيكيل لهذا الهدف بين الأعوام 2016-2018.

وفق معطيات وزارة الاقتصاد، تتواجد 10 فروع لوحدة دعم المصالح الصغيرة والمتوسطة (معوف) في المجتمع العربي من مجموع 40 فرعا .أضف إلى ذلك وجود 4 مراكز تشغيلية مخصصة للمجتمع العربي في البلدات: باقة الغربية، سخنين، يركا والناصرة.

الميزانية المخصصة لهذا المجال ضمن الميزانية العامة لسنة 2019 هي مبلغ وقدره 120 مليون شيكل.

دعم مصالح أوساط مخصصة ومراكز التوجيه المهني والتشغيل

الميزانيات المخصصة لدعم تشغيل أوساط معينة، تتوجه بشكل أساسي لتشغيل مراكز التوجيه المهني ونشاطات أخرى لتشجيع التشغيل، بالأخص في المجتمع العربي .هناك 3 لوائح في ميزانية مجال التشغيل موجهة لدعم التشغيل في المجتمع العربي وتفعيل مراكز التوجيه المهني:

رقم اللائحة	اسم اللائحة	مبلغ الميزانية 2019(بالمليون شيكل)
36420121	العرب – مراكز التوجيه المهني للمجتمع العربي لأجل تشجيع تشغيل المجتمع العربي في إطار الخطة الخماسية وتنفيذ تقرير طرخطبيرغ (قرار الحكومة رقم 4193)	36.143
36420123	الوحدة لتنفيذ قرارات الحكومة في تشجيع تشغيل المجتمعات المخصصة بما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة، العرب، الحريديم، الأهل من طرف واحد، والأثيوبيين	56.903
36420124	العرب – نشاطات تشجيع العمل	0

فيما يخص مراكز التوجيه المهني : فإن قرار الحكومة رقم 922 حدد بأن وزارة الاقتصاد وذراع العمل مستمرون بتشغيل مراكز التوجيه المهني" ريان "المتواجدة في البلدات العربية. بالإضافة لذلك تم تخصيص مبلغ 200 مليون شيكيل لاستغلالها في السنوات 2017-2020 لتفعيل 21 مركز توجيه مهني جديد في البلدات العربية, أي ما معدله 50 مليون شيكيل سنويا, تقرير وزارة الاقتصاد الصادر في حزيران 2019 أشار الى استثمار ما يقارب 135 مليون شيكيل بين السنوات 2016-2018 بما يعادل 45 مليون بالسنة. أشار التقرير أيضا الى تخصيص مبلغ 112.4 مليون شيكيل لتشجيع المشغلين على تشغيل عمال عرب مما أدى الى تشغيل 112 مواطن عربي في عام 2018.

عند الحديث عن احتياجات المجتمع العربي بشكل خاص، فإن الخطة متعددة السنوات المعروضة على الحكومة من قبل قيادات الجمهور العربي تقتضي بتخصيص مبلغ كلي وقدره 300 مليون شيكل لمدة 5 سنوات لغاية تشغيل مراكز التوجيه المهني .

الهيئة الإدارية للتجارة الخارجية

يقضي قرار الحكومة رقم 922 بأن 10% من مجمل ميزانيات التجارة الخارجية يتم تخصيصها للجمهور العربي بدءا من العام2017 .يفترض أن تشجع هذه الميزانية العديد من المصدرين المبتدئين وأن تساعد للمصدرين العرب في ترقية الصناعة العربية الى الأسواق الدولية .بمعنى آخر، المبلغ الكلي المخصص لمدة 5 سنوات لهذا الغرض يساوي نحو 24 مليون شيكل.

الميزانية الكلية للائحة "أداة مساعدة في التصدير" ورقمها 38400410 ضمن ميزانية عام 2018 وعام 2019هي 50 مليون شيكل. أي أن الميزانية المحددة للمجتمع العربي هي 5 مليون شيكل كل سنة.

نشرت وزارة الاقتصاد في حزيران 2019 عن استثمار 23.82 مليون شيكيل بين السنوات 2016-2018 لتفعيل برنامج "مال ذكي" وهو برنامج هدفه المساعدة في تسويق منتجات إسرائيلية في الخارج. الشروط الأساسية للحصول على الدعم كانت مبيعات سنوية بمبلغ 200 مليون شيكيل فما فوق وخبرة سابقة في التصدير, وهذه الشروط كانت السبب في عدم تقديم العديد من الشركات العربية لطلب دعم في ذات الوقت الذي استفادت من البرنامج 19 شركة يهودية.

مسارات تشغيل إدارية

بحسب قرار الحكومة رقم 922 ، فإن وزارة الاقتصاد تقوم بتخصيص 50% من الميزانيات للأقليات ذات المشاركة المنخفضة في سوق العمل، وذلك في مركز استثمار رأس المال في المجتمع العربي، وتحديدا لدعم المشغلين في تشغيل النساء والبدو .

تقدر الميزانية الكلية لهذا الغرض وفق قرار الحكومة حتى العام 2020 ب 163مليون شيكل. الميزانية بلائحة رقم 38400114 تحت عنوان "مسار العمل العام" تشمل مبلغ كلي قدره 70 مليون شيكل عام 2019.

حسب معطيات وزارة الاقتصاد، فإن الميزانية المخصصة لهذا الغرض للسنوات 2018-2017 كانت نحو 35 مليون. الوزارة استثمرت مبلغ 9 مليون شيكل من الميزانية بهدف دمج متدربين عرب في صناعة المعلومات، والنتيجة كانت تحصيل 46 وظيفة في هذا المجال، وهذا وفقا للتعليمات الادارية رقم 4.20.

تشجيع نقل مصانع كبرى إلى البلدات العربية

إحدى أدوات الاستثمار الموجودة بحوزة الحكومة ووزارة الاقتصاد هي إعطاء هبات بالملايين لشركات التقنيات العالية والشركات التقنية, وذلك بهدف تشجيعها للقدوم إلى إسرائيل والاستثمار فيها بواسطة اقامة مصانع ومراكز تطوير وتشغيل لآلاف العمال. مقابل تقديم الهبات والتسهيلات تستطيع الحكومة وضع شروط إضافية مثل إقامة مصانع ومراكز تشغيل في البلدات العربية جزئيا او كليا, لكن الحكومة لم تضع أي شرط إضافي من هذا النوع, وهو امر يمس بجهود تشجيع التشغيل داخل البلدات العربية.

الجهود الوحيدة المرئية في هذا المجال هي من خلال الاوامر الإدارية رقم 4.1 و 4.49. الامر 4.1 من عام 2011, ينظم برنامج تقديم الدعم لنقل مصانع للمنطقة الصناعية "نعم", المتواجدة بين نتيفوت وسدروت واوفاكيم ورهط.

الامر 4.49 الصادر عام 2018 يقدم هبات حتى 10 مليون شيكيل (مبلغ كلي) لنقل مصانع لمناطق نفوذ بعض البلدات البدوية في النقب وهي رهط,تل السبع, حورة, اللقية, شقيب السلام, كسيفة, عرعرة النقب, القسوم وواحة الصحراء.

يدور الحديث عن مبالغ صغيرة يتم عرضها على المصانع مقابل المبالغ التي تم عرضها على شركة انتل (50 مليون شيكيل). بكل الأحوال يتوجب على وزارة الاقتصاد التأكد من النشر الكافي للأوامر الإدارية كي يتسنى لاكبر عدد ممكن من المصانع تقديم طلبات دعم.

تطالب قيادات الجماهير العربية بتخصيص مبلغ 100 مليون شيكيل سنويا لبرامج دعم نقل المصانع لبلدات عربية.

تطوير مناطق صناعية

يعتبر وجود مناطق صناعية رافعة اقتصادية مهمة للبلدات، خصوصا عند الحديث عن منطقة صناعية أُنشأت بناء على تخطيط مسبق لاحتياجات البلدات ومسح مبني يأخذ بالحسبان الحواجز القائمة وحاجات البلدة المستقبلية وأيضا يستطيع الدخول إلى عالم الأعمال المتغير. المناطق الصناعية هي الرافعة الاقتصادية للدولة، سواء من جهة تزويدها البلدات المحيطة بها والخبراء بأماكن عمل، وأيضا من جهة تقويتها للمنتج المحلي وتزويدها السلطات المحلية بالدخول عبر ضريبة الإملاك على المصالح التجارية .

جزء كبير من الاستثمارات في تطوير المناطق الصناعية في العقد الأخير شكلت جزءا من قرارات الحكومة الأخيرة والتي من بينها القرار 922 بتاريخ 30.12.2015 والذي بحسبه تقوم وزارة الاقتصاد بتخصيص ميزانيات لتطوير المناطق الصناعية بدءا من العام 2016 بنسبة محددة مسبقا في بند "الاستثمار في تطوير البنى التحتية" (لائحة رقم 761001 التي تم تخصيص ميزانية لها بنحو 162 مليون شيكل لعام2019).

بالإضافة إلى ذلك فإن المعطيات الميدانية لا تظهر لنا وجود ميزانيات بشكل فعلي .أيضا بحسب معطيات هيئة إدارة تطوير المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد فإن الميزانيات المخصصة للبلدات العربية يجب أن تغطي قرارات حكومية سابقة لم يتم تطبيقها بشكل كامل حتى الآن ولا يوجد ثمة ميزانيات جديدة. في السنوات الأخيرة تم تنفيذ عدد لا باس به من الجلسات مع الوزراء، أعضاء البرلمان ومدراء كبار في الوزارات المعنية .وتم اتخاذ عدد غير يسير من القرارات الحكومية بخصوص المناطق الصناعية في المجتمع العربي، حتى ما قبل القرار 922، مثل القرارات 1539 ،4139 ، 1052 حتى 1295. هذه القرارات كان يفترض تنفيذها حتى نهاية العام 2015 ، أغلب القرارات لم يتم تنفيذها وهكذا فكل قرار حكومي جديد لا يضيف أي جديد بخصوص الميزانيات وفقا لقرارات تقسيم الميزانيات من جديد، بل تتم إعادة تخصيص الميزانيات مرة أخرى

لوائح الميزانيات المعنية لتطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية:

رقم اللائحة	اسم اللائحة	مبلغ الميزانية 2019 (بالمليون شيكل)
76100160	تطوير الصناعة في أوساط الأقليات حسب قرار الحكومة رقم1539	3.4
76100161	تطوير مناطق صناعية فوق أراضي خاصة حسب قرار الحكومة1539	2.5

76100162	دمج سلطات محلية من الأقليات في الهيئات الإدارية للمناطق الصناعية القائمة حسب قرار الحكومة1539	غير موجود
76100163	تطوير مناطق صناعية في المجتمع العربي وفق قرار الحكومة4193	20
76100165	تطوير الصناعة في الوسطين الدرزي والشركسي وفق قرار الحكومة2861	2.5
76100168	تطوير الصناعة في الوسط البدوي في الجنوب وفق قرار الحكومة 3708	2.5
76100169	تحديث المنطقة الصناعية في الطيبة وإنشاء هيئة إدارية وفق قرار الحكومة1298	0.5
76100173	تطوير البلدات الدرزية والشركسية – قرار الحكومة رقم59	5
76100174	زيادة البلدات البدوية في الشمال – قرار الحكومة1480	1.5
76100176	تطوير اقتصاد الأقليات – قرار الحكومة2365	1.5

خطة تطوير المناطق الصناعية

قامت الهيئة الإدارية لتطوير المناطق الصناعية في عام2016 ، وضمن معرفتها بالاحتياجات، جنبا إلى جنب مع سلطة التطوير الاقتصادي في بناء خطة متعددة السنوات .وقد أعلنت وزارة الاقتصاد ضمن لجان مختلفة انها قامت بوضع خطة متعددة السنوات بتكلفة وصلت إلى مليار شيكل، ولكن وزارة المالية رفضت تخصيص ميزانية لها ولم يتم أي تقدم في هذا, الخطة الأصلية كان من المفترض أن تصل كلفتها إلى نحو 3 مليار شيكل، ولكن وزارة الاقتصاد وضعت معايير لتخصيص الميزانيات والتي قامت بخفض الخطة في نحو 30 بلدة عربية وبتقدير كلفة بلغت نحو 1.092 مليار شيكل، وقد طالبت الوزارة بتخصيص ميزانية منها بنحو 492 مليون شيكل. وفي نهاية الأمر، تبين أن الخطة هي خطة استكمالية لقرار الحكومة رقم 922, وتلبي الخطة بعض احتياجات البلدات العربية. على وزارة المالية الاقتناع بأن هذه الخطة مهمة لسد الفجوات بما يتعلق بتطوير المناطق الصناعية ومهم تخصيص ميزانيات خاصة لها، منفردة عن القسم الذي تم تخصيصه في خطة السنوات 2018-2019.

بحسب معطيات وزارة الاقتصاد, في عام 2018 تم فعليا تحويل 40 مليون شيكيل لتطوير المناطق الصناعية ولانشاء اعمال تطوير صغيرة في مساحة 100 دونم (بالأساس في بلدات مثل كفركنا ودير حنا) وذلك من خلال خطة السنتان والتي تم تخصيص 80 مليون شيكيل لتنفيذها.

تدعي وزارة الاقتصاد ان نسبة الميزانية المخصصة للصناعة في المجتمع العربي من مجمل ميزانية البند الإداري كانت 42.5% (بما يتلائم مع الخطة 922), عام 2018 النسبة كانت 40.8%, وعام 2019 من المتوقع ان تصل ل 63% وذلك بسبب الاستثمار المكثف بالمنطقة الصناعية في شفاعمرو.

المشكلة الأساسية لدى البلدات العربية هي ان الحكومة تعزز فكرة "المناطقية": بحسب وزارات المالية والاقتصاد سيتم تخصيص ميزانيات لتطوير ولازالة العوائق في مناطق قائمة. لكن في حال تم تخصيص ميزانيات لاقامة مناطق صناعية جديدة فاختيار المكان سيكون بناءا على معايير معينة منها تقديم خدمة لعدة بلدات.

عوائق في تطوير مناطق صناعية

بالإضافة لجزئية تخصيص ميزانيات وإقامة مناطق صناعية, على الدولة تخصيص ميزانيات لإزالة العوائق التي تحول دون إقامة او لزيادة مساحة المناطق الصناعية في البلدات العربية مثل عدم وجود عدد كافٍ من الأراضي وبالتالي يوجد حاجة لتوسعة مناطق النفوذ, بالإضافة لذلك على الدولة تشجيع اتفاقيات تقسيم الدخل من المناطق الصناعية القائمة.

مراكز يومية، روضات ونوادي

تعتبر الحضانات اليومية أداة مهمة أخرى في التطوير الاقتصادي للمجتمع عامة و للمجتمع العربي خاصة ، وذلك لكونها تمنح التسهيلات للآباء والامهات العاملين .الميزانية المخصصة لإنشاء ودعم الحكومة لروضات الأطفال يأتي من ذراع العمل في وزارة العمل والرفاه.

خلال عام 2019 ساهمت الوزارة بمبلغ 1.27 مليارد شيكيل لدعم أطر لابناء العاملين. وتعتبر هذه المبالغ جزءا من الميزانية السنوية الجارية للوزارة ويتم انفاقها من خلال اللوائح رقم 36410101 و-36410102.

من التفاصيل الموجودة في كتاب الميزانية لا يمكن فهم وتحديد الميزانيات التي تم تخصيصها لبناء حضانات يومية عامة وفي البلدات العربية خاصة. نقص الشفافية يعيق متابعة تخصيص الميزانيات, خاصة وان القرار الحكومي 922 ينص على ان حصة البلدات العربية يجب ان تكون 25% من ميزانية البناء بدءا من عام 2017. بالإضافة لعدم الشفافية في التفاصيل أعلنت وزارة الرفاه انها لن تخصص نسبة ال 25% قبل عام 2020 أي بتأخير 3 سنوات.

في عام 2018 أعلنت الوزارة انه تم تخصيص جميع الميزانيات التي تم تحديدها مسبقا (24 مليون عام 2016, 75 مليون عام 2017 و 10 مليون عام 2017 (تم تقديم صرفها قبل موعدها في 2018). أيضا أعلنت وزارة

الرفاه انها خصصت ميزانيات بين الأعوام 2016-2018 لبناء 29 حضانة يومية في البلدات العربية بمبلغ وصل الى حوالي 96.4 مليون شيكيل

قائمة بالبلدات التي تم تخصيص مبالغ لبناء حضانات يومية بها عام 2017:

اسم السلطة المحلية	المبلغ	عدد الصفوف
المجلس المحلي جسر الزرقاء	4,069,334	4
المجلس المحلي جلجولية	3,108,000	3
المجلس المحلي الجش	989,333	1
المجلس المحلي طرعان	10,808,000	9
المجلس المحلي كابول	3,528,000	5
المجلس المحلي كسيفة	2,996,000	3
المجلس المحلي المزرعة	2,034,666	2
المجلس المحلي نحف	3,612,000	3
المجلس المحلي ساجور	3,668,000	3
المجلس المحلي عين ماهل	3,668,000	3
المجلس المحلي عرعرة	7,224,000	6
المجلس المحلي فسوطة	3,388,000	3
المجلس المحلي تل السبع	9,240,000	9
بلدية كفر قاسم	3,080,000	3
بلدية سخنين	6,720,000	6
بلدية شفاعمرو	6,608,000	6
المجموع الكلي (16 بلدة)	**74,741,333**	**69**

بسبب نقص الحضانات اليومية تتواجد في المجتمع العربي العديد من الحضانات الخاصة والتي لا تتبع أي جهة رسمية لكنها تحظى برخصة تشغيل, وتعتبر الحضانات الخاصة عالية التكلفة امام العائلات العاملة التي تضطر الى اللجوء اليها بسبب عدم وجود حضانات يومية رسمية.

بشكل عام على وزارة الرفاه تكثيف الاستثمار بإقامة حضانات يومية خاصة في البلدات العربية, وذلك بالإضافة الى الحاجة لتكثيف الجهود والميزانيات لإزالة العوائق القائمة في البلدات العربية مثل نقص الأراضي وطلب تخصيص ميزانيات مكملة من السلطات المحلية(ماتشينغ) مقابل إعطاء ميزانيات حكومية .

على الرغم من جميع العوائق والنقص بالحضانات اليومية كما ذكرنا, من المتوقع ان توافق وزارة الرفاه على لوائح جديدة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول لعام 2019, والتي بحسبها سيتوجب على العاملين في الحضانات اليومية استيفاء شروط جديدة والتي من المتوقع ان تصعب عليهم الاستمرار في تفعيل حضانات يومية

خاصة, الامر الذي ممكن أن يؤدي الى اغلاقها وحرمان الأطفال وذويهم أيضا من الاستفادة من هكذا اطر. ولذلك يتوجب على وزارة الرفاه عند إقرار اللوائح الجديدة الاخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع العربي وتقديم حلول بديلة عند إقرار او تجديد تراخيص تفعيل الحضانات اليومية الخاصة.

تعزيز الهايتك في البلدات العربية

في السنوات الأخيرة لوحظ اهتمام من قبل ريادي الاعمال بدعم مجال التقنيات العالية – هايتك في البلدات العربية, خاصة وان الشركات الكبيرة تنبهت للامكانيات الكامنة في الشباب العربي الذي بدأ يخطو خطوات جدية في هذا المجال بدون أي دعم حكومي, انما فقط بدعم من اجسام غير حكومية كجمعيات مثل تسوفن والتي تعمل على دمج الشباب العرب في مجال الهايتك.

تعزيز مجال الهايتك في البلدات العربية من شأنه ان يساهم في التطور الاقتصادي للبلدات سواءا بسبب الارنونا التجارية التي من شأن الشركات المتواجدة في البلدات العربية دفعها وسواءا من خلال تواجد فئة ذات دخل عالٍ وقوة شرائية, أغلب الشركات اليوم متواجدة في الناصرة – حوالي 50 شركة تشغل 1300 موظف.

بحسب معطيات جمعية تسوفن, حوالي 6600 عامل عربي يعملون في مجال الهايتك والتقديرات تشير الى انضمام 700 عامل عربي جديد للمجال سنويا. دخل الدولة من العاملين العرب في مجال الهايتك يقارب 2 ميليارد شيكيل سنويا.

في أيار 2018, اتخذ قرار حكومي رقم 3780 والذي بحسبه تم نشر مناقصة لاقامة مركزي هايتك في بلدات عربية بتكلفة حوالي 25 مليون شيكيل, بعد تأخير من قبل الحكومة, تمت الموافقة على إقامة مركز هايتك في بلدة كفرقاسم.

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية

ميزانية 2019	ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018
7,772,516,000	مجال الرفاه غير مشمول بالقرار 922

من أهم القضايا الملحة في المجتمع العربي هي حالة الفقر المدقع، والتي يعاني منها حوالي نصف المواطنين العرب . بالرغم من أهميتها، فإن قضية الفقر ليس على رأس سلم الأوليات وسائل الإعلام في الدولة أو الحكومة ولذلك فإن أي استثمار من جهة الحكومة في تطوير اقتصاد المجتمع العربي يجب أن يضع هذه القضية على رأس سلم الأولويات بشكل خاص.

غياب المعالجة الجذرية لمشكلة الفقر ضمن إطار قرار الحكومة رقم 922 يعني في نهاية الأمر الفشل الذريع لأية مبادرة من طرف الحكومة لحل المشكلة . معطيات الفقر المرتفعة في المجتمع العربي تؤدي بدورها الى رفع معطيات الفقر في الدولة بشكل عام وتؤثر على النمو الاقتصادي، وتعتبر اسرائيل الدولة الأكثر فقرا من بين الدول الأعضاء في منظمة الـOECD.

تقرير الفقر الأخير الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني عام 2016 يؤكد بأن نحو 53.3% من المواطنين العرب يعيشون تحت خط الفقر مقابل نحو 13% من المواطنين اليهود. هذه المعطيات المقلقة تحتاج معالجة جذرية من قبل الحكومة بضمنها استخدام جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفها، بالأخص استخدام صحيح للميزانيات الممنوحة من قبل وزارة الرفاه.

الأسباب المختلفة للفقر في المجتمع العربي

يمكن الإشارة إلى عدد كبير من الأسباب ذات التأثير المباشر على حالة الفقر في المجتمع العربي وزيادتها . جميع هذه الأسباب موجودة ضمن سياسة التمييز الحكومية ضد المواطنين العرب في جميع مجالات الحياة:

ضائقة المسكن في البلدات العربية: إثر غياب تمويل الدولة في تصميم خطط بناء هيكلية وحديثة، فإن آلاف الأزواج الشابة يقومون بشكل اضطراري ببناء بيوتهم بدون رخص .هذه العائلات تعاني بالإضافة من دفع الغرامات ومصروفات المحاكم مما يزيد من هذه الضائقة.

تشغيل النساء والشبيبة : هناك نقص رهيب في مجال فرص العمل وتشغيل النساء والشبيبة في البلدات العربية. الميزانيات الشحيحة لإنشاء روضات الأطفال في البلدات العربية، النقص الحاد في المواصلات العامة المريحة، وعدم إنشاء مناطق صناعية يؤثر بشكل مباشر على هذا العامل.

غلاء المعيشة :الأمر قائم وموجود ويؤثر على كافة أفراد مواطني الدولة، وبشكل أخص يؤثر على المواطنين العرب إثر معطيات الفقر المرتفعة جدا والتي تواصل ارتفاعها من عام لآخر.

الفجوات في جهاز الصحة :إهمال الحكومة بشأن معالجة البنى التحتية الصحية في الضواحي عموما وفي المجتمع العربي خاصة .هذا الوضع يجر حالات من تفشي الأمراض في المجتمع العربي، انخفاض معدل الحياة، ارتفاع تكلفة خدمات الصحة والتي تعتبر مرتفعة في الضواحي، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى زيادة مشكلة الفقر في المجتمع العربي

في السنة الأخيرة, طورت وزارتا الرفاه والصحة خطة شمولية متعددة السنوات لمحاربة الفقر من خلال العمل على مجال الصحة, تم إقرار الخطة في أيلول 2018 والتي من خلالها سيتم التركيز على البلدات العربية حيث ستشمل الخطة تفعيل برامج تابعة لوزارة الصحة (بالأساس توعية بالحقوق الصحية) في 35 مركز تمكين يعملون تحت برنامج "نتنفس الصعداء".

قانون المواطنة :لا يزال قانون المواطنة (2003) يؤثر بشكل سلبي على حياة آلاف العائلات العربية، كونه يعزل العائلات ويفرقها ويمنع منها كسب لقمة العيش باحترام .ضحايا هذا القانون ممنوعون من العمل والمساهمة في اقتصاد البيت، و ممنوعون من قيادة السيارات مما يؤدي إلى ارتفاع الضائقة بالأخص حال كون المواصلات العامة في أدنى حالاتها المتدنية في البلدات العربية .أضف إلى ذلك، ارتفاع كلفة التأمينات الطبية وأيضا المعاملات القضائية مما يتسبب بإثقال كاهل على العائلات. في السنة المقبلة سيتم مناقشة أمر تحويل القانون من قانون مؤقت إلى قانون دائم وذلك في الكنيست والحكومة .هذه الخطوة من شأنها أن تزيد بشكل خطير من الضائقة مما يعني ارتفاع أعداد ضحايا هذا القانون.

عدم الاستثمار الزراعي في المجتمع العربي :مصادرة الأراضي من نفوذ السلطات المحلية العربية والمواطنين العرب، بالإضافة إلى عدم تخصيص الميزانيات الكافية لقطاع الزراعة في المجتمع العربي مما يعني إغلاق مجال آخر للعمل وكسب لقمة العيش لعدة أجيال .وبكل حال، فإن قطاع الزراعة في المجتمع العربي يأخذ أقل من 1% من الميزانيات المخصصة من قبل وزارة الزراعة والتطوير القروي.

عدم الاستثمار في القطاع السياحي: تطوير مشاريع سياحية في البلدات العربية (والتي لا تنقصها القدرات السياحية) يعني بالتأكيد ارتفاع المدخولات في البلدات وتشغيل مواطنين عرب آخرين في هذا المجال .وعلى الدولة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الاستثمار وتطوير السياحة في البلدات العربية، وذلك لصالح الاقتصاد العام.

برنامج" نتنفس الصعداء"

منذ عام 2015 ، تقوم وزارة الرفاه بتطبيق برنامج تحت اسم" نتنفس الصعداء"، وهو البرنامج الحكومي الأساسي لمحاربة الفقر في الدولة .يتم مرافقة العائلات الحائزة على حق الاشتراك في البرنامج بشكل رسمي من قبل العاملين الاجتماعيين ضمن إطار" مراكز التمكين " الموجودة ضمن البلدات, بحيث تتم مرافقتهم في مجال الحقوق, البحث عن العمل, إدارة ميزانية العائلة, مساعدات قضائية وغيرها.

حسب معطيات وزارة الرفاه، فإن عدد العائلات المشاركة في البرنامج هو نحو 3910 عائلة من كافة أنحاء البلاد والبرنامج يعمل في 113 بلدة وسلطة محلية. بالطبع من مسؤولية الدولة رفع عدد العائلات المشاركة وإنشاء المزيد من هذه المراكزخاصة مع كون عدد العائلات الكلي ممن يعيشون تحت خط الفقر يصل إلى نحو

464 ألف عائلة! الميزانية السنوية المخصصة للبرنامج تصل إلى نحو 100 مليون شيكل، وهذا المبلغ غير كاف لجميع العائلات المحتاجة للمساعدة من الوزارة.

بحسب معطيات الوزارة, حوالي 45% من العائلات المستفيدة من البرنامج هي عائلات عربية. عدد العائلات يصل الى 1484 عائلة موزعة على 63 بلدة.

قائمة بأسماء البلدات المشمولة في برنامج "نتنفس الصعداء" وعدد العائلات المستفيدة من البرنامج في كل بلدة:

البلدة	عدد العائلات المستفيدة من البرنامج
أبو سنان	20
ام الفحم	80
اكسال	20
مجلس إقليمي البطوف	20
مجلس إقليمي القسوم	20
اعبلين	20
باقة الغربية	20
بعينة نجيدات	20
بير المكسور	20
بيت جن	20
البعنة	20
جديدة المكر	20
جولس	20
جسر الزرقاء	20
دالية الكرمل	20
دير الاسد	20
دير حنا	20
حرفيش	20
يانوح-جت	20
كسرى سميع	20
كفر كما	20
عسفيا	20
البقيعة	20
الرامة	20
ساجور	20

حورة	20
طرعان	20
الطيبة	30
الطيرة	20
يافة الناصرة	20
يركا	20
كابول	20
كسيفة	20
كفركنا	20
كفر مندا	20
كفر قاسم	20
كفر قرع	20
اللقية	20
مجد الكروم	20
مغار	20
طلعة عارة	20
واحة الصحراء	20
نحف	20
الناصرة	50
سخنين	30
عيلوط	20
عين ماهل	20
عرابة	20
عرعرة	20
عرعرة النقب	20
فريديس	20
قلنسوة	20
رهط	60
الرينة	20
شقيب السلام	20
شعب	20
شفاعمرو	40

تل السبع	20
مجموع العائلات	**1330**

*المصدر : وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية

بالإضافة للعائلات القاطنة في البلدات العربية, يضم البرنامج عائلات عربية تسكن في مدن مختلطة:

المدينة	**عدد العائلات المستفيدة من البرنامج**
الرملة	6
عكا	23
اللد	6
القدس	80
حيفا	39
مجموع العائلات	**154**

*المصدر : وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية

البلدات التي يوجد بها مراكز تمكين دون تفعيل برنامج "نتنفس الصعداء" ويوجد حاجة لدمجها في البرنامج: الرامة, كسرى سميع, شعب, يانوح جت, جولس, حرفيش, البقيعة, ساجور, كفركما, بير المكسور, جسر الزرقاء والبطوف.

إشكالية أخرى تتعلق ببرنامج "نتنفس الصعداء" وتشغيل مراكز التمكين هي أن اغلب المراكز الموجودة في البلدات العربية يتم تفعيلها على يد جمعيات او شركات غير عربية وليست لديها الخبرة الكافية للتعامل مع الفقر في المجتمع العربي على جميع مركباته.

توصيات مستقبلية

بالإضافة إلى طلب توسعة برنامج" نتنفس الصعداء" ولإنشاء مخطط محدد لمحاربة الفقر في المجتمع العربي . يطالب مركز مساواة بتوسيع الخدمات لمعالجة الكبار في السن، وتعميق الخدمات لمعالجة الفتيات والنساء في ضائقة، توسيع الخدمات لمعالجة ظاهرة التسول واستغلال الأطفال، توسيع خدمات إعادة تأهيل الأسرى والسجناء ودمجهم في المجتمع، معالجة جذرية لأسباب الفقر، وتطوير أدوات لمرافقة مالية للعائلات في ضائقة، بما يشمل قروض الإسكان.

وزارة البناء والإسكان

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018	
ميزانية وزارة البناء والإسكان	261,198,000	المبلغ المخصص فعليا	510,000,000
ميزانية هبات البناء والإسكان	2,597,874,000	النسبة المخصصة فعليا	100%
ميزانية الإسكان	2,023,299,000		
المجموع	4,882,371,000		

حسب خطة الميزانية الوزارية للسنوات 2020-2022 والتي تمت حتلنتها في حزيران 2019, من المتوقع ان يتم رفع ميزانية التطوير في السنوات القريبة بهدف رفع معروض البيوت.

ميزانية وزارة البناء والإسكان في اطار القرار الحكومي 922

الميزانية المخصصة للتخطيط, الإسكان والبناء في البلدات العربية من خلال القرار 922 هي حوالي 1.21 ميليارد شيكيل على مدى 5 سنوات. الميزانية من المفترض ان تصرف على فعاليات مثل: تخطيط هيكلي وتفصيلي (اراضٍ خاصة وأراضي دولة), بناء أحياء جديدة, بناء مؤسسات عامة, وشوارع تربط الحارات بالشوارع الرئيسية.

الميزانية المخصصة غير كافية لسد الفجوات في مجالي الإسكان والتخطيط أو لحل أزمة السكن في البلدات العربية. وهي أزمة تسببت بانتقال عدد من العائلات العربية للسكن في مدن مختلطة مثل حيفا, الناصرة العليا, كرميئيل, وغيرها. على الحكومة توفير إمكانيات سكن في البلدات العربية, وتقع على كاهلها مسؤولية تطوير البنى التحتية في هذه البلدات وتهيئتها.

قائمة تقسيم الميزانية على البلدات العربية:

البلدة	عدد السكان	تدريج اقتصادي اجتماعي من 1 حتى 10	ميزانية تخطيط وبناء أحياء جديدة (ملايين الشواقل)	ميزانية بناء مؤسسات عامة وملاعب (ملايين الشواقل)
ابو غوش	6,795	2	7	4.5
ام الفحم	51,400	2	22.3	13
اكسال	13,403	2	8.9	6.5
اعبلين	12,479	3	5.5	6.5
باقة الغربية	27,500	3	10.1	13
بعينة نجيدات	6,500	2	6.2	4.5
البسمة	8,657	2	6.6	6.5
البعنة	7,751	2	5.6	6.5
جديدة المكر	19,700	2	18.4	8.5
جلجولية	9,216	2	11.2	6.5
جسر الزرقاء	13,689	1	7.7	6.5
الجش	3,015	5	3	4.5
جت	10,899	3	5.8	6.5
دبورية	9,699	2	8.8	6.5
دير حنا	9,624	3	8.2	6.5
دير الاسد	11,500	2	6.9	6.5
زيمر	6,375	3	4.8	4.5
طرعان	13,021	3	7	6.5

البلدة	عدد السكان	تدريج اقتصادي اجتماعي من 1 حتى 10	ميزانية تخطيط وبناء أحياء جديدة (ملايين الشواقل)	ميزانية بناء مؤسسات عامة وملاعب (ملايين الشواقل)
الطيبة	40,200	3	13.8	13
الطيرة	24,400	3	7.6	13
طمرة	31,700	3	30	13
يافة الناصرة	17,900	3	8.7	6.5
كابول	12,985	2	7.7	6.5
كوكب ابو الهيجا	3,237	2	6	4.5
شيخ دنون	-	-	3	2
راس علي	-	-	3	1.5
عين حوض	-	-	3	1.5
كفر برا	3,200	3	4	4.5
كفر ياسيف	9,371	4	3.7	6.5
كفركنا	20,800	2	14.5	8.5
كفر مندا	18,100	2	16.2	8.5
كفر قاسم	21,400	3	14.6	13
كفر قرع	17,350	4	8.9	6.5
مجد الكروم	14,505	2	10.7	6.5
المزرعة	3,596	2	7.5	4.5
معليا	3,170	5	3	4.5
طلعة عارة	13,722	2	8.9	-

البلدة	عدد السكان	تدريج اقتصادي اجتماعي من 1 حتى 10	ميزانية تخطيط وبناء أحياء جديدة (ملايين الشواقل)	ميزانية بناء مؤسسات عامة وملاعب (ملايين الشواقل)
نحف	11,900	2	6.4	6.5
الناصرة	74,600	3	30.9	13
سخنين	28,600	2	20.4	13
الغجر	2,400	3	3	2
عيلبون	5,400	4	3	4.5
عيلوط	7,400	2	4.8	4.5
عين ماهل	12,267	2	5.7	6.5
عرابة	23,500	2	15.2	13
عرعرة	23,600	2	14.3	13
فريديس	12,098	2	6.5	6.5
فسوطة	2,977	4	3.8	4.5
قلنسوة	21,043	2	8.7	8.5
الرينة	18,152	3	7.2	8.5
شعب	6,480	2	6.2	-
شفاعمرو	39,200	3	15	13

اللوائح الموجودة في كتاب ميزانية الدولة (2018-2019) وتُعنى بالبلدات العربية

حسب سجل الميزانية، فإن ميزانية وزارة الإسكان وجميع نشاطاتها هي من أشد الميزانيات تفصيلا من باب اللوائح والمبالغ الممنوحة وفق قرار الحكومة رقم 922 وللبلدات العربية بشكل عام .لهذا السبب، سنقوم في هذا القسم من المستند بعرض شمولي لتفاصيل اللوائح الموجودة للبلدات العربية المندرجة في سجل ميزانية الدولة للسنوات 2018-2019.

في شهر حزيران 2019، تم الإعلان من قبل وزارة الإسكان عن تقصير حاد في استغلال الميزانيات المتاحة من الوزارة من قبل السلطات المحلية العربية، وذلك في الميزانيات المخصصة ضمن إطار القرار الحكومي 922. يفترض أن الوزارة بالتعاون مع السلطات المحلية يقومون بحل جميع المشاكل العالقة والتي تحول بينها وبين تقدم المشاريع : في السنوات 2011-2017 تم منح صلاحيات بمبلغ وقدره نحو 633 مليون شيكل تم استنفاذ15%منها فقط, وفي السنوات 2016-2018 تم منح صلاحيات بمبلغ وقدره 550 مليون شيكيل استنفذ 9% منها فقط. جميع المعطيات في الرسم البياني والجدول التاليين:

تقسيم ميزانية وزارة الإسكان المشمولة في اطار القرار الحكومي 922:

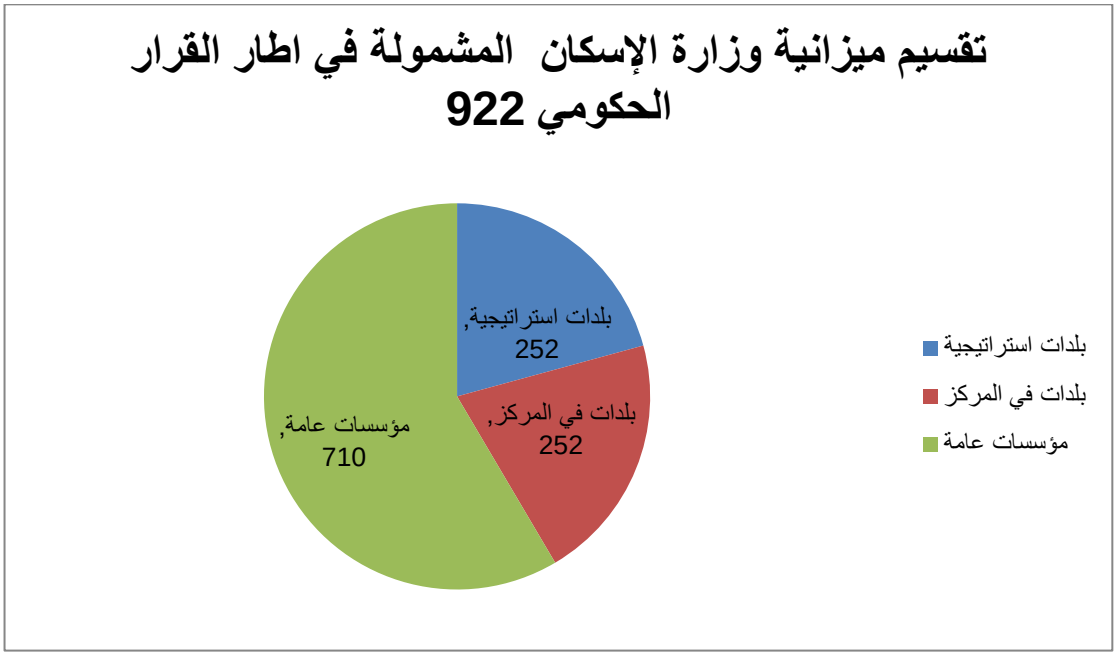

الميزانيات المعدة للبلدات الاستراتيجية:

السنة	المبلغ المخصص (ملايين)	الصلاحيات الممنوحة (ملايين)	التنفيذ الفعلي (ملايين)	نسبة التنفيذ الفعلي من الصلاحيات الممنوحة
2016	25.2	11.36	1.111	9.8%
2017	63	14.37	2.362	16.4%
2018	75.6	7.45	0	0%
المجموع 2016-2018	مرحلة أ: 78.8 مرحلة ب: 85	مرحلة أ: 33.18	3.473	10.5%

*تم تقسيم الميزانيات على المجالات: أشغال على أرض دولة, أشغال على ارض خاصة, تسجيل وإعادة ترتيب, شركات إدارة مشاريع, تخطيط هيكلي ومفصل.

الميزانيات المعدة للبلدات في المركز:

السنة	المبلغ المخصص (ملايين)	الصلاحيات الممنوحة (ملايين)	التنفيذ الفعلي (ملايين)	نسبة التنفيذ الفعلي من الصلاحيات الممنوحة
2016	25.2	38.65	8.953	23.2%
2017	63	42.54	4.87	11.4%
2018	75.6	38.5	0.559	1.45%
المجموع 2016-2018	163.8	119.7	13.823	11.5%

*تم تقسيم الميزانيات على المجالات: أشغال على أرض دولة, أشغال على ارض خاصة, شركات إدارة مشاريع وشوارع ربط.

الميزانيات المعدة لمؤسسات عامة:

السنة	تم التنفيذ على يد:	المبلغ المخصص (ملايين)	الصلاحيات الممنوحة (ملايين)	التنفيذ الفعلي (ملايين)	نسبة التنفيذ الفعلي من الصلاحيات الممنوحة
المجموع 2016-2018	شركات إدارة مشاريع	109.786	109.786	7.536	6.9%
	سلطة محلية	281.7	281.7	24.88	8.8%

المجموع	391.486	391.486	32.416	8.2%

يعمل مركز مساواة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية وبالتعاون مع وزارة الإسكان على التغلب على المعيقات التي تحول دون استغلال كامل للصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية العربية والتي تمنعها من استنفاذ الميزانيات. رغم الصعوبات, بحسب وزارة الإسكان يوجد ارتفاع في عدد الوحدات السكنية التي يتم تسويقها في البلدات العربية وذلك من خلال بناء بنايات متعددة الطوابق. من الجدير ذكره, ان هذا النوع من البناء لا يلائم نمط الحياة في البلدات العربية ويعتبر عائقا امام تنفيذ المشاريع فعليا والحصول على ميزانيات إضافية مستقبلا.

من المهم التشديد أن مسؤولية التنفيذ لا تقع فقط على كاهل السلطات المحلية, التي تم اضعافها واضعاف كوادرها من خلال التمييز الممنهج ضدها, حيث يتم تخصيص مبالغ كبيرة للسلطات المحلية بدون التطرق الى العوائق التي تحول دون تنفيذها سواء من ناحية العوائق التقنية او النقص في الكوادر وأصحاب المهارات اللازمة لذلك.

بكل الأحوال, وزارة الإسكان أقرت في كتاب الميزانية لعام 2019 انها مستمرة في اعمال التطوير في البلدات العربية بحسب القرار 922 وقرارات حكومية أخرى مثل القرار 959 المعني بتطوير البلدات الدرزية والشركسية.

مشاريع بناء وتخطيط أحياء جديدة

رغم ان وزارة الإسكان تعزز خطط بناء أحياء جديدة في اطار اتفاقيات استراتيجية مع 15 بلدة عربية بالإضافة الى وضع 43 بلدة عربية في مركز اهتمامها, الا ان هذه الخطوات لا يمكن اعتبارها حلا كافيا لأزمة السكن في البلدات العربية. من خلال القرار الحكومي 922 تم تخصيص مبلغ 527 مليون شيكيل لبناء أحياء جديدة على مدى 5 سنوات 2016-2020, البند الميزانياتي المخصص لهذا الهدف يقع تحت عنوان" بنى تحتية لبناء جديد, تنفيذ مباشر لدى الأقليات", في عام 2019 تم تخصيص مبلغ 66.211 مليون شيكيل لهذا البند.

ميزانية البلدات الاستراتيجية أكبر بحوالي 3 اضعاف من الميزانية المخصصة للبلدات في مركز الاهتمام, ولهذا السبب تحويل الميزانيات لهذه البلدات مشروط بالعبور من مرحلة التخطيط أ الى مرحلة التخطيط ب وهي المرحلة التي يتم من خلالها استغلال الجزء الأكبر من الميزانية. وهنا تكمن المشكلة, للانتقال بين المراحل يتوجب على السلطة المحلية تسوية أوضاع اكثر من 500 بيت, وهي مهمة شبه مستحيلة خاصة مع وجود عدد كبير من البيوت المبنية بدون تراخيص او على اراضٍ غير معدة للبناء وهو واقع فرضته عليهم الدولة بسبب تجاهلها لأزمة السكن وعدم وجود عدد كافٍ من الأراضي. بسبب وجود عائق للانتقال بين المراحل تمنح وزارة الإسكان البلدات إمكانية طلب تسهيلات او اعفاء من بعض شروط الانتقال.

البلدات الاستراتيجية بحسب الوزارة هي: الطيبة, الطيرة, كفر قاسم, ام الفحم, شفاعمرو, طمرة, باقة الغربية, عرعرة, جديدة المكر, الناصرة, سخنين, عرابة, كفركنا, كفر مندا ويافة الناصرة. تستطيع هذه البلدات طلب ميزانية إضافية لتسوية البنى التحتية التي تربط بين احياء قديمة وأحياء جديدة في المشاريع الجاري تسويقها. يتم تحويل الميزانيات الى السلطة المحلية بعد مرحلة التخطيط, كي يتسنى للسلطة تنفيذ المشاريع أو تحويلها لشركات لادارة التنفيذ.

في حزيران 2019 أعلنت الوزارة أن 5 بلدات استراتيجية من بين 15 بلدة انتقلت مرحلة, لكن فعليا فقط بلدة كفرقاسم نجحت بالانتقال بينما قدمت سخنين, كفرمندا, الطيبة ويافة الناصرة طلبات اعفاء.

جدول باللوائح والميزانيات المخصصة لعام 2019:

رقم اللائحة	اسم اللائحة	ميزانية 2019 (ملايين)
70020301	تطوير المجتمع البدوي والدرزي والشركسي	35
70020307	تطوير بنى تحتية في المجتمع العربي	25.5
70020310	تخصيص دعم لاراضٍ خاصة في المجتمع العربي	0
70020330	اتفاقيات استراتيجية في بلدات الأقليات	16.49

تخطيط هيكلي ومفصل

التخطيط الصحيح هو حل لجميع المشاكل العالقة في البلدات العربية .خلال سنوات طوال, عانت البلدات العربية من التمييز في مجال التخطيط, لدرجة أن سلطات التخطيط القطرية لم تقم بأية خطوة من شأنها دفع مخططات بناء هيكلية ومخططات تفصيلية وقانونية. في الوقت ذاته في البلدات العربية, التمييز بالتخطيط أدى بالعديد من المواطنين العرب إلى بناء ما يقرب من 50,000 مبنى بدون ترخيص. مشكلة أخرى تعاني منها السلطات المحلية هي عدم تخصيص أراضٍ من الدولة لصالح البلدات العربية وإنما على العكس يقومون بمصادرة الأراضي منها, وذلك رغم أن سلطة أراضي إسرائيل تدير حوالي 93% من أراضي الدولة.

ميزانية التخطيط الهيكلي والتفصيلي وفق قرار الحكومة رقم 922 هو 256 مليون شيكل ولمدة 5 سنوات. لوائح الميزانية ذات الصلة المباشرة:

رقم اللائحة	اسم اللائحة	ميزانية 2019 (مليون شيكل)
54330204	تخطيط هيكلي للأقليات	12
70020328	تخطيط تفصيلي للأقليات	0
70020326	تخطيط قانوني للأقليات	0

وفق لوائح الميزانية, في عام 2019 لم تقم وزارة الإسكان بتخصيص ميزانيات للتخطيط القانوني أو التفصيلي في البلدات العربية ولكنها خصصت ميزانيات للتخطيط الهيكلي .

حسب تقارير وزارة الإسكان بخصوص البلدات الاستراتيجية والصادرة في حزيران 2019: بين السنوات 2016-2019 تم دعم 19 خطة تحوي 25 الف وحدة سكنية, من بينها 5300 وحدة سكن مشمولة في خطة جاهزة و 18400 وحدة سكن في مراحل تحضير مختلفة. تتضمن خطة البناء المشبعة (فقط في البلدات الإستراتيجية) بناء أكثر من 5000 وحدة سكنية بكثافة 8 وحدات سكنية وما فوق لكل دونم.

مشكلة إضافية تعاني منها السلطات المحلية العربية في مجال التخطيط وهي النقص في المهندسين وفي المهنيين الداعمين لعمل المهندس. وهي مشكلة اعترفت بها وزارة الإسكان وحددت لها ميزانيات خاصة من المتوقع انه تمرر للسلطات المحلية العربية خلال عام 2019.

أيضا يوجد مشكلة نقص احتياطي الأراضي وهي مشكلة تؤدي إلى الاضرار بالبناء المنظم وبالبنية التحتية للمواصلات والصرف الصحي وتؤدي أيضا الى عدم استغلال ميزانيات التطوير التي ذكرناها أعلاه. عدا عن أن

البناء بدون تراخيص يثقل كاهل المواطنين الذين يضطرون للتعامل مع أوامر هدم وغرامات بمبالغ عالية والسجن الفعلي. قانون التخطيط والبناء (تعديل رقم 116 – قانون كمينيتس) الذي أقر في نيسان 2017 فاقم الوضع بسبب تطبيقه المكثف على البناء غير المرخص. في ذات الوقت لم تعمل الحكومة على إيجاد حلول فورية للاحتياجات التخطيطية والتطويرية وموضوع تسجيل الأراضي في البلدات العربية كمساهمة منها في الحد من البناء غير المرخص الذي يقوم به المواطنون رغما عنهم.

بحسب المعطيات المنشورة في أيلول 2019, تم فرض 61 غرامة منذ دخول القانون حيز التنفيذ, 44 غرامة منها كانت في بلدات عربية.

مؤسسات جماهيرية

تقوم وزارة الإسكان بالتخطيط لإنشاء مؤسسات جماهيرية لأهداف ثقافية واجتماعية لصالح الجمهور في كل بلدة. بعد عدم إنشاء مباني جماهيرية خلال سنوات عديدة, قررت الحكومة تخصيص مبلغ 750 مليون شيكل بهدف إنشاء مؤسسات جماهيرية يتم استنفاذه على مدى خمس سنوات. في عام 2019 من المتوقع أن تكون الميزانية العامة المخصصة للمؤسسات الجماهيرية في البلدات العربية شامل أيضا تطوير البنى التحتية نحو 107مليون شيكل (البند 304).

خلال احدى جلساتنا مع وزارة الإسكان, علمنا أن مشكلة عدم استغلال الميزانيات الممنوحة موجودة أيضا في هذا المجال : تقوم وزارة الإسكان بمهمة البدء بإنشاء المؤسسات الجماهيرية فقط من بعد تنفيذ السلطات المحلية للتخطيطات المطلوبة. حسب المعلومات من وزارة الإسكان, خلال السنوات 2016-2017 تم استغلال أقل من 5% من الميزانيات الممنوحة لصالح المؤسسات الجماهيرية في البلدات الاستراتيجية, في حين أنه تم استغلال نحو 10% فقط من الصلاحيات الممنوحة في البلدات المركزية.

بحسب تخطيط وزارة الإسكان كان عليها منح 60 % من الصلاحيات المتاحة للسلطات المحلية لاقامة مؤسسات جماهيرية في الاحياء القديمة (426 مليون شيكيل) و 40% لاقامة مؤسسات جماهيرية في الاحياء الجديدة (248 مليون شيكيل), لكن ذلك لم يحصل. في عام 2018 مثلا تم منح 85% من الصلاحيات المتاحة لتلك السنة للاحياء القديمة و 15% للاحياء الجديدة.

عقب عدم استغلال ميزانيات إقامة المباني العامة بصورة كاملة, أقام مركز مساواة في تشرين الأول 2018 يوم دراسي لمهندسي المجالس المحلية بهدف مساعدتهم على فهم أعمق لكيفية استغلال الميزانيات وكيفية التعامل مع العوائق.

جدول مع المباني الجماهيرية التي انتهى بناؤها حتى عام 2018:

البلدة	سنة ميزانية	ميزانية (ملايين)	نوع المبنى	المنفذ	تاريخ افتتاح المبنى
اكسال	2016	2	قاعة رياضية	السلطة المحلية (ماشكال)	أيار-18
طرعان	2017	2	مكتبة	السلطة المحلية	أيار-18
ام الفحم	2017	2	قاعة عرض	السلطة المحلية	نيسان-18
المشهد	2016	1	قاعة تمرن	السلطة المحلية	أيار-18
المشهد	2016	0.5	متناس	السلطة المحلية	تموز-18
المزرعة	2016	4.5	مبنى متعدد الاستعمالات 1,200 م2	السلطة المحلية	أيار-18
البسمة	2016	4.5	ارسالية متناس	السلطة المحلية	أيار-18
كفر قرع	2016/17	6.5	مركز ثقافي	السلطة المحلية	كانون الاول-18
نحف	2016	2	استكمال تسقيف ملعبي رياضة	السلطة المحلية (ماشكال)	أيار-18
جت	2016/17	2	ملعب رياضة مسقوف	شركة إدارة المشاريع CPM	

*المصدر: وزارة البناء والاسكان

بحسب تقرير وزارة البناء والاسكان الصادر في حزيران 2019, 348.7 مليون شيكيل استثمروا في إقامة مباني عامة في البلدات العربية بين السنوات 2016-2018, من خلال استنفاذ ميزانيات القرار الحكومي 922 وميزانيات أخرى.

في عام 2018, تمت الموافقة على 21 خطة عمل لاقامة مباني عامة في 12 بلدة, بميزانية تقدر ب 85 مليون شيكيل. بالإضافة لذلك 8 خطط عمل موجودة في مرحلة الموافقة ومن المتوقع أن يخصص لها مبلغ 78.8 مليون شيكيل على حساب ميزانية عام 2019.

التخطيط بواسطة لجنة التخطيط السريع (الفاتمال)

اللجنة القطرية للتخطيط والبناء للمناطق المفضلة للسكن هي أحد الحلول المطروحة من قبل الحكومة منذ عام 2014 لمعالجة الضائقة السكنية .اللجنة تقوم بالموافقة على مخططات مفضلة للإسكان ككتلة واحدة وخيار بديل عن المسار الروتيني البيروقراطي الطويل الذي تأخذه عمليات الموافقة على مخططات البناء والإسكان العادية.

الضائقة السكنية في البلدات العربية بحاجة إلى حلول ضمن إطار المخططات المفضلة للإسكان, حتى حزيران 2019 تم الإعلان عن 31 خطة لمجمع سكني مفضل في البلدات العربية, بينها 13 خطة تمت الموافقة عليها.

بالرغم من وجود حواجز وعوائق أمام السلطات المحلية العربية في عملها أمام لجنة المخططات المفضلة للإسكان, الا أن دمجها ضمن الخطة يعتبر أمرا إيجابيا للغاية كونه مسارا أقل تعقيدا من المسار العادي. لذلك, على الحكومة أن تضم للخطة أكبر عدد من البلدات العربية قبل انتهاء البرنامج.

أدناه جدول للمجمعات المفضلة للاسكان في البلدات العربية وتفصيل حالتها:

البلدة	اسم المجمع	رقم الخطة	مساحة (دونم)	عدد الوحدات السكنية	تاريخ الاعلان	الحالة
طرعان	طرعان – مجمع شمالي	1008	383	1005	3.11.2014	موافقة – 7.7.2016
بير المكسور	الحي الغربي	1020	581	1200	13.7.2015	موافقة – 8.11.2016
بسمة طبعون	تلة قشط	1014	285	520	8.6.2015	موافقة – 7.12.2016
الطيبة	المجمع الغربي	1039	610	2500	22.6.2015	موافقة – 24.9.2017
المزرعة	الحي الشمالي	1031	245	600	13.7.2015	موافقة – 13.2.2017
طمرة	المجمع الشرقي	1033	478	1500	8.6.2015	موافقة – 13.12.2017
عيلوط	غرب الحي الشرقي	1026	131	570	13.7.2015	موافقة – 4.7.2017
ابو غوش	الحي الغربي	1065	238	600	19.9.2016	موافقة – 27.12.2017
شفاعمرو	الحي الشرقي	1036	1659	1500	26.10.2015	موافقة – 17.5.2018
الطيرة	الطيرة	1060	785	1550	19.9.2016	موافقة – 28.5.2019
دير الاسد	دير الاسد	1063	174	550	19.9.2016	موافقة – 6.1.2019

البلدة	اسم المجمع	رقم الخطة	مساحة (دونم)	عدد الوحدات السكنية	تاريخ الاعلان	الحالة
اكسال	الحي الغربي	1029	301	560	13.7.2015	موافقة – 14.5.2018
رهط	رهط جنوب	1044	2229	7500	7.3.2016	موافقة – 13.6.2018
رهط	رهط جنوب	1084	-			نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 18.7.2019
اعبلين	توسعة جنوب الحي الشرقي	1092	-	700	10.7.2018	نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 3.9.2019
طرعان	المجمع الجنوبي	1067	-	1400	22.6.2015	نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 25.8.2019
ابو غوش	المجمع الشمالي	1052	-	600	22.6.2015	نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 22.7.2019
فريديس	فريديس	1069	-	1700	22.6.2015	نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 24.10.2019
ام الفحم	ام الفحم	1030	-	4500	13.7.2015	بانتظار قرار بخصوص الايداع– 6.5.2019

البلدة	اسم المجمع	رقم الخطة	مساحة (دونم)	عدد الوحدات السكنية	تاريخ الاعلان	الحالة
طمرة	المجمع الجنوبي	1070	-	4000	13.7.2015	بانتظار قرار بخصوص الايداع– 28.9.2017
عرابة	المجمع الشمالي	1043	-	2500	7.3.2016	اعلان الإيداع في الجرائد– 26.7.2019
مجد الكروم	مجد الكروم	1054	-	1000	23.5.2016	تأكيد على وصول الخطة – 18.6.2019
جديدة مكر	جديدة مكر	1058/1059	-	10,000	19.9.2016	نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 31.12.2018
عرعرة	المجمع الجنوبي	1061	-	2800	19.9.2016	نشر نص الإيداع على لافتة في المجمع – 18.8.2019
ام الفحم	ام الفحم	1077	-	7000	5.6.2017	-
كفر قاسم	كفر قاسم	1078	-	1300	5.6.2017	نشر الموافقة في الجرائد – 5.7.2019
جسر الزرقاء	جسر الزرقاء	1080	-	450	14.8.2017	-
شبلي	كروم الشبلي	1089	-	600	15.1.2018	نشر الموافقة في الجرائد – 19.7.2019
سخنين	شمال الحي الغربي	1091	-	2000	7.5.2018	-

البلدة	اسم المجمع	رقم الخطة	مساحة (دونم)	عدد الوحدات السكنية	تاريخ الاعلان	الحالة
باقة الغربية – جت	باقة الغربية – جت	1093	-	1150	13.8.2018	-
يركا	يركا	1097	-	2500	31.12.2018	-
طمرة	الحي الجنوبي	1101	-	5300	-	وصول المخطط 27.10.2019

المساكن الشعبية وخطة "السعر للساكن"

في خضم الحديث عن المساكن الشعبية, هناك حاجة لبناء بل وحتى لتفعيل وصيانة بيوت المسنين في البلدات العربية. تقوم وزارة الإسكان بتخصيص ميزانية لعام 2019 بمبلغ وقدره 61.511 مليون شيكل لهذا الغرض, ومما لا شك فيه أن الوزارة قادرة على البدء في استثمار جزء من هذه الميزانية في البلدات العربية بالطبع (لوائح رقم 70050502/70050505).

خطة" السعر للساكن "هي إحدى الخطوات التي بادر إليها وزير المالية موشيه كحلون لأجل حل الضائقة السكنية في الدولة, وذلك بواسطة إعطاء مساعدة لشراء منزل أول بشروط مريحة .حسب لوائح الخطة, فإن المواطنين المعنيين بالمشاركة في القرعة ضمن إطار الخطة, يستطيعون ذلك بواسطة التسجيل في موقع الوزارة على شبكة المعلومات – الانترنت, غالبا ما تكون الأفضلية لسكان المنطقة (على الأقل تخصيص نسبة 50%).

يتم تنفيذ الخطة في 6 بلدات عربية فقط (924 وحدة سكنية) وهناك حاجة لتوسيعها أيضا لبلدات أخرى . مع ذلك رغم أهميتها ومساهمتها في حل ضائقة السكن الا ان الخطة تحت تهديد الإلغاء بسبب تقليصات الميزانية للسنوات 2019-2020 الحاصلة على اثر العجز الميزانياتي.

أدناه قائمة البلدات العربية المشمولة في خطة" السعر للساكن "وعدد المساكن المشمولة فيها:

البلدة	عدد الوحدات السكنية المشمولة في الخطة
نحف	103
كفر مندا	67
الناصرة	471
سخنين	157
عرابة	21
جسر الزرقاء	105

تأهيل الأحياء والتجديد البلدي

في عام 2019 خُصص مبلغ وقدره 2 مليون شيكل لغرض تأهيل الأحياء في البلدات العربية البدوية, ومبلغ آخر وقدره 3 مليون شيكل لأجل تأهيل الأحياء في البلدات العربية الدرزية (لوائح رقم 70030113/70030114). في حزيران 2019 أعلنت وزارة الإسكان ان ميزانية البلدات العربية ستحول الى برنامج تجريبي في 5 بلدات عربية: سخنين, الطيبة, عرعرة وكفرقاسم وبلدة إضافية لم يعلن عنها بعد.

صندوق المناطق المفتوحة

قرار الحكومة رقم 922 خصص مبلغ وقدره 133 مليون شيكل لمدة 5 سنوات لغرض "تطوير المناطق المفتوحة في بلدات الأقليات". الميزانية العامة للبند المخصص للمناطق المفتوحة في عام 2018 كانت 100 مليون شيكل وفي عام 2019 انخفضت الميزانية إلى 80 مليون شيكل (لائحة رقم 98221035). الميزانية المخصصة للمناطق المفتوحة في المجتمع العربي موجودة في وزارة الإسكان لكن ادارتها تتم عن طريق دائرة أراضي إسرائيل.

صندوق الحفاظ على المناطق المفتوحة (تحت دائرة أراضي إسرائيل) نشر خلال عام 2019 نداءا للسلطات المحلية للحصول على ميزانيات للا هداف التالية: تطوير مشاريع للجمهور العام خاصة إقامة حدائق كبيرة, الحفاظ على الأنهر وتطوير مناطق حولها, طرق جديدة, حملات تنظيف وغيرها.

حتى لحظة نشر هذا المستند (11.2019) لم تعلن دائرة أراضي إسرائيل عن النتائج وعن موعد تحويل الميزانيات للتنفيذ.

وزارة الداخلية والسلطات المحلية

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018	
ميزانية وزارة الداخلية	607,925,000	**المبلغ المخصص فعليا**	1,331,000,000
ميزانية مصروفات الطوارئ المدنية	480,436,000	**النسبة المخصصة فعليا**	100%
ميزانية السلطات المحلية	5,002,032,000		
المجموع	**6,090,393,000**		

هبات الموازنة

98% من السلطات المحلية العربية موجودة في المراتب الأربع السفلى في السلم الاجتماعي-الاقتصادي حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية.

بسبب النقص في المناطق الصناعية وأماكن العمل في البلدات العربية وما حولها, فإن هناك فجوة كبيرة في المدخولات للسلطات المحلية من ضريبة الأملاك (الارنونا) على المصالح التجارية أو على مقارنة بالبلدات اليهودية. هبات التوازن المالي يتم تخصيصها للسلطات المحلية كمنحة مساعدة بهدف إكمال نشاطاتها الجارية وإدارة خدمات المواطنين .بناء على ذلك يكون موضوع هبات الموازنة مهم جدا بالنسبة للسلطات المحلية العربية, فأحوالها الاقتصادية المتدنية تؤدي بها إلى الاعتماد غالبا فقط على الهبات الحكومية لتسيير نشاطاتها.

حسب سجل أُسس الميزانية لعام 2019 , في عام 2017 اتخذت الحكومة قرارا من شأنه تغيير مبدأ توزيع الهبات الحكومية للسلطات المحلية. حسب النسخة الجديدة, التي تستبدل نسخة (جاديش) لعام2004 , فإن تقسيم الهبات سيتم حسب الدخل الفردي والمرتبة الاجتماعية-الاقتصادية للمواطنين في البلدات .وبناء على الطريقة الجديدة فإنه منذ العام 2017 سيتم تحسين الخدمات للمواطنين الموجودين في المراتب السفلى في السلم الاقتصادي الاجتماعي, وهي في الغالب البلدات العربية.

حسب معطيات عام 2017, 184 سلطة محلية, من ضمن 255 الموجودة (أي نحو72%) تستحق تلقي هبات توازن من وزارة الداخلية. من المتوقع أن يكون المبلغ الكلي لهبات الموازنة لعام 2019 نحو 3.15 مليار شيكل.

هبات التطوير

حسب قرار الحكومة رقم ,922 تقوم وزارة الداخلية بتخصيص هبات لأجل التطوير, (بالإضافة إلى الهبات الموجودة حاليا) لصالح السلطات المحلية العربية بمبلغ وقدره 800 مليون شيكل لمدة 5 سنوات .هبات التطوير هذه تتيح الفرصة للسلطات المحلية لتخطيط ولتنفيذ مشاريع ذات قيمة وأهمية للبلدات. في عام 2019 سيتم تخصيص ميزانية تقدر بنحو 108 مليون شيكل (لائحة رقم.18110180). وفقا للمبلغ الاساسي, على وزارة الداخلية تخصيص ميزانية تقدر ب 200-160 مليون شيكل سنويا لصالح هبات التطوير. لذلك, من المتوقع أن تقوم الوزارة برفع الميزانية في كل سنة حتى نهاية الخطة الخماسية

بحسب تقارير وزارة الداخلية من حزيران 2019, يوجد تحت التنفيذ في السلطات المحلية العربية 585 مشروع تطويري سنوي او متعدد السنوات, تقدر تكلفتها ب 550 مليون شيكيل.

خدمات دينية للطوائف غير اليهودية

حسب سجل الميزانية واللوائح, فإن الأديان والطوائف من غير اليهود يحصلون على ميزانيات حكومية وفقا لهذا البند من وزارة الداخلية وليس من وزارة الأديان .شمل هذا البند لعام 2019 مبلغ وقدره 68,459 مليون شيكل (بعد التقليصات) لأجل دعم الخدمات الدينية الحالية وتطوير مباني دينية.

ولأجل المقارنة, في العام 2019 ستكون ميزانية وزارة الاديان (والتي تقوم بتخصيص خدمات دينية لليهود فقط), وذلك بحسب سجل الميزانيات نحو 736,253 مليون شيكل, أي نحو11 ضعف الميزانية المخصصة للخدمات الدينية لغير اليهود.

الجهوزية لحالات الطوارئ

وفقا للمعطيات فإن الجهوزية لحالات الطوارئ في البلدات العربية سيئة للغاية, مثلا, كانت الأضرار التي حلت بالمواطنين العرب في حرب لبنان الثانية عام 2006 صعبة جدا. في العديد من البلدات العربية لا يوجد ملاجئ ولا صافرات إنذار, والنتيجة هي أن 43% من القتلى المدنيين في الحرب كانوا مواطنين عرب (19 من 44). هناك فجوة كبيرة في مستوى الحماية والتأهب لحالات الطوارئ بين البلدات في مركز البلاد وجنوبها وبين البلدات العربية القريبة من خطوط المواجهة في الشمال .

ميزانية الطوارئ المدنية لعام 2019 تصل إلى مبلغ نحو 500 مليون شيكل وتشمل البنود التالية: وقاية السكان, الدفاع المدني, حماية المباني و ميزانية الطوارئ القومية .

قرار الحكومة رقم 922 خصص مبلغ وقدره 50 مليون شيكل لمدة 5 سنوات, بالطبع هذه الميزانية لا تكفي لتمويل الحماية والدفاع لجميع البلدات العربية, أو على الأقل لتلك القريبة أكثر من خطوط المواجهة في الشمال. في ميزانية عام 2019 لا يوجد بند للطوارئ في البلدات العربية ولم تحدد الوزارة كيفية تقسيم الميزانية المخصصة من خلال القرار 922.

رغم ذلك في حزيران 2019 نشرت وزارة الداخلية انها استثمرت مبلغ 2 مليون شيكيل بين السنوات 2016-2018 لحتلنة إجراءات الطوارئ في 46 سلطة محلية تحت اطار "مشروع إجراءات الطوارئ ومشاريع محددة في بلدات في خطر", بالإضافة لذلك وزارة الداخلية تدعي انها استثمرت مبلغ 46 مليون شيكيل لتحسين البنى التحتية لمراكز التشغيل البلدية في 34 سلطة محلية.

صندوق تقليص الفجوات بين السلطات المحلية

تقوم دولة إسرائيل بدفع الضرائب على أملاكها ومبانيها للسلطات المحلية مثل أي جهة أخرى في الدولة, وهذا يشمل مباني الحكومة والوزارات الحكومية المنتشرة في أنحاء الدولة. حسب سجل أسس الميزانية لعام 2019 فإن الدولة تأخذ تخفيضات ما نسبته بين 30%-55% على ضريبة الأملاك الحكومية باستثناء" مدن المهاجرين " التي أعلن عنها وزير الداخلية قبل عام 2016 .

حسب قانون التسويات لعام 2017-2018 تم إلغاء مقام" مدن المهاجرين "وبناء عليه تقرر أن تقوم الحكومة بدفع ضريبة أملاك مخفضة في جميع السلطات المحلية.تقرر أيضا بناء على قانون التسويات أن يتم إنشاء صندوق مالي من مبلغ الفرق في المدفوعات الحكومية لأجل تقليص الفجوات بين السلطات المحلية ويتم بناء عليه إعطاء هبات حكومية وفق معايير اجتماعية-اقتصادية.

إنشاء الصندوق المالي وتحديد المعايير يعني أنه سيتم تخصيص هبات للسلطات المحلية العربية إثر كونها في المراتب السفلى للسلم الاجتماعي-الاقتصادي ولوجودها في الضواحي.

ميزانية الصندوق المالي للعام 2019 هي 509.147 مليون شيكل, وفي عام 2018 كانت الميزانية 314.963مليون شيكل (لائحة رقم 18120101).

السلطات المتفوقة

خطة السلطات المحلية المتفوقة هي خطة في إطار مخطط للتطوير الاقتصادي للمجتمع العربي .هدف الخطة بشكل عام هو تقوية السلطات المحلية العربية وتكبير مدخولاتها من جهة, وتدعيم رأس المال البشري فيها من جهة أخرى .

السلطات المحلية المشاركة في الخطة هي :اعبلين ,باقة الغربية ,بير المكسور ,جت ,دير الأسد ,حورة ,طرعان , طمرة ,كفر كنا ,كفر مندا ,كفر قاسم ,مجد الكروم ,الناصرة ,سخنين ,عرابة ورهط .

قرار الحكومة رقم 922 يخصص ميزانية تتضمن مبلغ وقدره حتى 350 مليون شيكل للسلطات المحلية المتفوقة لمدة 5 سنوات .في عام 2018 تم تخصيص مبلغ 35.25 مليون شيكل, وفي عام 2019 سترتفع الميزانية وسيتم تخصيص مبلغ وقدره 80.264 مليون شيكل (لائحة رقم 18110182).

جدول مع المجالات التي تمت ميزنتها في الأعوام 2016-2018 بحسب تقرير وزارة الداخلية الصادر في حزيران 2019:

المجال	ميزانية مخصصة 2016-2018 (ملايين)	نسبة التنفيذ الفعلي
تطوير تنظيمي	72	2%
مشاريع عامة	160	3%
ميزانيات لمدراء مشاريع ومطوري برامج	48	19%
هبه من 5 مليون شيكيل لكل سلطة وفقا لمعايير	0	0%

مبادرة "موارد"

"موارد" هي مبادرة بادرت لها وزارة المساواة الاجتماعية بالشراكة مع وزارة الداخلية وجوينت, وتم تخصيص ميزانية لمدة 3 سنوات لتمويل المبادرة.هدف المبادرة هو تعزيز تشغيل مستنفذ موارد ومسؤول تطوير اقتصادي في 44 سلطة محلية عربية. بحسب مسؤولي المبادرة, 107 مرشح نجحوا في اختبارات القبول ومخولين بالتنافس على مناقصات العمل في السلطات المحلية العربية.

تعتبر المبادرة خطوة إيجابية جدا, خاصة وان من بين مسؤوليات مستنفذي الموارد سيكون العمل على الحصول واستنفاذ ميزانيات حكومية من خلال تطوير مشاريع اقتصادية ومن خلال متابعة تنفيذ القرارات الحكومية وأيضا متابعة استغلال السلطات المحلية للميزانيات المخصصة لها عدا عن متابعة نداءات الجمهور.

من المهم جدا ان تهتم الوزارات المعنية بتخصيص ميزانيات لاستمرار عمل مستنفذي الموارد أيضا بعد انتهاء الفترة المحددة للمبادرة وهي 3 سنوات.

قائمة بأسماء البلدات المشاركة بالمبادرة:

ابو غوش	ام الفحم	اكسال	البطوف
بستان المرج	البسمة	بسمة طبعون	بعينة نجيدات
البعنة	جديدة المكر	جلجولية	جسر الزرقاء
الجش	دبورية	دير حنا	زيمر
زرزير	طوبا زنغرية	الطيبة	الطيرة
يافة الناصرة	كابول	كوكب ابو الهيجا	كعبية –طباش - حجاجرة
كفر برا	كفرياسيف	كفر قرع	المزرعة
طلعة عارة	معليا	المشهد	نحف
غجر	عيلبون	عيلوط	عين ماهل
عرعرة	فريديس	فسوطة	قلنسوة
الرينة	شيبلي	شعب	شفاعمرو

وزارة العلوم, الثقافة والرياضة

	2019
ميزانية إدارة العلوم	295,787,000
ميزانية إدارة الثقافة	1,060,034,000
ميزانية إدارة الرياضة	691,570,000
المجموع الكلي للميزانيات	**2,047,391,000**

إدارة العلوم

ميزانية إدارة العلوم هي الميزانية الأدنى من بين ميزانيات وزارة العلوم, الثقافة والرياضة .لذلك فإن نشاطات الهيئة الإدارية قليلة نوعا ما, بالأخص إذا ما علمنا أن هذه النشاطات موجهة تحديدا للوسط اليهودي مع تجاهل تام للغاية لاحتياجات المجتمع العربي في هذا الصدد .

لوائح ميزانية إدارة العلوم تشمل نشاطات عدة مثل :تقليص الفجوات الرقمية, تخصيص ميزانيات للجان بحثية, تخصيص ميزانيات لسلة العلوم والبحوث المعرفية وميزانيات لوكالة الفضاء. لا يوجد ما يمنع وجود مشتركين من المجتمع العربي في جميع النشاطات التي ذكرناها لكن مركز مساواة يطالب بتخصيص ميزانيات محددة للمجتمع العربي.

ميزانية الثقافة العربية

الميزانية المُتلقاة من وزارة الثقافة والمعدة للثقافة العربية موزعة بين عدة بنود: يوجد بنود ميزانية عامة والتي يمكن لكل سلطة محلية أو جمعية أو مؤسسة جماهيرية طلبها (ميزانيات دعم) ويوجد بنود مخصصة للمجتمع العربي مثل بند الثقافة العربية (بند رقم 19420233).

على مدار سنوات عديدة, كان هناك احتجاج صامت على الحجم الضئيل للميزانيات الممنوحة للثقافة العربية ضمن الميزانية العامة لوزارة الثقافة والرياضة والإدارة الثقافية للوزارة. عمليا فإن مبلغ الميزانية الموجودة في البند المخصص للمجتمع العربي هو المبلغ الرئيسي الذي يتم تقسيمه بين الفئات الثقافية المختلفة في المجتمع العربي.

بند الثقافة العربية

بين السنوات 2009-2011 ميزانية الثقافة العربية وصلت الى حوالي 3% فقط من الميزانية العامة لوزارة الثقافة, فيما تصل نسبة السكان العرب الى حوالي 20% من مجمل سكان الدولة. الميزانية العامة التي تم تقسيمها على الاجسام الثقافية خلال هذه السنوات كانت حوالي 643 مليون شيكل. اليوم ميزانية الادارة الثقافية في وزارة الثقافة تصل ل 1.06 مليارد شيكيل لعام 2019.

في عام 2012 قدم مركز مساواة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية التماسا في المحكمة العليا ضد وزارة الثقافة وطالبوا برفع الميزانية المخصصة في اطار بند الثقافة العربية وأن تكون نسبتها 20% من ميزانية وزارة الثقافة, لتتناسب مع نسبة العرب من سكان الدولة. بالاضافة لمطالب أخرى, مثل تمثيل عادل في اللجان وفي

الاقسام الثقافية التابعة لوزارة الثقافة, بالإضافة الى الحاجة لعمل مسح للاحتياجات الثقافية للمجتمع العربي وتحويل الميزانيات والدعم بحسب جدول زمني يتم تنسيقه أمام الوزارة.

وصل الالتماس الى نهايته في أيلول 2016 حيث قررت المحكمة العليا أنها غير مستعدة للتدخل في موضوع تقسيم ميزانيات وزارة الثقافة. مع هذا, على اثر الالتماس, أعلنت وزارة الثقافة عن رفع الميزانية المخصصة الى أن وصلت الى 34.7 مليون شيكيل عام 2018 (ارتفاع يقارب 300% منذ عام 2014 بحسب وزارة الثقافة) والى 40 مليون شيكيل عام 2019. بحسب التقرير الصادر عن وزارة الثقافة في حزيران 2016, الميزانية المخصصة للثقافة العربية ستستمر بالارتفاع خلال السنوات القادمة.

في الرسم البياني التالي يمكن رؤية التغير بالميزانية على مدار السنوات منذ 2013:

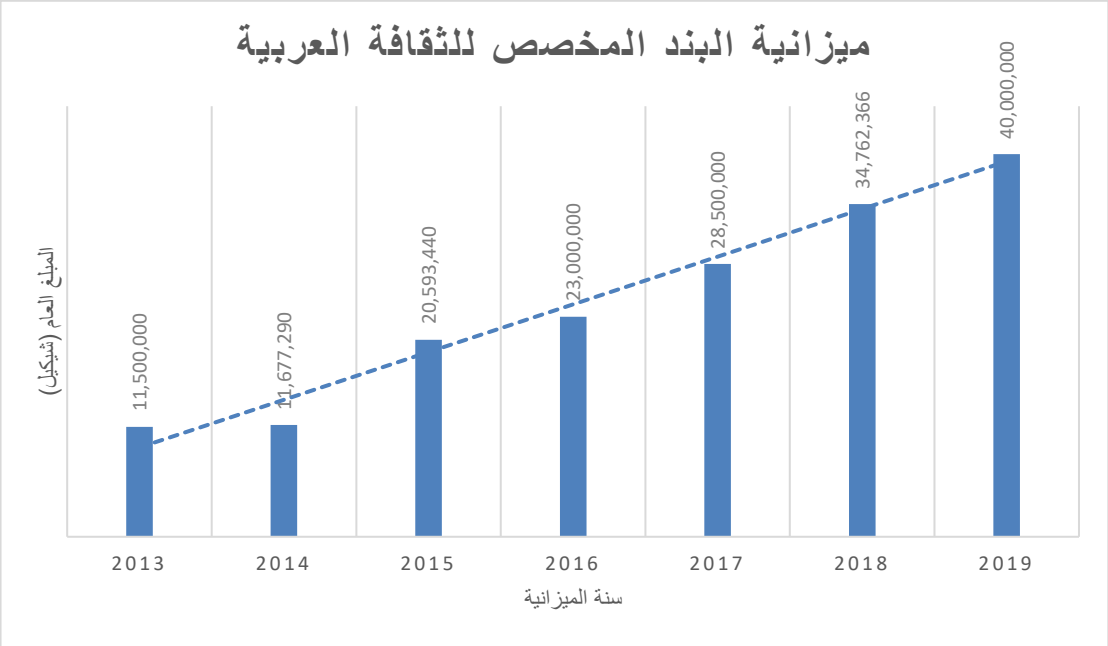

بنود مخصصة اضافية

- بالاضافة الى بند الثقافة العربية وبحسب بنود ميزانية عام 2019, وزارة الثقافة خصصت 6 مليون شيكيل ل" فعاليات ثقافية للدروز" تحت البند رقم 19420249.
- قرار الحكومة 922 للتطوير الاقتصادي الاجتماعي في البلدات العربية للأعوام 2016-2020 احتوى على بندٍ واحدٍ يتعلق بالثقافة العربية وبحسبه سيتم إجراء فحص منهجي لميزانيات دعم المؤسسات الثقافية العربية. لا يوجد بند محدد في ميزانية وزارة الثقافة لهذا الفحص, لذلك من غير الواضح اذا كانت الوزارة قد خصصت مبلغاً في الميزانية لهذا الفحص أم لا.
- بند اضافي يتعلق بالثقافة العربية هو بند معد لتخصيص ميزانيات لأكاديمية اللغة العربية والتي تبلغ ميزانيتها السنوية 1.45 مليون شيكيل (بند رقم 19420243). علمنا من وزارة الثقافة أنه تمت اضافة مبلغ 250 الف شيكيل لميزانية الأكاديمية عام 2018 ويوجد طلب لتخصيص ميزانية اضافية في الأعوام 2019-2020. عقب الهجمة الحكومية على اللغة العربية من خلال سن قانون القومية عام 2018, من غير المتوقع أن تتدخل الحكومة أو وزيرة الثقافة لتعزيز أكاديمية اللغة العربية, والتي تواجه صعوبة في توسيع نشاطاتها او حتى أن تمارس دورها مثل باقي الاكاديميات اللغوية كالاكاديمية للغة العبرية في البلاد او أكاديميات في الخارج.

إدارة الرياضة

الاستثمار في مجال الرياضة للمجتمع العربي وبالطلاب العرب المنجذبين للرياضة منذ الصغر يستطيع رفع مستوى الرياضة في الدولة بشكل عام .عدد كبير من الشبيبة العرب في البلدات العربية لا يجدون الأطر الرياضية المناسبة التي يتم تمويلها بواسطة وزارة الثقافة والرياضة. في كتاب الميزانية لوزارة الرياضة يوجد بنود ولوائح كثيرة حول الرياضة بشكل عام, ولكننا لا نجد لوائح خاصة بالرياضة في المجتمع العربي.

أضف إلى ذلك, يوجد صعوبة في متابعة تطبيق الميزانيات المخصصة لمجال الرياضة وفق قرار الحكومة رقم 922 والذي يخصص ميزانية 50 مليون شيكل لمدة 5 سنوات بهدف تكثيف إنشاء وصيانة الأجهزة والملاعب الرياضية في البلدات العربية, ومع التركيز على الاستثمار في الأبنية يمكن الإشارة الى النقص في الاستثمار في الرياضيين الافراد والمجموعات مثل عدم اقامة فرق رياضية جديدة (خاصة نسائية).

المعطيات الوحيدة التي استطعنا الحصول عليها من وزارة الرياضة هي استثمار حوالي 205 مليون شيكيل لإقامة بنى تحتية رياضية بين السنوات 2016 -2018 والتي نفصل كيفية تخصيصها في الجدول التالي:

الهدف	ميزانية التي تم تخصيصها للسنوات 2016-2018 (ملايين)
بناء ملاعب من عشب صناعي	34.8
تركيب اضاءة	4.5
بناء ملاعب كرة قدم	67
بناء قاعات رياضية	98.4
المجموع	**204.8**

وزارة المواصلات والأمان على الطرق

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018	
ميزانية وزارة المواصلات	477,717,000	**المبلغ المخصص فعليا**	664,000,000
ميزانية تطوير المواصلات	20,269,338,000	**النسبة المخصصة فعليا**	100%
المجموع	**20,747,055,000**		

ميزانية التطوير التابعة لوزارة المواصلات هي إحدى أكبر الميزانيات , وتشمل تطوير المواصلات في جميع أنحاء الدولة. يفتخر وزير المواصلات السابق يسرائيل كاتس بإنجازات تطوير المواصلات تحت قيادته وإشرافه, غالبية المشاريع التي تم انجازها تتركز في منطقة المركز أو منطقة القدس مع تجاهل كبير لمناطق البلدات العربية المتعطشة لبنى تحتية ملائمة للمواصلات. رغم تصريحات وزارة المواصلات حول استثمارات مستقبلية في الشوارع بين المدن والبنى التحتية في البلدات العربية, إلا أن هذه الاستثمارات أقل بكثير من احتياجات المجتمع العربي.

رغم مخططات وزارة المواصلات المعلن عنها, من التوقع ان تحصل إعاقة لتقدم المشاريع في البلدات العربية وتقليصاً في الميزانيات, خاصة مع تعيين بتسلئيل سموتريتش وزيرا للمواصلات. سموتريتش معروف بارائه العنصرية وكان قد صرح مع توليه منصب وزير المواصلات انه سيعمل على تخصيص ميزانيات اكبر لتطوير المواصلات في المستوطنات الموجودة في الأراضي المحتلة, وهو الامر الذي من المتوقع ان يسبب تقليصاً لميزانية المواصلات الموجهة الى داخل البلاد عامة والى البلدات العربية خاصة.

المواصلات العامة

المواصلات العامة هي إحدى الأدوات الأكثر أهمية في تطوير الأعمال والاقتصاد في البلدات العربية, بكلمات أخرى وضع المواصلات العامة المتدني في البلدات العربية يعكس حالة البطالة في تلك البلدات .الفجوات بين البلدات اليهودية والبلدات العربية كبيرة للغاية, ووزارة المواصلات لا تجتهد في سد هذه الفجوات, والامر جلّي من خلال الميزانيات القليلة التي يتم تخصيصها للمجتمع العربي.

حسب سجل أسس الميزانية لعام 2019 , هناك فجوة كبيرة بين حالة البنى التحتية للمواصلات العامة في إسرائيل مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة . بناء عليه, يمكننا الاستنتاج بكل سهولة أن عدم الاستثمار في البلدات العربية له مساهمة كبيرة في هذه الفجوة .

خطة الميزانية متعددة السنوات 2020-2022 تشمل رفع الميزانيات المخصصة لتطوير مشاريع النقل العام بحوالي 2.1 ميليارد شيكيل في عام 2020, ومن بينها بدء انشاء خط القطار الخفيف بين الناصرة وحيفا.

من ناحية الميزانيات, فإن حصة المواصلات العامة من مجموع الميزانيات المخصصة لوزارة المواصلات ستصل إلى نحو 26 مليون شيكل. ميزانية تطوير المواصلات العامة عموما لعام 2019 تصل إلى مبلغ وقدره نحو 4 مليار شيكل . حصة البلدات العربية من ضمن هذه الميزانية تبلغ حوالي 80 مليون شيكل فقط, يتم تخصيصها لتطوير البنى التحتية للمواصلات العامة تحت لائحة رقم 79500277. بمعنى آخر, الميزانية المخصصة للبلدات العربية تشكل فقط 2% من ميزانية التطوير العامة!

من خلال القرار الحكومي 922 تم تخصيص مبلغ كلي وقدره 1.5 مليار شيكل لمدة خمس سنوات لموضوع المواصلات العامة, على ارض الواقع المبلغ لا يكفي لسد الفجوات القائمة في المواصلات العامة .على الحكومة أن ترفع استثمارها في مجال المواصلات العامة وفي تطوير البنى التحتية لها.

حسب تقرير وزارة المواصلات من حزيران 2019, استثمرت وزارة المواصلات بين السنوات 2016-2018 مبلغ 303 مليون شيكيل لتطوير المواصلات العامة في البلدات العربية, وهو ما أدى الى رفع عدد البلدات العربية التي تقدم خدمات مواصلات عامة والى ارتفاع طفيف في عدد مستخدمي المواصلات العامة. ورغم كل ما ذكرنا لا تزال الفجوة كبيرة ولاغلاقها يوجد حاجة باستثمار مبالغ إضافية. بالإضافة يوجد حاجة لتخصيص ميزانيات لتشغيل موظف خاص في السلطات المحلية العربية, ليكون مسؤولا عن مجال المواصلات العامة ومتابعة اعمال التطوير والتواصل مع الوزارة.

خطوط القطارات

الميزانية العامة لتطوير خطوط القطارات في الدولة لعام 2019 هي نحو 3 مليار شيكل, تقوم الدولة باستثمار الكثير من الموارد في هذا المجال في السنوات الأخيرة, يشمل أيضا خط القطار السريع بين القدس وتل أبيب ومشاريع أخرى. بحسب خطة الميزانية للسنوات 2020-2022 من المتوقع رفع الميزانية المخصصة للقطارات.

عند الحديث عن تطوير خطوط القطارات, لا نرى أدنى ذكر للبلدات العربية بتاتا. عند تخطيط الخطوط الجديدة (التي تعتبر رافعة اقتصادية عامة لتشجيعها على تنقل الافراد للعمل في أماكن بعيدة نسبيا),نرى أن الدولة تتجاهل البلدات العربية بشكل مطلق وتغض النظر عن فوائد تشغيل مواصلات عامة ناجعة بين المدن في تلك المناطق . على سبيل المثال, خطوط القطارات التي تم افتتاحها مؤخرا بين بيسان والعفولة لا تشمل بتاتا محطات عبور في البلدات العربية المجاورة, مثل :الناصرة وأم الفحم .وتقريبا نرى أن جميع المحطات قد أقيمت في البلدات اليهودية مما يعني أن المدخولات من ضريبة الأملاك والخدمات المرافقة لها ستبقى حكرا على تلك البلدات فقط.

قرار الحكومة رقم 922 يتجاهل هذا الأمر أيضا ولا يقدم أي خطوة لإنشاء بنى تحتية للقطارات في البلدات العربية أو ما يجاورها.

إشكالية خط القطار في وادي عارة

في كانون الثاني 2019, قررت وزارة المواصلات واللجنة المشتركة للمواصلات الأرضية الغاء مشروع "خط قطارعيرون" والذي كان مخططا منذ 20 عاما, وكان من المفترض ان يمر في وادي عارة كي يربط بين بلدات المنطقة (خاصة العربية منها) مع شبكة القطارات القطرية. وجود خط قطار في وادي عارة كان من المتوقع ان يساهم في رفع الوضع الاقتصادي الاجتماعي لسكان بلدات وادي عارة من خلال تشجيع السكان على الخروج الى العمل وأيضا كان سيشجع أيضا حركة المصالح والصناعة في المنطقة.

بحسب التخطيط كان من المفترض لخط القطار ان يمر في 4 محطات من بينها ام الفحم وعرعرة لكن وزارة المواصلات قررت استبدال هذا المخطط بمخطط اخر لخط قطار يمر من خلال انفاق وبذلك يُحرم أهالي منطقة وادي عارة من الاستفادة من المواصلات العامة. إلغاء المخطط يصب في سياسة التمييز التي تستعملها حكومات إسرائيل عندما يتعلق الامر بالبلدات العربية.

الشوارع داخل المدن

هناك حاجة ماسة لوصل قلب البلدات العربية إلى مداخل البلدات وهو المكان الذي تتركز فيها أكثر خدمات المواصلات العامة .قامت وزارة المواصلات بتخصيص مبلغ إجمالي وقدره 900 مليون شيكل لغرض تطوير الشوارع داخل المدن, سيتم تخصيص ميزانية بمبلغ 170 مليون شيكل منها في عام 2019 لتطوير الشوارع في البلدات العربية (لائحة رقم 79510205).

وفق قرار الحكومة رقم 922 يتوجب على وزارة المواصلات تخصيص ميزانية وقدرها 1.1 مليار شيكل على مدى خمس سنوات لتطوير الشوارع المركزية داخل المدن . بحسب تقرير الوزارة من حزيران 2019, بين السنوات 2016-2018 استثمرت الوزارة ميزانية تقدر ب-343 مليون شيكيل لتطوير شوارع داخل البلدات العربية. خلال هذه السنوات تم الانتهاء من 14 مشروع ويوجد اليوم 54 مشروع قبل او قيد التنفيذ.

مشاريع وزارة المواصلات يتم تنفيذها على يد 3 شركات: نتيفي أيالون (شمال), CPM وشركة ح.ف.ت (مركز وجنوب), يوجد العديد من الإشكاليات مع هذه الشركات والتي تصعب من عمليات التطوير الناجع للشوارع في البلدات العربية, حيث يوجد صعوبات تواصل بين الشركات وبين المجالس المحلية العربية عدا عن التأخر بتنفيذ المشاريع الموافق عليها بسبب موعد تحويل الميزانيات الحاصل فقط في نهاية العام.

إشكالية إضافية يمكن التطرق اليها وهي طريقة تحديد سلم الأولويات في وزارة المواصلات عند إقرار المشاريع, فرغم الاعتراف باحتياجات البلدات العربية الا ان تخصيص الميزانيات في بعض الأحيان يكون بحسب عدد السكان وبذلك تبقى البلدات العربية ذات عدد السكان القليل بدون مشاريع وهذا الامر يتطلب موقفا جادا من الوزارة.

الشوارع بين المدن والشوارع العابرة للبلدات (חוצי יישובים)

يمكن أن نرى بوضوح الفرق في استثمار الميزانيات المخصصة للشوارع بين المدن بين البلدات اليهودية والبلدات العربية .عدم الاستثمار الكافي في الشوارع في مناطق البلدات العربية يؤدي إلى وقوع الكثير من حوادث الطرق في تلك المناطق, ومعظمها تكون حوادث قاتلة .

غالبية الميزانيات المخصصة لهذا الهدف لا تكفي لسد تلك الفجوة, كما هو الأمر في كل مجال .الميزانية العامة لتطوير الشوارع بين المدن للعام 2019 هي نحو 4.5 مليار شيكل .تعهدت الحكومة باستثمار مبلغ وقدره 200 مليون شيكل في الخمس سنوات المقبلة حسب قرار الحكومة رقم 922 ومع هذا لا يظهر بوضوح في أي شوارع بين المدن سوف تقوم الحكومة باستثمار هذه الميزانيات, خاصة وان وزارة المواصلات لم تعلن اية تفاصيل عن مشاريعها بخصوص الشوارع بين المدن.

الأمان على الطرق

بشكل دوري تقوم "السلطة الوطنية للأمان على الطرق" بنشاطات الأمان على الطرق وتخصص لذلك ميزانيات سنوية كجزء من ميزانية وزارة المواصلات وميزانية التطوير التابعة للوزارة. قرار الحكومة رقم 922 يخصص مبلغ وقدره 20 مليون شيكل على مدى خمس سنوات, ويتم استغلاله لحملات إعلامية للأمان على الطرق . في ميزانية عام 2019 لا يوجد لائحة محددة بالنسبة لهذا القرار, ولذلك لا نعلم ما هي الميزانية المخصصة للمجتمع العربي من مجموع ميزانية الحملة الإعلامية العامة للأمان على الطرق والمقدرة ب 10.6 مليون شيكل (لوائح رقم 40530106/40530107). مع هذا نشرت وزارة المواصلات في حزيران 2019 انه بين السنوات 2016-2018 استثمرت ميزانية بمبلغ 18.2 مليون شيكيل لحملة توعية في البلدات العربية عن موضوع الأمان على الطرق.

وزارة الصحة

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018
ميزانية وزارة الصحة	37,984,845,000	مجال الصحة غير مشمول في القرار الحكومي
ميزانية تطوير الصحة	683,141,000	
ميزانية المستشفيات الحكومية	11,140,502	
المجموع	**49,808,488,000**	

يعاني المجتمع العربي في الدولة من سياسة التمييز الممنهج في جميع المجالات وبالأخص في المجال الصحي . وزارة الصحة تعلم جيدا الفروق بين جهازي الصحة اليهودي والعربي, ولهذا السبب تقوم وزارة الصحة بنشر تقرير سنوي يتم فيه تفصيل كافة القضايا العالقة بخصوص الفجوات في الصحة وتعرض فيه مدى تقدم عملية تقليص الفجوات في جهاز الصحة بشكل عام .

رغم الفجوات الصحية الكبيرة لا تقوم الحكومة بنشاطات كافية لسد الفجوات. قرار الحكومة رقم 922 لا يشمل ميزانيات لتقليص الفجوات. في الجدول التالي نعرض مقارنة معطيات حول الوضع الصحي للمجتمعين والتي تم إصدارها في حزيران 2019 على يد إدارة التخطيط الاستراتيجي والاقتصادي لوزارة الصحة:

المجال	المعيار	يهود			عرب		
		نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
المرض	سكري نوع 1 لكل 100 الف نسمة			13.7			14
	سكري نوع 2 أجيال 64-55	12%	16%		32%	30%	
	سكري نوع 2 أجيال 65+	19%	36%		40%	27%	
	نسبة الوفاة من سرطان الثدي	18%			25%		
نوع الخطر	نسبة المدخنين فوق 21 عام	17%	23%	23%	7%	38%	20%
	نسبة الوزن الزائد والسمنة فوق جيل 20			46%			54%
	وزن زائد لدى طلاب صف السابع			28%			37%
طب وقائي	نسبة أبناء 40 فما فوق ممن اجروا			41%			26%

	تنظير القولون (كولونوسكوبيا)						
	نسبة أبناء 40 فما فوق ممن اجروا التصوير الشعاعي للثدي (ماموغرافيا)	77%			54%		
	نسبة النساء فوق جيل 25 ممن أجرين فحص عنق الرحم	67%			27%		
	نسبة الوفيات بين الأولاد في الأجيال 0-4 لأسباب خارجية			3%			9%
	نسبة الوفيات بين الأولاد والشبيبة بسبب حادث غير مقصود (لكل 100 الف حادث)			2.8			11.4
	نسبة التوجه لغرفة طوارئ الأولاد والشبيبة(لكل 10 الاف)			743			969

متوسط طول العمر ونسبة الوفيات

نسب الوفيات العالية تتأثر من عدة أسباب اجتماعية-اقتصادية, ويمكن تخفيضها بواسطة استخدام الطب الوقائي, تغيير أسلوب المعيشة والشروط البيئية من حولنا. لهذا يطالب مركز مساواة بتخصيص ميزانيات لوظيفة مسؤولين عن مجال الصحة الوقائية في جميع السلطات المحلية العربية, وبالأخص تلك التي فيها نسبة عالية من الوفيات .

حسب تقرير عدم المساواة في الصحة لعام 2018: في عام 2017 متوسط طول العمر عند الرجال في إسرائيل كان 80.7 سنة, وعند النساء 84.2 سنة .مقابل ذلك فإن متوسط طول العمر عند الرجال العرب كان 77.5 سنة وعند النساء العربيات 82 سنة, وبناءا على ذلك يمكننا استنتاج وجود فروق هائلة في خدمات الصحة التي يتم منحها للجمهور العربي مقابل خدمات الصحة العامة في الدولة.

بخصوص نسبة الوفيات: في عام 2016 كانت نسبة الوفيات عند الرجال في الوسط اليهودي 5.3 وعند النساء اليهوديات 4.0 لكل 1000 مواطن. في ذات الوقت كانت نسبة الوفيات في المجتمع العربي عند الرجال 7.3 وعند النساء 5.3 لكل 1000 مواطن.

بحسب معدل الوفيات للسنوات 2013-2017, 12 من 21 بلدة مع اعلى معدل وفيات هي بلدات عربية كما هو مبين في الجدول التالي:

البلدة	معدل الوفيات (معدل الأعوام 2013 – 2017)
جسر الزرقاء	9.3

اللقية	7.5
تل السبع	6.9
اكسال	6.9
فريديس	6.8
الطيبة	6.7
كفر قاسم	6.7
جديدة المكر	6.6
الطيرة	6.4
عرعرة النقب	6.4
باقة الغربية	6.2
ام الفحم	6.1

وفيات الأطفال

في عام 2016, نسبة وفيات الأطفال العامة في إسرائيل كانت 3.1 حالة لكل 1000 ولادة طفل حي .في الوسط اليهودي النسبة كانت النسبة 2.3 في حين أن النسبة في المجتمع العربي كانت 5.9 .

السبب الأساسي لهذه النسب المرتفعة في المجتمع العربي هو كثرة العيوب الخلقية, والتي يمكن معرفتها مسبقا بواسطة الفحوصات الجينية .قام مركز مساواة بالاستئناف ضد قرار وزير الصحة القاضي بتقليص الفحوصات بالأخص في المجتمع العربي .ونتيجة للاستئناف, أصدرت المحكمة العليا حكما يقضي بأنه يتوجب على وزارة الصحة القيام بتغيير أنظمة الفحوصات الجينية وتبديلها لتصبح عملية الفحص أكثر بساطة وسهولة لصالح العائلات .

أمراض عينية – السكري والحمى المالطية

لا يزال المجتمع العربي يعاني من نسبة عالية من مرضى السكري والسبب الأساسي لهذا هو قلة الوعي الصحي وعدم وجود موظفين مسؤولين عن مجال الصحة الوقائية في السلطات المحلية العربية . بالإضافة الى ذلك يوجد في المجتمع العربي مشكلة استهلاك منتوجات الحليب التي لم تخضع للرقابة الصحية, مما يسبب حالات الإصابة بالحمى المالطية.

مدنية الصحة עירוניות בבריאות

وزارة الصحة تفعل عددا كبيرا من البرامج الصحية في اطار خطة "مدنية الصحة" التي يتم تعزيزها على المستوى البلدي لتتلائم مع احتياجات وتحديات كل بلد. هدف الخطة هو تفعيل التواصل بين وزارة الصحة والسلطات المحلية ووزارة الداخلية, بدل ان يبقى تواصل وزارة الصحة فقط امام صناديق المرضى.

بحسب وزارة الصحة تم اصدار نداءات للجمهور لبناء خطط استراتيجية للصحة لحوالي 30 بلد, بميزانية تقدر ب 7 مليون شيكيل, من خلالها ستبدأ الوزارة بالعمل مع 16 سلطة محلية عربية متفوقة (بحسب تصنيف وزارة الداخلية) وبعض بلدات النقب.

مجال الصحة النفسية والنقص في الخبراء النفسيين

هناك نقص حاد في عدد الخبراء النفسيين العرب في الدولة, مما يعني أن عددا كبيرا من المواطنين العرب يفتقرون لخدمات علاجية ومرافقة خبير نفسي يتكلم بلغة الأم ومن نفس الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. بحسب معطيات وزارة الصحة, فقط 6% من أصحاب ترخيص العمل في العلاج النفسي هم عرب و2% من أصحاب ترخيص العمل في الطب النفسي هم عرب.

في عام 2019, خصصت وزارة الصحة مبلغ 32.7 مليون شيكيل لتدريب متخصصين في علم النفس (لائحة رقم 24040912). من غير الواضح أي مبلغ سيتم تخصيصه لطلاب عرب.

الطب الوقائي

الطب الوقائي كما اسمه, يُعنى بالوقاية من الأمراض المستقبلية. في عام 2019 قامت وزارة الصحة بتخصيص مبلغ إجمالي وقدره مليار شيكل لصالح هذا المجال, وتم تخصيصها لنشاطات متعددة مثل إجراءات الأمان للأولاد, خدمات الصحة لمن ينقصهم التأمين, خدمات غذائية وخدمات جينية.

برنامج" قطرات الحليب – الصحية" أيضا موجودة ضمن هذا المجال, في عام 2019 قامت وزارة الصحة بتخصيص ميزانية قدرها نحو 7.8 مليون شيكل لبناء مراكز جديدة لهذا البرنامج في البلدات العربية (لائحة رقم 67250208).

خطة شمولية للصحة متعددة السنوات في المجتمع العربي

في السنوات الأخيرة, قامت وزارة الصحة ببلورة خطة متعددة السنوات بهدف تقليص الفجوات في جهاز الصحة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العربية يشمل مركز مساواة .هذه الخطة موجهة بشكل أساسي للمجتمع العربي وفيها محاولات لعلاج المشكلات التي نتجت عنها حالات عدم المساواة. في شهر أيلول سبتمبر 2018 عقدت جلسة اللجنة التوجيهية الأخيرة قبل بلورة اتفاقية الميزانية مع قطاع الميزانيات في وزارة المالية .

الميزانية المطلوبة لتنفيذ الخطة تقدر بمليارد شيكيل على مدى 5 سنوات, الفعاليات الأساسية للخطة تقدر ب 600-700 مليون شيكيل. الميزانية المطلوبة ممكن ان تتوفر من خلال رفع ميزانية وزارة الصحة عام 2020 (كما هو متوقع بحسب خطة ميزانية الدولة للسنوات 2020-2022).

حسب سجل الميزانية لعام 2019 , خصصت وزارة الصحة مبلغ 354 ألف شيكل لصالح الخطة كدفعة أولى (لائحة رقم 67250207). بالإضافة لذلك تم تخصيص مبلغ إضافي (لم يتم الإعلان عن تفاصيله) تحت بلد "عمليات وقائية".

يطالب مركز مساواة وزارة المالية أن تقوم بتخصيص ميزانية لصالح الخطة بأكملها كما تمت بلورتها, أي تخصيص مبلغ مليارد شيكيل, كي يتسنى البدء بتنفيذ الخطة بشكل فوري.

توصيات إضافية للمستقبل

بالإضافة إلى الخطة متعددة السنوات لصالح المجتمع العربي, يطالب مركز مساواة وزارة الصحة التأكيد على الموضوعات التالية في مجال الصحة عند الحديث عن المجتمع العربي:

- توسيع دائرة خدمات عيادات المختصين في البلدات العربية
- إنشاء مستشفيات ومراكز معالجة يومية في البلدات العربية الكبيرة
- تعميق وتسهيل وصول الخدمات الطبية الطارئة في الأحياء المختلفة
- تكثيف ميزانية التوعية الصحية وبرامج الوقاية الصحية باللغة العربية
- نشر وتوزيع سيارات الإسعاف ووحدات العلاج المكثف, إنشاء عيادات" قطرات الحليب- صحية" في البلدات غير المعترف بها في النقب, بالإضافة إلى تكثيف الطواقم الطبية في النقب.
- تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية في البلدات العربية الصغيرة

وزارة الزراعة والتطوير القروي

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018
ميزانية سلطة التطوير وتوطين البدو في النقب	66,811,000	مجال الزراعة غير مشمول بالقرار الحكومي
ميزانية وحدة دمج الجمهور البدوي في النقب	7,220,000	
المجموع الكلي لوزارة الزراعة	**1,910,183,000**	

امتنعت وزارة الزراعة برئاسة الوزير أوري أريئيل(المستقيل) قدر الإمكان عن دعم الزراعة في المجتمع العربي وتطويرها, ويمكن القول إن الوزارة تظهر بكل وضوح التمييز الصارخ والممنهج ضد الجمهور العربي . يقوم الوزير أريئيل بفعل ما يشاء في وزارته من غير رقيب ولا حسيب, ومن الناحية التقنية تعتبر الوزارة مجرد أداة في يد الوزير يتم من خلالها تمرير الميزانيات حسب مشيئته. مما يعني ان وزارة الزراعة لا تقوم باستثمار الموارد لأجل تطوير الزراعة في المجتمع العربي, والنتيجة هي استثمار أقل من 1% من مجمل ميزانيات الوزارة في المجتمع العربي. أضف إلى ذلك انه لا يوجد أدنى ذكر للقطاع الزراعي في قرار الحكومة رقم 922.

دعم الزراعة

وفق سجل أسس الميزانية لعام 2019, تقوم وزارة الزراعة بتقديم الدعم المباشر للمزراعين عدا عن الدعم غير المباشر من خلال تخصيص حصص زراعية . تبلغ ميزانية الدعم حوالي مليار شيكل والقليل منه مخصص للمواطنين العرب.

اخر خطة لدعم الزراعة في المجتمع العربي كانت عام 2004, مما يعني مرور 15 عاما بدون أي استثمار او دعم لهذا المجال المهم. يطالب مركز مساواة ببلورة خطة جديدة متعددة السنوات من أجل تطوير القطاع الزراعي للمجتمع العربي بمشاركة مزارعين ومختصين عرب في الاقتصاد والزراعة. مطلوب خطة تؤدي الى تطوير الزراعة العربية وبذلك يتم تطوير الزراعة في الدولة بشكل عام.

النقب والقرى غير المعترف فيها

وزارة الزراعة هي المسؤولة عن تطوير وإسكان البدو في النقب من خلال تفعيلها لسلطة التطوير وتوطين البدو في النقب, تلك السلطة التي من المفترض أن تعزز البلدات العربية في النقب, تقوم في واقع الأمر بتعزيز وتدعيم هدم البيوت ومصادرة الأراضي من البدو العرب الذين يعيشون في النقب منذ مئات وآلاف السنين . بحيث يعمل مدير عام الوزارة يائير معيان على طرد البدو من أجل بناء بلدات يهودية فقط كما اقترح أن يكون في قرية أم الحيران.

من المفترض بالسلطة أيضا الإشراف على الخطة الخماسية للبدو في النقب المقرة عام 2016, والتي تم تخصيص معظم ميزانياتها للقرى المعترف بها مع تجاهل تام للسكان في القرى غير المعترف بها, والتي لا يتلقى سكانها حقوقا أساسية مثل الحق في السكن والبنى التحتية الأساسية التي تشمل الصحة والعمل والتطوير الإقتصادي .

تطالب قيادة الجماهير العربية الحكومة منذ سنوات بإنشاء مجلس إقليمي للبلدات العربية في النقب دون الحاجة لنقلهم من موطنهم التاريخي, هكذا تتحول القرى إلى بلدات معترف بها وفقا لجميع المعايير, ويمكن للسكان في النهاية أن يعيشوا حياتهم دون خطر الهدم المستمر.

وزارة العدل

	2019
ميزانية وزارة العدل	3,766,297,000
ميزانية تطوير القضاء والمحاكم	93,305,000
المجموع الكلي لميزانية وزارة العدل	**3,859,602,000**

تسجيل الأراضي وفرز القسائم في البلدات العربية

في البلدات العربية , يتم توريث معظم الأراضي من الأب إلى الابن وهناك أيضا العديد من الأراضي المشتركة, وكثيرا ما لا يتم تسجيل الأراضي بشكل صحيح, أو لا يتم تسجيلها على الإطلاق.

بشكل عام, عدم تسجيل الأراضي من خلال وزارة العدل يمكن أن يسبب العديد من الصعوبات في مجال التخطيط ومجال الحصول على قروض الائتمان وقروض الإسكان لأجل البناء أو لشراء بيوت في البلدات العربية. لذلك عدم تسوية حقوق ملكية الأراضي والعقارات يعتبر عائقا مهما اما تطور سوق الإسكان في المجتمع العربي.

في القرار 922, يحدد البند ي5 الواقع تحت مجال الإسكان, ان على الحكومة تعزيز: "تخصيص ميزانيات لوحدة التسجيل في وزارة القضاء ومركز مسح إسرائيل-מפ"י بهدف عمل تسويات في بلدات الأقليات – 5 مليون شيكيل".

وزارة القضاء هي المسؤولة عن تنفيذ البند ي5, في السنتين الأخيرتين تم تسجيل وتسوية 6900 دونم من أصل 67,000 دونم في البلدات العربية. في حزيران 2019, أعلنت وزارة القضاء أنها وصلت الى 67% من الهدف الذي وضعته لنفسها حتى عام 2018, والى 14% من نفس الهدف حتى عام 2021.

تقرير مراقب الدولة 2019 حدد أن وزارة القضاء وافقت على خطة عمل في أيلول 2015 بخصوص تسوية 335 قسيمة في 65 بلدة عربية يشكلون 67,000 دونم. كان من المقرر أن تنتهي الخطة الاصلية لتسوية تسجيل الأراضي حتى عام 2020. في عام 2016 تم تخصيص 3.5 مليون شيكيل للخطة, لكن الوزارة لم تستغل أيا منها في نفس السنة بسبب انتظارها لاستيعاب موظفين للقيام بالمهام المطلوبة.

حسب مُسجل الأراضي , في بداية 2018 , أُضيف الى خطة العمل لذات السنة, 140 قسيمة للبدء في مسار تسوية.

مكتب رئيس الحكومة ووزارة المساواة الاجتماعية

	2019
ميزانية سلطة التطوير الاقتصادي للأقليات	22,383,000
ميزانية وزارة المساواة الاجتماعية	436,264,000
المجموع الكلي لميزانية مكتب رئيس الحكومة	**2,440,926,000**

** بحسب خطة ميزانية السنوات 2020-2022, من المتوقع ان تزداد الميزانية بمبلغ 200 مليون شيكيل عام 2020.

وزارة المساواة الاجتماعية هي الوزارة الحكومية المسؤولة عن المشاريع والبرامج الخاصة بالمساواة في الدولة بشكل عام , وعليه تقوم الوزارة بتخصيص تمويل مشاريعها للمجتمع العربي, للقادمين الجدد, للسكان المواطنين القدامى وغيرهم من السكان . من الناحية التقنية والمالية, تتبع وزارة المساواة الاجتماعية مكتب رئيس الوزراء.

سلطة التطوير الاقتصادي للأقليات

تم إنشاء السلطة ضمن مكتب رئيس الحكومة في عام 2007 ثم تم نقلها فيما بعد إلى وزارة المساواة الاجتماعية . من المفترض أن تقوم السلطة المذكورة باقتراح سياسات للحكومة في جميع ما يتعلق بالتطوير الاقتصادي للمجتمع العربي, وتشجيع البرامج والمشاريع, ومراقبة تنفيذ القرارات الحكومية التي تخص الأقليات (يشمل القرارات الحكومية 922, 1480 ו-3780).

على مدى 11 عاما, قام ايمن سيف بإدارة السلطة , وحينها بذلت السلطة قصارى جهدها للربط بين جميع المسؤولين عن التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي , بما في ذلك قيادة المجتمع العربي وعناصر المجتمع المدني.

بالرغم من تقاعد أيمن سيف في أبريل نيسان 2018 بعد سنوات عديدة في المنصب, فإن وزارة المساواة الاجتماعية ليست على عجلة من أمرها في تعيين بديل له لمواصلة عمل السلطة بنفس الفعالية لأجل ضمان إدارة صحيحة للميزانية المخصصة وفق قرار الحكومة رقم 922.

تم نشر مناقصة لتعيين بديل منذ عام , لكن الوزيرة جيلا جمليئيل أعلنت أنها لم تجد بديلًا مناسبًا ورفضت العشرات من المرشحين لهذا المنصب.بالمقابل لم تصدرالوزيرة إعلانًا منظمًا بأن المناقصة قد تم تأجيلها أو ما هو الاجراء التالي. نظرا لعدم الوضوح الذي تعمل به السلطة بدون مدير, فقد علمنا أن عددا من موظفي السلطة قد قرروا إنهاء مهامهم, خاصة بعد الإعلان عن تخفيض مبلغ 2.3 مليون شيكل من ميزانية السلطة كما يظهر في ميزانية الدولة لعام 2019 .

يطالب مركز مساواة بتعيين مدير عربي للمنصب في أسرع وقت ممكن من أجل منع توسعة التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضد المجتمع العربي. وكي لا نواجه قضايا مماثلة في المستقبل, يطالب مركز مساواة بتحويل سلطة التطوير الاقتصادي إلى جسم قانوني رسمي تابع للدولة وذو ميزانية موسعة.

صندوق البوادر

صندوق البوادر هو الصندوق الأول من نوعه الذي أقيم من أجل تشجيع الإبتكار بين رياديين عرب وشركات عربي وتتم ادارته من قبل شخصيات غير حكومية. وفر الصندوق فرصة للرياديين العرب لعرض رؤيتهم وأفكارهم أمام مستثمري الصندوق لأجل تلقي منحة تطوير لشركاتهم. من اهداف الصندوق أيضا توسيع نطاق الصناعة العربية وإنتاج أماكن عمل. وقد تعهدت الحكومة بمنح الصندوق عند اقامته بتخصيص مبلغ 80 مليون شيكل في السنة .

تم إطلاق البوادر مع وجود التزامات حكومية ومبالغ مستثمرين في صندوقها بمبلغ 177 مليون شيكل, في البداية أعلن رؤساء الصندوق أنهم سيدعمون ما بين 30-20 شركة عربية . في شهر آذار مارس 2015 انتهت فترة الاستثمار, وتبين أن البوادر قامت بالاستثمار في 8 شركات فقط وأن المبلغ الذي تم استثماره كان 50 مليون شيكل فقط .

بسبب عدم نجاح الصندوق بالوصول الى اهدافه, أقيمت إثر ذلك صناديق خاصة أخرى نشطت دون تمويل ودون ضمانات من الحكومة. ينبغي إجراء فحص عميق لأسباب فشل صندوق البوادر وتحديث المعلومات بالنسبة لبرامج عمل جديدة للاستثمار في المجتمعات العربية والشركات العربية.

بكل حال, فإن مؤسسة البوادر غير مدرجة في ميزانية الدولة لعام 2019 , وبالتالي لا يعرف ما إذا كانت الحكومة تنوي الاستمرار في تشغيلها مستقبلا.

وزارة تطوير الضواحي, النقب والجليل

	2019
ميزانية تطوير النقب والجليل	454,219,000
المجموع الكلي لميزانية وزارة تطوير النقب والجليل	497,697,000
المجموع الكلي لميزانية مكتب رئيس الحكومة	2,440,926,000

مكتب رئيس الحكومة يضم أيضا وزارة تطوير النقب والجليل ويضعها ضمن مسؤوليته بحيث تعمل تحته من الناحية التنفيذية, يتم تنفيذ أنشطة الوزارة بواسطة سلطات تطوير النقب والجليل, والمؤسسات الجماهيرية.

بشكل عام, الوزارة مسؤولة عن تطوير مشاريع محددة وأفقية في مناطق النقب والجليل التي تعتبر كمناطق ضواحي من الناحية الاجتماعية . حسب سجل الميزانيات, وزارة تطوير النقب والجليل تعمل ضمن اطار 17 لائحة في الميزانية, مما يصعب عملية متابعة نشاطات الوزارة وأشكال تخصيص الموارد فيها.

وفقا لسجل أُسس الميزانية لعام , 2019 تمت زيادة ميزانية الوزارة بشكل ملحوظ بسبب إضافة قطاع الضواحي الاجتماعية. ومن بين الميزانيات التي تمت اضافتها, مبلغ 20 مليون شيكل لعام تم تخصيصه لتطوير الصناعة في الضواحي (لائحة رقم 04630318). لا يوجد توضيح في سجل الميزانية حول حيثية هذا التطوير وهل سيتم من خلاله تخصيص أموال للبلدات العربية أيضا.

وزارة الأمن الداخلي

	2019
ميزانية تطوير وزارة الأمن الداخلي	533,575,000
ميزانية الإطفاء والإنقاذ	1,311,071,000
ميزانية شرطة إسرائيل	12,666,652,000
المجموع الكلي لميزانية وزارة الأمن الداخلي	18,299,433,000

إحدى القضايا الأساسية التي يواجهها المجتمع العربي هي قضية الجريمة وحيازة الأسلحة بشكل غير قانوني بكميات كبيرة في البلدات العربية (حوالي-200,000 حالة).

قتل نحو1385 مواطن عربي منذ عام 2000 حتى شهر تشرين الثاني نوفمبر 2019 – حوالي 100 قتيل منذ أكتوبر 2018 (حتى موعد كتابة التقرير 11.19).

تم نشر تقرير مراقب الدولة في شهر آب أغسطس 2018 تحت عنوان" كيفية مواجهة الشرطة لحيازة الوسائل القتالية غير القانونية وعمليات إطلاق النار في البلدات العربية بين السنوات 2016-2014". وبحسب التقرير :

- 95% من عمليات إطلاق النار في مناطق سكنية عام 2016 حدثت في بلدات عربية.
- هنالك ارتفاع ملحوظ في استعمال الوسائل القتالية في البلدات العربية
- 40% من حوادث العنف, و 60% من ملفات القتل تمت بمشاركة مواطنين عرب

هذه المعطيات تدل بشكل واضح على الصورة السيئة لوضع الجريمة في البلدات العربية, بالإضافة إلى معطيات أخرى من قبل الشرطة والتي أظهرت ارتفاعا بنسبة 9% في عدد الموقوفين العرب مقارنة بانخفاض عدد الموقوفين اليهود ويعود ذلك في بعض الأحيان الى اعتقالهم العبثي لكونهم عربا فقط .معطيات الشرطة أظهرت أيضا أن 48% من المتهمين الذين يتم توقيفهم لمدة يسيرة قد تصل إلى 24 ساعة هم من العرب .

لا تعمل الشرطة بشكل كاف للسيطرة على الوضع المتضعضع للأمن في البلدات العربية, بل تزيد الوضع سوءا بسبب العنصرية المتجذرة ضد العرب في جهاز الشرطة. لقد فشلت الشرطة عمدا بمواجهة الجريمة وذلك كونها تتلقى ميزانيات هائلة ولكنها لا تنجح بتقديم لوائح اتهام سوى بنسبة 3.4% من الحالات.

يؤكد تقرير مراقب الدولة على حقيقة انعدام الثقة لدى الجمهور العربي بجهاز الشرطة. حسب تقرير مركز مساواة يظهر أن عدم الثقة نابع بشكل أساسي من التحريض المستمر لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن الداخلي جلعاد أردان ضد الجمهور العربي وقيادته .بالإضافة إلى العنف الآخذ بالازدياد من قبل الشرطة ضد المجتمع العربي واليد الخفيفة على الزناد في ظل التحريض الحكومي.

في نهاية الأمر, يشير تقرير مراقب الدولة إلى الفجوات في تطبيق الخطط الحكومية لمحاربة العنف في البلدات العربية وخاصة عند الحديث عن خطة" مدينة بلا عنف "التي يتم تنفيذها فقط في ربع البلدات العربية.

من ناحية الميزانيات وحسب قرار الحكومة رقم 922, يتوجب على وزارة الأمن الداخلي أن تقوم بإدارة خطة لتقوية الشعور بالأمن في البلدات العربية والتي تم منحها ميزانيات بمبلغ يقدر نحو 550 مليون شيكل على مدى

خمس سنوات. في الواقع, اللائحة الوحيدة في ميزانية 2019 التي تتطرق للموضوع هي لائحة رقم 52500105 والتي تم منحها ميزانية بقيمة 41 مليون شيكل.

بحسب تقرير وزارة الامن الداخلي الصادر في حزيران 2019, أقامت الشرطة 11 محطة شرطة جديدة, وعززت من طواقم محطتين, بالإضافة الى تفعيل خطة الشرطة البلدية في عدة بلدات عربية.

في تشرين الأول 2019 انتشرت موجة من الاحتجاجات شملت مئات الآلاف من المواطنين العرب ضد انتشار العنف والجريمة في المجتمع العربي. وفي تعليقه على الاحتجاجات قال وزير الداخلية غلعاد اردان أن العنف في المجتمع العربي هو نتيجة الثقافة العربية, مما اعتبر تعليقا عنصريا وغير مسؤولا.

الاستعراض العام يظهر أن الشرطة غير فعالة عند الحديث عن محاربة الجريمة في البلدات العربية .لذلك يطالب مركز مساواة باسترجاع الميزانيات التي لا تستثمر بشكل فعال بالشرطة, واستثمارها في جهاز التعليم العربي للوصول إلى تغيير حقيقي.

وزارة السياحة

ميزانية 2019		ميزانية القرار 922 بين السنوات 2016-2018	
ميزانية وزارة السياحة	351,833,000	**المبلغ المخصص فعليا**	101,000,000
ميزانية تطوير السياحة	297,351,000	**النسبة المخصصة فعليا**	35%
المجموع الكلي لميزانية تطوير السياحة	**649,184,000**		

قرار الحكومة رقم 922 يتجاهل تماما القدرات السياحية الكامنة في البلدات العربية. تطوير السياحة في البلدات العربية من المتوقع ان يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة وازدياد النشاط التجاري فيها مما سيساهم أيضا في التطوير الاقتصادي للدولة.

ميزانية الدولة لا تشمل ميزانيات مخصصة لتطوير السياحة في البلدات العربية: حتى لائحة رقم 78104 التي يتوجب أن تشمل ميزانية لتطوير السياحة في الناصرة لم يتم شملها في ميزانية 2019.

بحسب تقرير وزارة السياحة الصادر في حزيران 2019, استثمرت الوزارة مبلغ 101 مليون شيكيل لبناء خطة سياحية لبناية السرايا في الناصرة بالإضافة الى خطة سياحة استراتيجية لمدينة الناصرة. تخطط الوزارة في المستقبل القريب اختيار شركة منفذة ومن خلالها تقديم مشاريع للجنة ميزنة المشاريع في الوزارة, مع ذلك يبدو من خلال ما سمعناه من عاملين في الوزارة ان الوزارة غير معنية بالاستثمار في مشاريع لا ترتبط بالارث اليهودي, ولذلك عمل جميع وزراء السياحة ضد تطوير السياحة في البلدات العربية ومن غير المتوقع ان يتغير هذا التوجه في المستقبل القريب.

طريقة عمل وزارة السياحة تختلف عن باقي الوزارات, عند الحديث عن تطوير السياحة, يكون الحديث عامة عن مشاريع ذات جدوى اقتصادية للسلطة المحلية المُقام فيها المشروع. تعمل الوزارة على تطوير المواقع السياحية بمساعدة واحدة من ثلاث شركات في الدولة (الشركة الحكومية للسياحة, شركة تطوير عكا وشركة تطوير البحر الميت) وبعد انتهاء التطوير يقع على مسؤولية السلطة المحلية الحفاظ على نظافة وترتيب المكان وبالطبع صيانته.

مجالات الاستثمار المطلوبة في هذا المجال:

1) تطوير البنية التحتية للسياحة في بلدات ذات قدرات سياحية مثل الناصرة, كفركنا, جسر الزرقاء, دير حنا, أم الفحم, سخنين, كوكب أبو الهيجاء, دالية الكرمل, عسفيا, اللقية ورهط.
2) إنشاء منظومة مساعدة لأجل إقامة مصالح تجارية في مجال السياحة.
3) الاستثمار في تسويق البلدات العربية وجعلها جذابة من الناحية السياحية, سواء السياحة الداخلية أو السياحة الخارجية.
4) تمويل برامج تأهيل, خاصة للنساء, لغرض تطوير المصالح التجارية السياحية.

السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي والمرافق المائية

	2019
ميزانية السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي	124,127,000
ميزانية مصانع الماء	884,058,000
المجموع الكلي لميزانية المرافق المائية	1,008,185,000

التحديان الرئيسيان في قطاع المياه والصرف الصحي في المجتمع العربي هما إنهاء عملية التنظيم ووضع البنى التحتية للصرف الصحي, والربط بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي .

هيئات المياه والصرف الصحي

لوجود السلطات العربية في هيئات المياه أهمية كبرى في تطوير منظومة المياه والصرف الصحي داخل البلدات العربية. في إطار ميزانية تنجيع مبنى هيئات المياه والصرف الصحي, يتم تشجيعها على ضم السلطات المحلية عامة والعربية خاصة.

المشكلة الأساسية تكمن بوجود حالات كثيرة ترفض فيها هيئات المياه ضم بلدات معينة, مثل حالة جسر الزرقاء. لأهمية الموضوع ولضمان ضم جميع السلطات المحلية الى هيئات مياه على الحكومة اجبار الهيئات على ذلك خاصة وان الهيئات لا تعلن عن أسباب رفض البلدات التي لا يتم ضمها.

سلطة المياه أصدرت تقريرا في حزيران 2019 من خلاله اعلنها انها استكملت ضم مدينة الطيبة الى هيئة مياه, ولا زالت تعمل على ضم جسر الزرقاء, بستان المرج ومعليا الى هيئات مياه قريبة منهم جغرافيا. بالإضافة لذلك علمنا ان 3 بلدات ترفض الانضمام لهيئات مياه وهي البطوف وعسفيا ودالية الكرمل.

إقامة وتحسين نُظُم المياه والمجاري

المساعدات الأساسية لهيئات المياه هي لإنشاء بنية تحتية للصرف الصحي في البلدات التي تم تدريجها ضمن المرتبة الاجتماعية-الاقتصادية 1-4, وأغلبها بلدات عربية. قرار الحكومة رقم 922 ينص على تخصيص ميزانية 750 مليون شيكل لمدة خمس سنوات لغرض إنشاء وتحديث أجهزة الصرف الصحي. في تقرير سلطة المياه الأخير تمت الإشارة الى ان سلطة المياه استثمرت ميزانية 381.7 مليون شيكيل بين السنوات 2016-2018.مع ذلك, المبالغ المخصصة لا تكفي احتياجات بلدات معينة مثل جسر الزرقاء, الفريديس والقرى غير المعترف بها في النقب, ولهذا يوجد حاجة لتخصيص مبالغ اكبر لهذا الغرض.

מקורות

- "מחיר הבחירות: 2019 כבר אבודה, 2020 מתנדנדת" – דה-מרקר, 1.6.2019.
- "הבחירות יביאו לדחיית תקציב 2020 בשלושה חודשים לפחות" – דה-מרקר, 30.5.2019.
- תוכנית התקציב הרב-שנתית לשנים 2020-2022 – משרד האוצר, יוני 2019.
- "אומדן ראשון לביצוע התקציב וגירעון הממשלה ומימונו: אוגוסט 2019" – חטיבת מאקרו ואגף החשב הכללי במשרד האוצר, אוגוסט 2019.
- "הגירעון בתקציב המדינה נשאר יציב וגבוה באוגוסט – 3.8%" – דה-מרקר, 3.9.2019.
- "מיליארד שקל היו רק ההתחלה: האוצר מתכנן קיצוץ נוסף של 2.5 מיליארד שקל" – דה-מרקר, 11.7.2019.
- "הגרף המדאיג על מצבה של ישראל מול הכלכלות המובילות – וההמלצות של OECD" – דה-מרקר, 13.7.2019.
- סיכום כלכלי של השבוע – מרכז מוסאוא, 17.6.2019
- החלטת ממשלה מס' 4614
- "הממשלה אישרה הקיצוץ הרוחבי; נתניהו: "זה מה שנדרש"" – ואללה ניוז, 24.6.2019.
- החלטת ממשלה מס' 2397
- החלטת ממשלה מס' 922
- החלטת ממשלה מס' 1480
- החלטת ממשלה מס' 959
- "קידום תהליך היישום: החלטת ממשלה מספר 922 (פיתוח כלכלי באוכלוסיית המיעוטים בשנים 2016-2020), ועדת היגוי בין משרדית מס' 7 מיום 26.6.2019" – המשרד לשוויון חברתי
- "דו"ח ה- OECD: ישראל משקיעה יותר בחינוך – אבל כל תלמיד עדיין מקבל פחות" – Ynet, 10.9.2019.
- "דו"ח OECD חושף: מורה בישראל מרוויח אלפי שקלים פחות מבמדינות המפותחות" – דה-מרקר, 10.9.2019.
- "מערכת החינוך לשנת הלימודים תש"ף" – נתוני משרד החינוך, אוגוסט 2019.
- "בפעם הרביעית ברציפות: התיכון הדרוזי בירכא הוא המצטיין בישראל" – דה-מרקר, 14.7.2019.
- "נתוני הזכאות לבגרות: אלקנה מובילה, בית ג'אן יורדת למקום ה-12" – מעריב, 14.7.2019.
- "החילונים נותרו מאחור: תלמידים דתיים מקבלים תקציב גבוה ב-30%" – דה-מרקר, 14.7.2019
- "החינוך הערבי: צרכים, חסמים ודרישות" - מצגת שהוצגה מול משרד האוצר מאת הוועדה המלווה לענייני חינוך של הוועד הארצי לראשי הרשויות הערביות, 18.6.2019.
- " רפורמות מרכזיות במערכת החינוךבזמן כהונת הכנסת ה-20" – מרכז המחקר והמידע של הכנסת, 28.7.2019.
- "דו"ח התחייבויות בחתכים שונים – בינוי כיתות בבתי"ס 2019" – משרד החינוך, הופק ב-9.7.2019.
- "דו"ח התחייבויות בחתכים שונים – בינוי גני ילדים 2019" – משרד החינוך, הופק ב-9.7.2019.
- דיווח על תכנית "אתגרים" לחינוך הבלתי-פורמלי ביישובים הערבים, אגף חברה ונוער במשרד החינוך, 14.2.2019.
- "לימודי חוץ: המרכז האקדמי הפופולרי של ערביי ישראל – בג'נין" – דה-מרקר, 22.7.2019.

- מחקר מכון אהרן למדיניות כלכלית (המרכז הבינתחומי הרצליה) ואגף הכלכלן הראשי במשרד האוצר – השכלה גבוהה בקרב האזרחים הערבים בישראל (עד אוקטובר 2019 לא נמצא המקור הראשוני)
- "סוף לחלום האוניברסיטה הראשונה ביישוב ערבי בישראל" – דה-מרקר, 4.7.2019.
- פסק דין בג"ץ בתיק מס' 8879/17 (מרכז מוסאוא - לזכויות האזרחים הערבים בישראל נ' מל"ג), ניתן ב-5.8.2019.
- " המדינה ביטלה תוכנית שהעניקה השכלה למאות נשים וגברים בדואים" – הארץ, 12.8.2019.
- הוראת מנכ"ל 4.20 - התכנית לשילוב מתמחים מהאוכלוסייה הערבית בתעשייה עתירת הידע (משרד הכלכלה והתעשיה)
- הוראת מנכ"ל 4.1 - תכנית להגדלת תעסוקה - אזור תעשייה נע"מ (משרד הכלכלה והתעשיה)
- הוראת מנכ"ל 4.49 - מסלול למשיכת מפעלים תעשייתיים ליישובי הבדואים בנגב (משרד הכלכלה והתעשיה)
- דברי בכירי משרדי הממשלה בכנס ראשי הרשויות המקומיות הערביות – יוני 2019
- ישיבות מרכז מוסאוא עם משרדי הממשלה
- "תכנית עבודה להמשך פיתוח אזורי תעשייה במסגרת החלטת ממשלה 922 – מגזר מיעוטים 2018-2019" – משרד הכלכלה והתעשיה
- "תכנית השלמה להחלטת ממשלה מס' 922" – משרד הכלכלה והתעשיה, 21.3.2017.
- "מסמך מסגרת לקראת התקנת תקנות הפיקוח על מעונות יום - להיוועצות עם הציבור" – משרד העבודה, הרווחה והשירותים החברתיים, אוקטובר 2019.
- ""באים אלי מועמדים עם 4-5 הצעות עבודה": כך זינק מספר ההיי-טקיסטים הערבים" – דה מרקר, 12.9.2019.
- החלטת ממשלה מס' 3780
- דו"ח העוני 2017 – המוסד לביטוח לאומי
- "משרד השיכון והבינוי: התקציבים המיועדים ליישובים הערבים בתחום התכנון-הדיור ומוסדות הציבור" – מרכז מוסאוא, יוני 2019.
- "המושבים: חוק "שנועד לערבים" מופעל נגדנו – כלכליסט, 5.9.2019.
- המסמכים הרשמיים של מיזם "מוארד"
- התייעצויות עם חברי וחברות מועצות מקומיות ערביות
- "אי-שוויון בבריאות והתמודדות עימו 2018" – משרד הבריאות, ינואר 2019.
- השוואה בין נתונים בריאותיים של האוכלוסייה היהודית והאוכלוסייה הערבית, מינהל תכנון אסטרטגי וכלכלי במשרד הבריאות, יוני 2019.
- " האלימות במגזר הערבי: "החברה הישראלית בעיצומה של מלחמת אזרחים"" – מעריב, 20.10.2019.
- תקנות תקציב המדינה לשנת 2019
- תכנית רב שנתית לפיתוח כלכלי ביישובים הערבים בישראל – הוועד הארצי לראשי הרשויות המקומיות הערביות בישראל
- עתירה 15/4321 – מרכז מוסאוא, עו"ד אורי ענבר, מוראד עמאש ואח' נ' משרד הבריאות
- מערכת המידע של מרכז מוסאוא בתחומי החינוך, רווחה, דיור ותכנון.
- נייר עמדה – אזורי תעשייה בישובים הערביים, מרכז מוסאוא
- חוק ההתייעלות הכלכלית (תיקוני חקיקה להשגת יעדי התקציב לשנת התקציב 2019), התשע"ח 2018
- חוק התקציב לשנת הכספים 2019

- חוק לקידום הבנייה במתחמים מועדפים לדיור (הוראת שעה), תשע"ד – 2014
- "התקציבים המיועדים לאוכלוסייה הערבית מתקציב המדינה לשנת 2019" – מרכז מוסאוא, אוקטובר 2018.
- התכנית לפיתוח כלכלי וקידום מצוינות ברשויות מקומיות בחברה הערבית – משרד הפנים
- החלטת ממשלה מס' 1052
- החלטת ממשלה מס' 1295
- החלטת ממשלה מס' 1539
- החלטת ממשלה מס' 4136
- החלטת ממשלה מס' 4137
- החלטת ממשלה מס' 4139
- החלטת ממשלה מס' 4140
- אתרי האינטרנט של משרדי הממשלה
- "תכנית השלמה להחלטת ממשלה מס' 922" – מאת משרד הכלכלה והתעשיה, 21.3.2017.
- "תכנית מערכתית לשיפור במצב הבריאות בחברה הערבית ולצמצום אי-שוויון בבריאות ובשירותי בריאות" – משרד הבריאות
- אומדן תקציבי החלטת ממשלה מס' 922 לעניין פיתוח כלכלי של אוכלוסיית המיעוטים – המשרד לשוויון חברתי
- "תכניות מועדפות לדיור (תמ"ל) – פתרון פלא או משחק סכום אפס" – דו"ח מאת המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי
- "חיסול הרשות לפיתוח כלכלי בחברה הערבית יפגע בכולנו" – דה-מרקר
- "התמודדות המשטרה עם החזקת אמצעי לחימה לא חוקיים ואירועי ירי ביישובים ערביים בין 2014-2016" – דו"ח מבקר המדינה, אוגוסט 2018
- "דו"ח מבקר המדינה: בעיית תיאום ומחסור בכוח אדם מביאים לטיפול כושל בעבירות נשק בחברה הערבית" – הארץ
- חוק הרשויות המקומיות (יועצת לקידום מעמד האישה), תש"ס-2000
- מסקנות משולחן היוועצות על דרישות הנשים הערביות מתקציב המדינה לשנת 2020 שאורגן על ידי מרכז מוסאוא ועמותת נשים נגד אלימות, 6.11.2019.
- מסקנות משולחן היוועצות על החינוך הערבי בערים המעורבות שאורגן על ידי מרכז מוסאוא וועדת המעקב לענייני החינוך הערבי וקרן פרדריך אברט, 16.10.2019.

ملحقات:

خطة وزارة الاقتصاد لتطوير المناطق الصناعية والتي تمت بلورتها عام 2017 كما وصلتنا

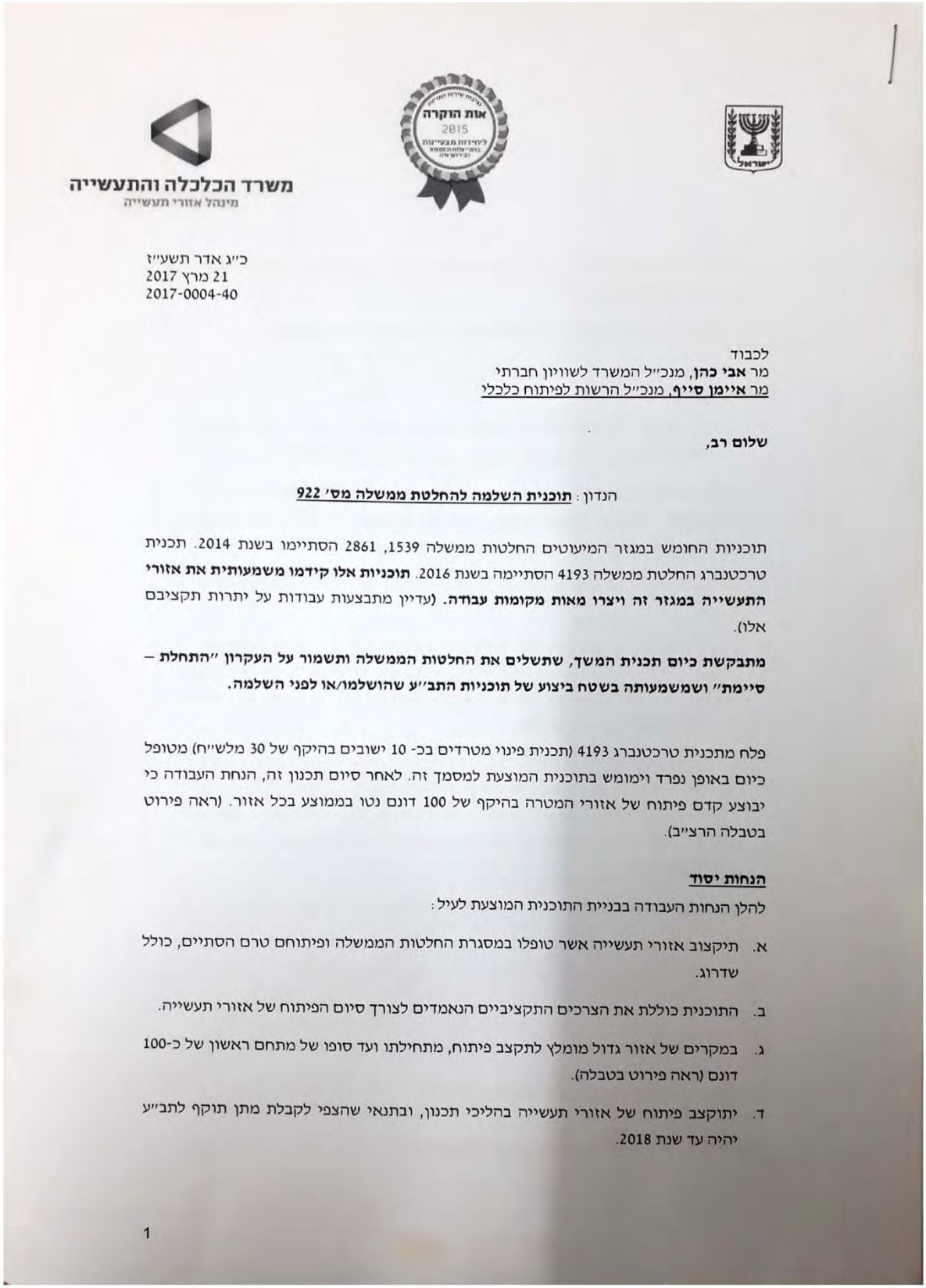

משרד הכלכלה והתעשייה
מינהל אזורי תעשייה

אות הוקרה 2015

כ"ג אדר תשע"ז
21 מרץ 2017
2017-0004-40

לכבוד
מר **אבי כהן**, מנכ"ל המשרד לשוויון חברתי
מר **איימן סייף**, מנכ"ל הרשות לפיתוח כלכלי

שלום רב,

הנדון: **תוכנית השלמה להחלטת ממשלה מס' 922**

תוכניות החומש במגזר המיעוטים החלטות ממשלה 1539, 2861 הסתיימו בשנת 2014. תכנית טרכטנברג החלטת ממשלה 4193 הסתיימה בשנת 2016. **תוכניות אלו קידמו משמעותית את אזורי התעשייה במגזר זה ויצרו מאות מקומות עבודה.** (עדיין מתבצעות עבודות על יתרות תקציבם אלו).

מתבקשת כיום תכנית המשך, שתשלים את החלטות הממשלה ותשמור על העקרון "התחלת – סיימת" ושמשמעותה בשטח ביצוע של תוכניות התב"ע שהושלמו/או לפני השלמה.

פלח מתכנית טרכטנברג 4193 (תכנית פינוי מטרדים בכ- 10 ישובים בהיקף של 30 מלש"ח) מטופל כיום באופן נפרד וימומש בתוכנית המוצעת למסמך זה. לאחר סיום תכנון זה, הנחת העבודה כי יבוצע קדם פיתוח של אזורי המטרה בהיקף של 100 דונם נטו בממוצע בכל אזור. (ראה פירוט בטבלה הרצ"ב).

הנחות יסוד

להלן הנחות העבודה בבניית התוכנית המוצעת לעיל:

א. תיקצוב אזורי תעשייה אשר טופלו במסגרת החלטות הממשלה ופיתוחם טרם הסתיים, כולל שדרוג.

ב. התוכנית כוללת את הצרכים התקציביים הנאמדים לצורך סיום הפיתוח של אזורי תעשייה.

ג. במקרים של אזור גדול מומלץ לתקצב פיתוח, מתחילתו ועד סופו של מתחם ראשון של כ-100 דונם (ראה פירוט בטבלה).

ד. יתוקצב פיתוח של אזורי תעשייה בהליכי תכנון, ובתנאי שהצפי לקבלת מתן תוקף לתב"ע יהיה עד שנת 2018.

1

Scanned by CamScanner

משרד הכלכלה והתעשייה
מינהל אזורי תעשייה

ה. באזורי התעשייה החדשים נדרש תכנון מפורט לביצוע (כ-שנה) כך שתחילת העבודות בהם תהיה לא לפני שנת 2019.

ו. אין פתיחה/התחלה של אזור חדש שלא תוכנן בהחלטות ממשלה קודמות.

<u>נושאים לבחינה</u>

1. אומדני הפיתוח הכוללים חושבו בהתאם להנחת עבודה של עלות פיתוח בגובה 450,000/350,000 ₪ לדונם בהתאם למיקום אזור התעשייה ולטופוגרפיה.

2. מתווה תכנית זו לכשיאושר מחייב עבודת מטה נוספת לבחינת המשמעויות בעיקר בכל הקשור לקרקעות פרטיות שכלקח מהחלטות הממשלה הקודמות, יצר חסמים ושיבש במידה רבה את הציפיות לקצב הביצוע וזמניו הריאליים.

3. בקרקע פרטית – לא יחלו עבודות על שטחים שהרשות לא ביצעה הפקעות/פינויים בהתאם.

4. משרד הכלכלה והתעשייה יפעל רק לאחר קבלת סמכות לפתח את הקרקע בשמה של הרשות שבתחומה נמצא אזור התעשייה ולאחר חתימת הסכם בין הרשות למשרד שיסדיר את יחסי העבודה בין הרשות למשרד וקבלת אחריות של הרשות על אזור התעשייה והמשך אחזקתו ופיתוחו.

5. כל עבודות התשתית כגון כבישי גישה, מים וביוב, ניקוז ימומנו בנפרד על ידי הגורמים המפתחים. בכל החלטה יש לחייב את רשות הניקוז בעלויות פיתוח ושיקום הנחלים הנמצאים בתוך אזורי התעשייה או הסמוכים להם ואת המשרד להגנת הסביבה בעלויות פינוי פסולת או העברת תחנות מעבר קיימות בתוך התב"ע של אז"ת למקום אחר.

6. תכנית הפריסה התקציבית המפורטת תעשה בהמשך במסגרת עבודת המטה.

בברכה,

יגאל צרפתי
מנהל מינהל אזורי תעשייה

העתק: מר **עמית לנג**, מנכ"ל משרד הכלכלה והתעשייה

נספח: טבלה מס' 1 פירוט האזורים ותקציבים מומלצים

Scanned by CamScanner

משרד הכלכלה והתעשייה
מינהל אזורי תעשייה

נספח: **טבלה מס' 1 – פירוט האזורים והתקציבים המומלצים**

מס'	אז"ת	אזור בארץ	שטח דונם נטו	בעלות קרקע	סטטוס	אומדן כולל במלש"ח	דונם לפיתוח בחומש	תקציב מומלץ לחומש (מלש"ח)
1	עראבה (אז"ת חדש מתוך תכנית 1539)	צפון	180	(פרטי 50% רמ"י 50%)	2017 מתן תוקף תב"ע במסגרת ותמ"ל	72	100	45
2	כפר כנא (א',ב',ג'.)	צפון	100	רמ"י		20	השלמות פיתוח	20 (כולל 1.5 מלש"ח למינהלת)
3	טירה (המשך ה.מ. 1539 - חדש)	מרכז	382	(פרטי 85% רמ"י 15%)[1]	2017 מתן תוקף לתב"ע	153	100	35
4	שפרעם (המשך ה.מ. 1539 - חדש)	צפון	155	פרטי	2018 מתן תוקף לתב"ע	70	תכנון מפורט לביצוע 50 דונם	5 20
	שפרעם - מחצבה	צפון	350	רמ"י	הופקדה למתן תוקף	140	תכנון מפורט לביצוע	5 (מותנה בסיום העבודות במחצבה ע"י רמ"י)
5	טייבה (המשך תקצוב השדרוג מה.מ. 4193 ו-1298) הכנת תב"ע להרחבה	מרכז	300 300	פרטי	בהליכי שדרוג			20 5

[1] הנחה – מתבסס על הערכה.

Scanned by CamScanner

משרד הכלכלה והתעשייה
מינהל אזורי תעשייה

מס'	אז"ת	אזור בארץ	שטח דונם נטו	בעלות קרקע	סטטוס	אומדן כולל במלש"ח	דונם לפיתוח בחומש	תקציב מומלץ לחומש (מלש"ח)
6	קלנסוואה (המשך ה.מ. 1539 ו-2635 שדרוג)	מרכז	246	פרטי	לפני ביצוע	42	246	42
7	נצרת – ציפורי (המשך ה.מ. 1539, 4193, 2635)	צפון	כ-120	פרטי /רמ"י	בביצוע	25	120	25
8	אזורי תעשייה לפינוי מטרדים בהתאם לתוכנית 4193 (כאבול, טורעאן, אעבלין, ריינה, מג'ד אל כרום, יפיע. טמרה, כפר מנדא, משהד, ג'לג'וליה)	כל הארץ	כ-800	פרטי/ רמ"י	בתכנון	320	250	100
9	קידום אזורי תעשייה (10) בישובים שלא נכנסו להחלטות ממשלה בעבר (מזרעה, פסוטה, מעיליה, כאוכב אל היג'א, עין מאהל, דיר אל אסאד, כפר יאסיף, כפר ברא, נחף. ג'סר אל זרקא (חוף הכרמל)	כל הארץ		פרטי/ רמ"י	סקרים/ תכנון	50	ביצוע סקרים והכנת תב"עות	50

Scanned by CamScanner

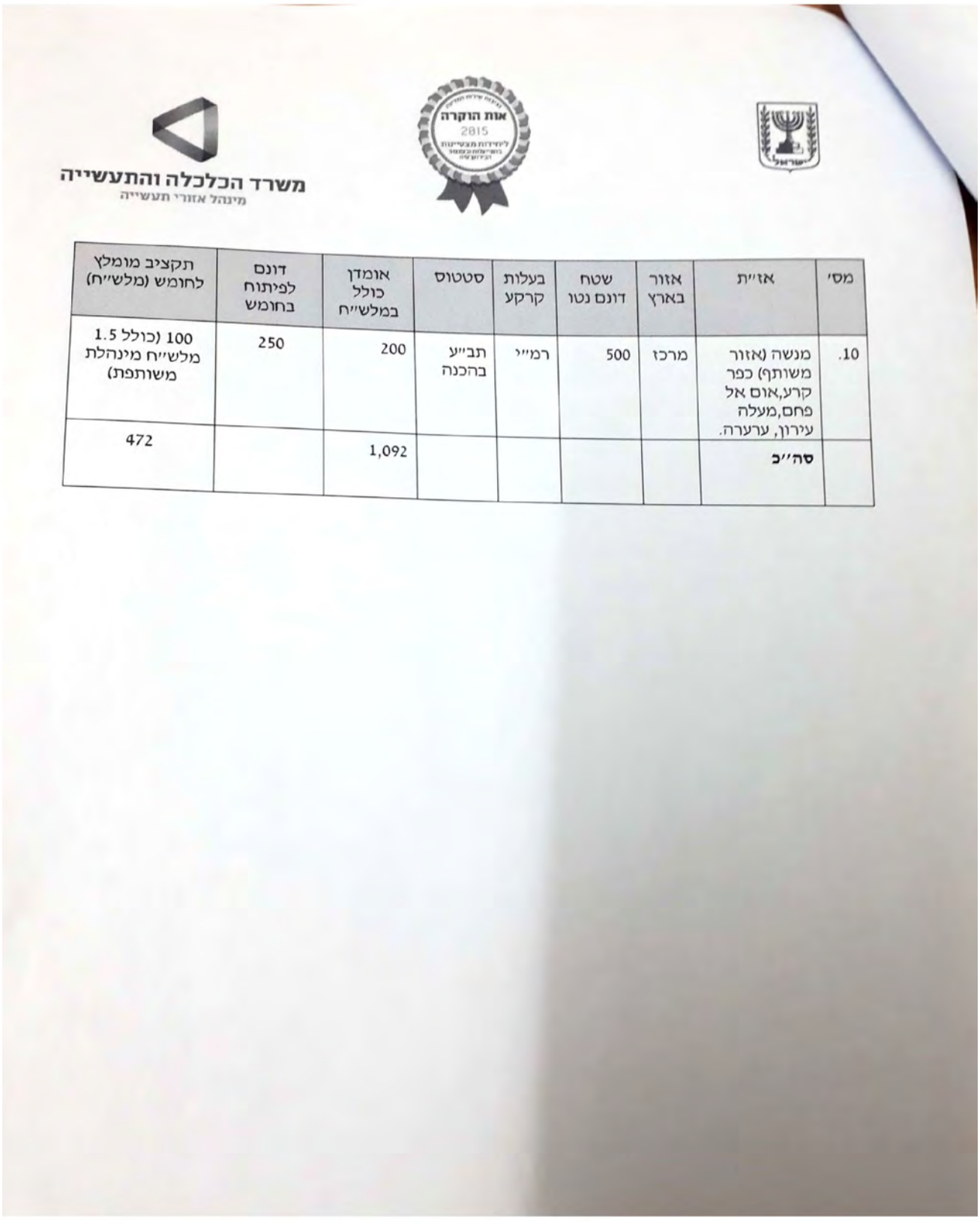

משרד הכלכלה והתעשייה
מינהל אזורי תעשייה

מס'	אז"ת	אזור בארץ	שטח דונם נטו	בעלות קרקע	סטטוס	אומדן כולל במלש"ח	דונם לפיתוח בחומש	תקציב מומלץ לחומש (מלש"ח)
10.	מנשה (אזור משותף) כפר קרע,אום אל פחם,מעלה עירון, ערערה.	מרכז	500	רמ"י	תב"ע בהכנה	200	250	100 (כולל 1.5 מלש"ח מינהלת משותפת)
	סה"כ					1,092		472

Scanned by CamScanner

لمعلومات وتفاصيل أخرى:

مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في اسرائيل

04-8555-901

Advocacy@mossawa.org

Office@mossawa.org

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center